

هدية من شبكة رواد التميز السودانية

رواد التميز

المناهج الدراسية السودانية
المرحلة الثانوية
الصف الثاني

العلوم التجارية

الصف الثاني الثانوي

أكبر موقع لخدمات طلاب الشهادة السودانية (أساس - ثانوي)
www.rowadaltamayoz.com

رواد التميز



بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان
وزارة التربية والتعليم العام
المركز القومي للمناهج والبحث التربوي
- بخت الرضا -

مقدمة في العلوم التجارية

(محاسبة مالية ، اقتصاد عام ، رياضة مالية)

الصف الثاني الثانوي

- إعداد لجنة بتكليف من المركز القومي للمناهج والبحث التربوي من الأساتذة :
١. د . عبد العزيز عبد الرحيم سليمان - وكيل جامعة النيلين
 ٢. الأستاذ : الحاج الطيب محمد توم - التوجيه التجاري محافظة أم درمان
 ٣. الأستاذ : ميرغني عبد الرحيم عوض الله - مؤسسة التربية للطباعة والنشر

الجمع بالحاسوب :

إبتهاج مصطفى علي - المركز القومي للمناهج والبحث التربوي
تهاني بابكر سليمان - المركز القومي للمناهج والبحث التربوي

الإخراج الفني والتصميم :

الأستاذ إبراهيم الفاضل الطاهر - المركز القومي للمناهج والبحث التربوي

جميع حقوق الطبع والتأليف ملك للمركز
القومي للمناهج والبحث التربوي . ولا يحق لأي
جهة، بأي وجه من الوجوه نقل جزء من هذا
الكتاب أو إعادة طبعه أو التصرف في محتواه دون
إذن كتابي من إدارة المركز القومي للمناهج
والبحث التربوي.

الناشرون :

الطابعون :

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٧٦٨

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	المقدمة :
	الباب الأول : المحاسبة المالية :
١	- إعداد الحسابات الختامية والميزانية
٨	- حساب المتاجرة
١٢	- حساب الأرباح والخسائر
١٥	- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)
١٩	- قائمة التسوية
٢٢	- الجرد والتسويات الجردية
٣٦	- جرد الذمم (المدينين)
	الباب الثاني : الاقتصاد العام :
١١٦	- مفهوم الاقتصاد العام
١٢٠	- الاقتصاد العام وعلاقته بالمالية الخاصة
١٢٣	- النفقات العامة
١٣٠	- الإيرادات العامة للدولة
١٣٩	- الموازنة العامة للدولة
	الباب الثالث : الرياضة المالية :
١٤٣	- مقدمة
١٤٤	- الفائدة

الصفحة	الموضوع
١٥١	- الفائدة البسيطة
١٦٨	- الفائدة المركبة
١٧٦	- رأي الإسلام في الفائدة
١٧٧	- القرض الحسن
١٧٧	- المرابحة
١٧٨	- المشاركة
١٨٠	- المضاربة
	- أوجه الشبه والاختلاف بين النظام المالي الإسلامي والنظام الربوي
١٨٢	

مقدمة

نحمد الله ونصلي ونسلم على نبيه الأمين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

أما بعد :

فإننا نضع بين أيدي أبنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات بالصف الثاني من المرحلة الثانوية مقرر المحاسبة المالية ومقرر الاقتصاد العام ومقرر الرياضة المالية سائلين الله الكريم عميم المنفعة وعظيم الفائدة .
وقد راعينا فيه اختيار موضوعات عامة بأسلوب مبسط وسلس يشجع الطلاب على الاستزادة . كما تناولنا المعنى تناولاً مبسطاً ولم نأل جهداً في تيسيره مراعين في ذلك قدرات الطالبة وقدرات الطالب في هذه المرحلة ملاحظين في ذلك كثرة المقررات الدراسية والمناشط الثقافية ومتطلباتها من تذكر واستيعاب وجهد و طاقة .

قسّمنا الكتاب إلى ثلاثة مواضيع على النحو التالي :

أولاً : المحاسبة المالية :

امتداداً لما درس في الصف الأول من تعريف بالمحاسبة المالية وكيفية قيدها في دفتر اليومية وترحيلها إلى الدفتر الأستاذ ورصد الحسابات المختلفة وإعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة ، يقوم هذا الكتاب بإكمال الدورة المحاسبية وذلك بإعداد الحسابات الختامية التي تشمل : حساب التشغيل ، وحساب المتاجرة ، وحساب الأرباح والخسائر ، ثم الميزانية وأخيراً الميزانية بعد التسويات الجردية وإظهار نتيجة الفترة المحاسبية ليستفيد منها كل من له علاقة بالمشروع من :

ممولين ، مدينين ، دائنين ، أصحاب المشروع ، الموظفين وجهاز الضريبة .

ثانياً : الاقتصاد العام :

الاقتصاد العام أو المالية العامة هي العلم الذي يبحث في كيفية حصول الدولة على الإيرادات من أجل تمويل إنفاقها على الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين وذلك من خلال البرنامج الاقتصادي والمالي الذي تعده الحكومة سنوياً أو ما يطلق عليه الموازنة العامة للدولة .
فالمقرر يتناول الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة للدولة بأسلوب مبسط .

ثالثاً : الرياضة المالية :

وهي مقرر جديد بالنسبة للطالب والطالبة لكنه مقرر معيش في الحياة العملية . حيث جميع الخلق يسعون وراء الفائدة العامة والمنفعة العامة من أجل تسيير أمور حياتهم المعيشية وتنشئة أبنائهم . فالمنفعة والفائدة هي القاسم المشترك الأعظم في الحياة .
وفي هذا المقرر سنتعرف على الفائدة البسيطة والفائدة المركبة المطبقة في النظام الربوي كما سنتعرف على الفائدة من وجهة النظر الإسلامي لإجراء المقارنة والوقوف على أيهما أفضل للحياة الدنيا والحياة الآخرة .
وفقنا الله لما فيه فائدة الجميع .

المؤلفون

الباب الأول المحاسبة المالية

إعداد الحسابات الختامية والميزانية

الحسابات الختامية هي حسابات تفتح في نهاية السنة المالية لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة .
أما الميزانية فهي عبارة عن قائمة تبين أصول وخصوم المنشأة في تاريخ معين وهو نهاية السنة المالية . وهي قائمة تعد خارج الدفتر الأستاذ بعكس الحسابات الختامية التي تعتبر حسابات في دفتر الأستاذ العام .

حسابات الاستغلال (ح/التشغيل)

من الأهداف الرئيسية للمحاسبة مساعدة إدارة المنشأة في إدارة أعمالها .
ولذلك فإن حسابات النتيجة تساعد إدارة المنشأة في هذا المجال . ومن ثم استنتاج صافي الربح أو صافي الخسارة مباشرة .

وكل منشأة من منشآت الإنتاج الصناعي ينقسم نشاطها إلى :

١. النشاط الصناعي .
٢. النشاط التجاري .
٣. النشاط التسويقي .

أما أقسام نشاط الإنتاج الزراعي فهي :

١. النشاط الزراعي .
 ٢. النشاط التجاري .
 ٣. النشاط المالي والإداري .
- وأقسام النشاط التجاري هما :
١. النشاط التجاري .
 ٢. النشاط المالي والإداري فقط .

إعداد الحسابات الختامية

أولاً : حساب التشغيل :

يبدأ إعداد هذا الحساب بعد الانتهاء من إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة ويتم إعداده في المنشآت الصناعية فقط حيث يوضح ما تكلفته العملية الصناعية . ونتيجة هذا الحساب تبين تكاليف الإنتاج أو التشغيل ، لذلك تقفل أرصدة الحسابات الخاصة بالنشاط الصناعي في ح/ التشغيل . ويساعد ميزان المراجعة في التعرف على الحسابات ذات الطبيعة الصناعية . وأرصدة

الحسابات التي تقفل في هذا الحساب هي د/ مشتريات المواد الخام وأجور العمال الصناعيين وباقي أرصدة الحسابات الخاصة بالنشاط الصناعي مثل د/ إيجار المصنع ود/ القوى المحركة وما إلى ذلك .

ود/ التشغيل من الوجهة المحاسبية هو حساب ختامي الغرض منه استخراج تكلفة السلع أو السلعة المصنوعة في الوحدة الصناعية ويجمع هذا الحساب جميع عناصر النفقات التي ساهمت في صنع السلعة ، والجدول التالي يوضح حساب التشغيل لإحدى المنشآت

د/ التشغيل

منه	له	د/ التشغيل
××	××	إلى د/ المواد الخام (أول المدة)
××	××	إلى د/ الوحدات تحت التشغيل (أول المدة)
××	××	إلى د/ مشتريات المواد الخام
××	××	إلى د/ الأجور
××	××	إلى د/ القوى المحركة
××	××	إلى د/ إيجار المصنع
××	××	إلى د/ المياه
××	××	إلى د/ المرتبات والأجور
××	××	إلى د/ تأمين ضد الحريق
×××	×××	الجملة
		الجملة

تعريفات :

١ . المواد الخام في أول المدة :

وتمثل المواد الخام التي كانت موجودة في مخازن المصنع في أول الفترة المحاسبية وهي تمثل المواد الخام في آخر الفترة المحاسبية السابقة .

٢. الوحدات تحت التشغيل في أول المدة :

وتمثل الوحدات غير التامة والتي كانت تحت التشغيل في المصنع أول الفترة المحاسبية وهي تمثل الوحدات غير التامة في آخر الفترة المحاسبية السابقة .

٣. مشتريات المواد الخام :

وتمثل جميع مشتريات المنشأة من المواد الخام الخاصة بالعمليات الصناعية خلال الفترة المحاسبية وهي تمثل رصيد هذا الحساب في دفتر الأستاذ العام .

٤. الأجور :

يمثل هذا قيمة أجور العمال الصناعيين فقط الذين عملوا في إنتاج السلعة أو الخدمات التي تقدمها المنشأة للجمهور . ويكون لهذا البند حساب خاص به في دفتر الأستاذ العام يقفل في الجانب المدين من ح/التشغيل .

٥. القوى المحركة :

وتمثل قيمة ما استحق على المنشأة من مصروفات مقابل استهلاك القوى المحركة كالكهرباء أو الغاز وما إلى ذلك من قوى محرك تستخدم في إدارة الآلات الخاصة بالمصنع . ويمثل هذا البند حساب خاص في دفتر الأستاذ العام .

٦. إيجار المصنع :

المقصود بإيجار المكان الذي تشغله آلات المنشأة الصناعية ، ويمثله ح/خاص في دفتر الأستاذ العام .

٧. المصروفات الصناعية الأخرى :

وهي المصروفات التي تتفق خلال عملية الصنع . وهذه المصروفات قد تكون في شكل عدد من الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ العام مثل استهلاك مياه المصنع ، مرتب مدير المصنع وخلافه . وأرصدة هذه الحسابات تقفل في ح/التشغيل . وذلك بخلاف أرصدة حسابات أخرى مثل الإهلاك .

جميع الحسابات المذكورة أعلاه نجدها في الجانب المدين من
ح/التشغيل وتكون قيود الإقفال للجانب المدين كالآتي :
×××× من ح/التشغيل

إلى مذكورين
×× ح/المواد الخام (أول المدة)
×× ح/الوحدات تحت التشغيل (أول المدة)
×× ح/مشتريات المواد الخام
×× ح/الأجور
×× ح/القوى المحركة
×× ح/إيجار المصنع .
×× ح/المياه .
×× ح/مرتبات موظفي المصنع
×× ح/تأمين ضد الحريق ... الخ
(إقفال أرصدة الحسابات المذكورة في ح/التشغيل)
أما الجانب الدائن من ح/التشغيل فيشتمل على :

(١) **رصيد المواد الخام في آخر العام (أو المدة):**
وهذه المواد لا يكون لها حساب في دفتر الأستاذ العام خلال الفترة المحاسبية ولكنه يظهر نتيجة للجرد الفعلي ضمن قيود التسوية التي تتم في نهاية العام عند الجرد ، وبعد حصر المواد الخام في نهاية المدة يجري قيد تسوية في دفتر اليومية العامة ضمن قيود التسوية الجردية كالآتي :
×× من ح/المواد الخام (آخر المدة) ×× إلى ح/التشغيل
(إثبات نتيجة جرد المواد الخام في نهاية السنة المالية)

(٢) **الوحدات تحت التشغيل في آخر المدة :**
وتمثل المواد الخام التي صرفت للإنتاج وأجريت عليها بعض العمليات الصناعية ولم يتم استكمال جميع العمليات حتى تاريخ الجرد في آخر السنة

المالية وهذا الحساب لا يظهر في ميزان المراجعة وإنما نتيجة للجرد الفعلي في نهاية السنة المالية .

وعند حصر قيمة هذه الوحدات يجري قيد التسوية الآتي :

×× من ح/ الوحدات تحت التشغيل في آخر المدة ×× إلى ح/ التشغيل
(إثبات نتيجة الجرد الفعلي للوحدات تحت التشغيل عند الجرد)

ويلاحظ أن رصيد ح/ التشغيل يكون مديناً دائماً وهو يمثل إجمالي تكلفة الوحدات التامة التي تم صنعها خلال السنة وسلمت لمخازن البيع . وهذا الرصيد يمثل قيمة ما تحملته المنشأة من نفقات في سبيل الحصول على الوحدات التامة التي سلمت للنشاط التسويقي لبيعها ، وهي تعادل ثمن تكلفة شراء المنتجات الجاهزة بالنسبة لمشروع تجاري . لذلك يحول رصيد هذا الحساب إلى حساب المتاجرة بقيد محاسبي في دفتر اليومية كالاتي :

×× من ح/ المتاجرة ×× إلى ح/ التشغيل
(إقفال رصيد حساب التشغيل في حساب المتاجرة)

ويستخدم حساب التشغيل في فرض رقابة على تكلفة النشاط الصناعي للمنشأة وبحيث يمكن لإدارة المنشأة مراقبة تكاليف النشاط الصناعي ، كما يساعد في ح/ تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من المنتجات وبالتالي يساعد في تحديد السعر الذي تقرره الإدارة بعد إضافة نسبة الربح التي ترتضيها آخذاً في الاعتبار أسعار المنافسين في السوق من السلع المماثلة والسلع البديلة .

مثال للإيضاح :

إذا أعطيت الأرصدة التالية ضمن ميزان المراجعة بالأرصدة والمستخرجة من دفتر الأستاذ العام لمنشأة ليلي .

والمطلوب : تصوير ح/ التشغيل فيها : (المبالغ بالدينارات) ١٢/٣١

٤٠٠٠٠ مواد خام أول المدة ، ٣٥٠٠٠ وحدات تحت التشغيل أول المدة ،
 ١٢٠٠٠٠ مشتريات مواد خام ، ٥٠٠٠ مصاريف تأمين ضد الحريق على
 الآلات ، ٠٥٠٠٠ إيجار المصنع ، ٩٠٠٠٠ أجور عمال المصنع ، ٠٥٠٠٠
 قوى محرك (كهرباء) .
 وعند الجرد في آخر السنة اتضح أن المنشأة لديها الآتي :
 ١٠٠٠٠ مواد خام في آخر المدة .
 ٢٠٠٠٠ وحدات تحت التشغيل آخر المدة .

الحل :

إجراء القيود في دفتر اليومية :

٣٠٠٠٠٠ من حـ/ التشغيل ١٢/٣١

إلى مذكورين

٤٠٠٠٠ حـ/ المواد الخام أول المدة
 ٣٥٠٠٠ حـ/ الوحدات تحت التشغيل أول المدة
 ١٢٠٠٠٠ حـ/ مشتريات المواد الخام
 ٥٠٠٠ حـ/ تأمين ضد الحريق على الآلات
 ٥٠٠٠ حـ/ إيجار المصنع
 ٩٠٠٠٠ حـ/ أجور العمال
 ٥٠٠٠ حـ/ القوى المحركة
 (إقفال أرصدة الحسابات المذكورة في حـ/ التشغيل)

١٠٠٠٠ من حـ/ المواد الخام آخر المدة
 ١٠٠٠٠ إلى حـ/ التشغيل ١٢/٣١
 (إثبات نتيجة جرد المواد الخام في نهاية السنة المالية)

٢٠٠٠٠ من حـ/ الوحدات تحت التشغيل آخر المدة ١٢/٣١
 ٢٠٠٠٠ إلى حـ/ التشغيل
 (إثبات نتيجة جرد الوحدات تحت التشغيل في نهاية السنة المالية)

دفتر الأستاذ :

ح/التشغيل	
له	منه
من ح/المواد الخام	إلى مذكورين ٣٠٠٠٠٠
آخر المدة	٤٠٠٠٠ ح/مواد خام ١/١
من ح/الوحدات تحت التشغيل	٣٥٠٠٠ ح/الوحدات تحت التشغيل ١/١
من ح/المتاجرة	١٢٠٠٠٠ ح/المشتريات
	٥٠٠٠ ح/تأمين ضد الحريق
	ح/إيجا
	ر المصنع
	٩٠٠٠٠ ح/أجور عمال
	ح/القو
	ي المحركة
٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

ونلاحظ أنه أمكن استنتاج رصيد هذا الحساب وقدره ٢٧٠٠٠٠٠ دينار وتمثل تكلفة الوحدات التامة التي أمكن صنعها خلال السنة المالية وتم تسليمها لمخازن المبيعات ، وهذا الرصيد يقل في ح/المتاجرة الخاص ببيان النشاط التجاري وذلك بقيد يومية كالآتي :

٢٧٠٠٠٠ من ح/المتاجرة ٢٧٠٠٠٠ إلى ح/التشغيل ١٢/٣١
(إقفال رصيد ح/التشغيل)

ونلاحظ أنه نتيجة للقيد الأخير السابق أصبح ح/التشغيل مقفلاً بدون رصيد . ولا تصبح هناك أية أرصدة في ميزان المراجعة لحساب التشغيل .

حساب المتاجرة:

يعد ح/المتاجرة لاستنتاج مجمل ربح المنشأة عن السنة المالية المنتهية في يوم الجرد " وهو يوم إعداد الحسابات الختامية " وهذا الحساب خاص بالنشاط التجاري فقط . لذلك تقفل فيه الأرصدة الموجودة في دفتر الأستاذ العام والموضحة في ميزان المراجعة والخاصة بالأنشطة والعمليات التجارية فقط سواء أكانت تمثل إنفاقاً أو إيراداً .

مجمّل الربح = صافي إيراد النشاط التجاري - تكلفة الأصول على الإيراد
مجمّل الربح = المبيعات الصافية - جميع المصروفات التجارية للحصول على الإيراد

صافي قيمة المبيعات = المبيعات - مردودات المبيعات
جميع المصروفات التجارية = صافي تكلفة المشتريات + العمولات والمصاريف التجارية الأخرى

حساب المتاجرة :

عناصر الجانب المدين :

- ١- بضاعة أول المدة .
- ٢- (المشتريات - مردودات المشتريات) .
- ٣- المصاريف التجارية مثل (عمولة وكلاء البيع ، عمولة وكلاء الشراء ، مصاريف نقل المشتريات ، مصاريف نقل المبيعات ، الرسوم الجمركية ، مصاريف التأمين على المبيعات ، مصاريف اللف والحزم) .

عنصر الجانب الدائن:

- ١- (المبيعات - مردودات المبيعات)
 - ٢- بضاعة آخر المدة .
- والأرصدة المبينة أعلاه تقفل بقيد تسوية كالاتي :

١٢/٣١

××× من ح/المتاجرة إلى مذكورين
×× ح/بضاعة أول المدة
×× ح/المشتريات
×× ح/المصروفات التجارية

×× ح/مردودات المبيعات
(إقفال أرصدة الحسابات المدينة المذكورة أعلاه في ح/المتاجرة)

أما الجانب الدائن فيقفل بقيد التسوية الآتي :
من مذكورين

×× ح/المبيعات
×× ح/مردودات المشتريات

××× إلى ح/المتاجرة
(إقفال أرصدة الحسابات الدائنة المذكورة أعلاه في ح/المتاجرة)

وإثبات بضاعة آخر المدة في دفتر اليومية بموجب قيد تسوية جردية يؤدي إلى فتح حساب جديد باسم بضاعة آخر المدة حيث يجعل مدينياً بقيمة البضاعة المتبقية في آخر العام المالي ، ويجعل حساب المتاجرة دائناً لها كالآتي :
×× من ح/بضاعة آخر المدة ×× إلى ح/المتاجرة ١٢/ ٣١
(إثبات قيمة الجرد الفعلي للبضاعة في آخر المدة)
ومن القيود السابقة يمكن أن يظهر حساب المتاجرة على الشكل الآتي :

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ١٢/٣١

منه	له
×× إلى ح/بضاعة أول المدة	×× من ح/المبيعات
×× إلى ح/المشتريات	×× من ح/مردودات المشتريات
×× إلى ح/المصاريف التجارية (تذكر بأسمائها)	×× من ح/بضاعة آخر المدة
×× إلى ح/مردودات المبيعات	
×× إلى رصيد مجمل الربح	×× من الرصيد (مجمّل الخسارة) (إن وجدت)
<u>×××</u> المجموع	<u>×××</u> المجموع

يعيب بعض المحاسبين على هذه الصورة أنها لا تؤدي إلى إظهار صافي قيمة المشتريات أو صافي قيمة المبيعات مباشرة . وعليه يطالبون بطرح مردودات المشتريات من المشتريات ليظهر صافي قيمة المشتريات ، وطرح مردودات المبيعات من المبيعات ليظهر صافي قيمة المبيعات .

رصيد حساب المتاجرة :

أما أن يكون **مجمّل الربح** إذا زادت الإيرادات عن المصروفات ، أي زاد الجانب الدائن (الأيسر) عن الجانب المدين (الأيمن) والرصيد الدائن يمثل مجمّل الربح . أما **مجمّل الخسارة** إذا زادت المصروفات عن الإيرادات ، أي زاد الجانب المدين (الأيمن) عن الجانب الدائن (الأيسر) والرصيد المدين يمثل مجمّل الخسارة .

وهذا الرصيد يقلل بقيد تسوية في حساب الأرباح والخسائر ويكون قيد التسوية في حالة مجمّل الربح كالآتي :

×× من حـ/المتاجرة ×× إلى حـ/الأرباح والخسائر ١٢/٣١
(إقفال رصيد حساب المتاجرة)

أما في حالة الخسارة فإن قيد التسوية يكون كالآتي :

×× من حـ/الأرباح والخسائر ×× إلى حـ/المتاجرة ١٢/٣١
(إقفال رصيد حساب المتاجرة)

وبذلك يقلل حـ/المتاجرة ولا يكون له أي رصيد .

حساب المتاجرة في المنشآت الصناعية :

يستبدل رصيد حـ/التشغيل بدلاً من حـ/المشتريات .

حساب المتاجرة في المنشآت الزراعية :

يستبدل حـ/المشتريات برصيد حـ/الاستغلال الزراعي

مثال للإيضاح :

ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة لشركة أنوار في نهاية السنة المالية ١٩٩٩م بالدينارات .

٨٠٠٠٠ رأس المال ، ١٤٠٠٠ أثاث ، ٣٨٠٠٠ سيارة نقل ، ١٨٥٠٠ بضاعة أول المدة ، ٤١٥٠٠ مشتريات ، ٧٢٥٠٠ مبيعات ، ٢١٠٠ مصاريف شراء ، ١٧٠٠ مصاريف بيع ، ٢٠٠٠ مردودات مشتريات ، ٢٨٠٠ مواهي وأجور ، ٤٤٠٠ إيجار ، ١٠٠٠ مردودات مبيعات ، ٢٤٠٠ مسحوبات ، ٢٨٠٠٠ عملاء ، ٧٠٠٠ مصروفات إدارية ، ٢٦٠٠ موردون ، ٢٥٠٠ نقدية ، ٣٢٠٠ بنك .

فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بسعر ٣٠٠٠٠ ديناراً والمطلوب:

تصوير ح/ المتاجرة للسنة المالية المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م مع إثبات قيود اليومية اللازمة .

الحل :

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ١٢/٣١		منه	
له			
من ح/ المبيعات	٧٢٥٠٠	إلى ح/ بضاعة أول المدة	١٨٥٠٠
-مردودات المبيعات	١٠٠٠	إلى ح/ المشتريات	٤١٥٠٠
		مردودات المشتريات	٢٠٠٠
	٧١٥٠٠	إلى ح/ مصروفات الشراء	٣٩٥٠٠
من ح/ بضاعة آخر المدة	٣٠٠٠٠	إلى ح/ مصروفات البيع	٢١٠٠
		إلى ح/ الأرباح والخسائر	١٧٠٠
		(مجمّل الربح)	٣٩٧٠٠
	<u>١٠١٥٠٠</u>		<u>١٠١٥٠٠</u>

قيود اليومية :

١٩٩٩/١٢/٣١ م

٦١٨٠٠ من حساب المتاجرة

إلى مذكورين

١٨٥٠٠ حـ/ بضاعة أول المدة

٣٩٥٠٠ حـ/ المشتريات (صافي المشتريات)

حـ/ مصروفات الشراء

٢١٠٠

حـ/ مصروفات البيع

١٧٠٠

(إقفال أرصدة الحسابات المذكورة)

٧١٥٠٠ من حـ/ المبيعات ٧١٥٠٠ إلى حـ/ المتاجرة

٩٩/١٢/٣١ (صافي المبيعات)

(إقفال أرصدة الحسابات المذكورة)

٣٠٠٠٠ من حـ/ بضاعة ٣٠٠٠٠ إلى حـ/ المتاجرة ٩٩/١٢/٣١

آخر المدة

(إثبات نتيجة الجرد الفعلي للبضاعة)

٣٩٧٠٠ من حـ/ المتاجرة ٣٩٧٠٠ إلى حـ/ الأرباح

٩٩/١٢/٣١ والخسائر

(إقفال رصيد حساب المتاجرة)

حساب الأرباح والخسائر

الخطوة الأخيرة لاستخراج صافي ربح المنشأة تكون بإعداد حـ/ الأرباح والخسائر ، حيث أن الغرض الرئيس من تصوير هذا الحساب هو الوصول إلى صافي ربح (أو صافي خسارة) المنشأة الذي تحقق خلال السنة المالية .
ولذلك يفتح حـ/ الأرباح والخسائر في دفتر الأستاذ العام يقفل فيه كافة أرصدة الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ العام ذات الصفة الاسمية (الحسابات الاسمية أو الوهمية) سواء أكانت مصروفات ولم تقفل في حساب الاستغلال (التشغيل) (أو الاستغلال الزراعي) أو في حساب المتاجرة .

ويفيد هذا الحساب في معرفة الأسباب التي أدت إلى تحقيق النتيجة من ربح أو خسارة ، حيث تمكن معرفة أسباب هذه النتيجة بعد أن عرف مجمل الربح من حـ / المتاجرة . لذلك يمكن وصف حـ/ الأرباح والخسائر بأنه الحساب الذي تتجمع فيه جميع الإيرادات والمصروفات بجانب مجمل ربح أو مجمل الخسارة حتى يمكن أن تتبين المنشأة فائض الإيرادات عن المنصروفات ، أو زيادة المصروفات عن الإيرادات ، فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات سمي الفائض صافي الربح ، وإذا زادت المصروفات عن الإيرادات سمي العجز صافي الخسارة .

ويسمي هذا الحساب في المنشآت التي لا تهدف إلى الربح باسم حـ/ الإيرادات والمصروفات ، أما بالنسبة للمنشآت التي تهدف إلى تحقيق الربح فيسمى حـ / الأرباح والخسائر .

مكونات د / الأرباح والخسائر :

عناصر الجانب المدين عبارة عن المصروفات الإدارية والمصروفات المالية ، عناصر الجانب الدائن عبارة عن الإيرادات أو أرباح المنشأة .

د/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١

له

منه

×× من د / المتاجرة (مجل الربح)	×× إلى د/ المرتبات
×× من د / الخصم المكتسب	×× إلى د / النور
×× من د / إيراد عقار	×× إلى د / الإيجار
×× من د / فوائد الاستثمارات	×× إلى د / المباني
×× من د / كوبونات أوراق مالية	×× إلى د / التأمين
×× من د / العمولات الدائنة	×× إلى د / المصروفات القضائية
	×× إلى د / النثرية
	×× إلى د / الأدوات الكتابية
	×× إلى د / المطبوعات
	×× إلى د / التصليحات
	×× إلى د / الديون المعدومة
	×× إلى د / مصاريف البنك
	×× إلى د / الخصم المسموح به
	×× إلى د / مصاريف التحصيل
	×× إلى د / فوائد الديون
	×× إلى د / الرصيد (صافي الربح)
××× الجملة	××× الجملة

ويقل رصيد الحساب أعلاه في د/ رأس المال :

في حالة صافي الربح يتم قيد الإقفال كآلاتي :

×× من د / الأرباح والخسائر ×× إلى د / رأس المال

أما إذا كانت نتيجة الأعمال صافي خسارة فإن القيد يصبح كالآتي:

×× من حـ / رأس المال ×× إلى حـ / الأرباح والخسارة

(إقفال رصيد حـ / الأرباح والخسائر)

وبذلك تقفل جميع الحسابات الاسمية (الوهمية) بدفتر الأستاذ العام بالإضافة إلى حـ / المشتريات ، حـ / المبيعات ، حـ / مردودات المشتريات ، حـ / مردودات المبيعات . وبقي فقط باقي الحسابات الحقيقية والشخصية .

قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

من الأهداف الرئيسة للمحاسبة المالية استخراج نتيجة الأعمال للمشروع في خلال فترة معينة من ربح أو خسارة وتصوير مركزه المالي في تاريخ انتهاء الفترة .

معادلة الميزانية :

الأصول + المصروفات = رأس المال + الإيرادات + الخصوم
يلاحظ أن الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي ليست حساباً في دفتر الأستاذ مثل حسابات النتيجة الأخرى وإنما هي كشف أو قائمة خارجية تعد خارج الدفاتر ، ولذلك لا يعنون الجانب الأيمن بكلمة (منه) بل بكلمة الأصول وكذلك الجانب الأيسر يعنون بكلمة الخصوم .

الميزانية في يوم ٩٩/١٢/٣١

أصول	مخصص
الأصول الثابتة :	الخصوم الثابتة :
(١) المغنوية مثال :	
×× شهرة المحل	×× رأس المال
×× حقوق الاختراع	×× أرباح جديدة
×× العلامات التجارية	×× أرباح محتجزة
(٢) الملموسة :	×× احتياطات
×× أراض	×× قروض طويلة الأجل
×× مبان	×× سندات
×× آلات	الخصوم المتداولة :
×× سيارات	×× الدائنون
جملة الأصول الثابتة :	×× أوراق دفع
الأصول المتداولة :	×× بنك (على المكشوف)
×× البضاعة	
×× المدينون	
×× أوراق القبض	
×× النقدية بالبنك	
مستحقة	
×× النقدية بالخرينة	
××××× خصوم أخرى :	
×× مصروفات مقدمة	
×× إيرادات مستحقة	
الجملة	الجملة
×××××	×××××

تعريفات :

(١) الأصول الثابتة : هي تلك الأصول التي تقتنيها المنشأة بقصد استخدامها في أعمال المنشأة والإنتاج وليس بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح ، وهي الأصول التي لا يتكرر شراؤها مثل الأصول المتداولة ومن الأمثلة

على هذا النوع من الأصول : الأراضي والمباني وشهرة المحل والأثاث والسيارات وما إلى ذلك .

وتنقسم الأصول الثابتة إلى قسمين هما :

(أ) الأصول الثابتة الملموسة : أي الحقيقية الممكن رؤيتها ولمسها مثل الأراضي والمباني والأثاث والسيارات .

(ب) الأصول الثابتة غير الملموسة (المعنوية) وهي أصول معنوية مثل شهرة المحل أو حقوق الاختراع أو العلامات التجارية .

(٢) الأصول المتناقصة : وهي أصول تشبه الأصول الثابتة حيث تكون طبيعتها البقاء وتقتنيها المنشأة لأغراض الإنتاج ، وليس بغرض إعادة بيعها ، ولكنها تمثل أصولاً تستنفد بالتدريج أثناء عملية الإنتاج مثل المناجم والمحاجر وآبار البترول وهي تلك الأصول التي تنفذ بعد فترة معينة .

(٣) الأصول المتداولة : وهي الأصول التي تتداول خلال الدورة التجارية للمنشأة . فالمنشأة تشتري البضاعة ثم تبيعها بالأجل فتتحول البضاعة إلى أرصدة مدينة للعملاء (مدينون) ، ثم تقوم بتحصيل أرصدة العملاء فتتحول إلى نقدية.

أي أن الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي تقتنيها المنشأة بغرض استبدالها وليس بقصد الاحتفاظ بها مثال ذلك : البضاعة (آخر المدة) سواء الجاهزة أو تحت التشغيل أو مواد خاماً ، العملاء (المدينون) والنقدية بالصندوق أو بالبنك وأوراق القبض وما إلى ذلك . وتسمى النقدية بالبنوك أو الخزينة باسم الأصول السائلة أي النقدية السائلة التي يمكن الحصول عليها في أي وقت ، أما باقي الأصول فهي أصول مؤجلة أو غير حاضرة أو سائلة أي تتحول إلى نقدية سائلة بعد فترة .

(٤) الأصول الأخرى : هي عبارة عن باقي الأرصدة المدينة التي لم تقفل في دفتر الأستاذ العام والنتيجة عادة عن التسويات الجردية لذلك فهي ليست أصولاً بالمعنى المعروف ولكن لها طبيعتها الخاصة وهي تتمثل في الآتي:

أ . الرصيد المدين لحساب الأرباح والخسائر : أي الخسائر المرحلة في حالة عدم إقبال رصيد حساب الأرباح والخسائر في حساب رأس المال .
ب. المصروفات الإيرادية المؤجلة : مثل المصروفات الكبيرة التي قد ترى المنشأة توزيعها على عدد من السنوات ، مثل الحملات الإعلانية .

ج. التأمينات لدى الغير : مثل تأمين النور وتأمين المياه ، تأمينات المناقصات والمزايدات التي تدخل فيها المنشأة .
د . بعض المصروفات الرأسمالية : التي لم تؤد إلى الحصول على أصل ثابت مثل مصروفات التأسيس في أول حياة المنشأة .
(٥) **الخصوم الثابتة** : هي الخصوم التي على المنشأة للغير وتتصف بصفة الاستمرار والدوام وهي تنقسم إلى مجموعتين هما :
أ (حقوق أصحاب المنشأة وهي :

- رأس المال .
- الأرباح المحتجزة في شكل احتياطات أو مخصصات أو أي شكل آخر .

ب) حقوق الغير طويلة الأجل مثل :

- السندات .
- القروض طويلة الأجل .

(٦) **الخصوم المتداولة** : هي التي تكون لها طبيعة مؤقتة وتتغير من وقت لآخر وهي تكون عادة من :

- الموردين (الدائنين التجاريين) .
- أوراق الدفع .
- السحب على المكشوف .

(٧) **الخصوم الأخرى** : هي باقي الأرصدة الدائنة التي تكون موجودة في ميزان المراجعة والتي لم تدرج ضمن المجموعة السابقة مثل تأمينات للغير كالتأمينات التي يدفعها الغير للمنشأة في نظير الدخول في مزايدات أو مناقصات تعلنها المنشأة ، أو الأرصدة الدائنة الأخرى الناتجة عن التسويات الجردية .

ونلاحظ أن الأرصدة التي تدرج في قائمة المركز المالي هي باقي الأرصدة الموجودة في ميزان المراجعة ولم تقفل في أي من الحسابات الختامية كالمتاجرة أو الأرباح والخسائر . ونظراً لأن قائمة المركز المالي (الميزانية) كشف أو قائمة تعد خارج الدفاتر ، لذلك تظل أرصدة الحسابات المدرجة في الميزانية مفتوحة في دفتر الأستاذ العام . لذلك يجب قفلها مثل باقي الأرصدة

التي أقفلت في حسابات النتيجة ويكون ذلك بقيد عكسي واحد يقفل هذه الأرصدة في الأستاذ العام ، وبحيث تصبح جميع الحسابات المدرجة فيه مقفولة ويكون ذلك بالقيد الآتي :

من مذكورين

(باقي الأرصدة الدائنة)
إلى مذكورين
(باقي الأرصدة المدينة)
(إقفال أرصدة الحسابات المذكورة)

ويلاحظ أن هذا القيد يقفل جميع الحسابات الباقية حيث يجعل الأرصدة المدينة دائنة ، وأرصدة الحسابات الدائنة مدينة .

قائمة التسوية

ويمكن إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وأقفال الحسابات بدفتر الأستاذ العام باتباع طريقة سهلة ، وذلك عن طريق إدماج ميزان المراجعة وحسابات النتيجة وقائمة المركز المالي في كشف واحد ذي خانات . ونظراً لأن إعداد الحسابات الختامية يتطلب إعداد بعض قيود التسوية اللازمة لإثبات نتائج جرد البضاعة أو المواد الخام ، لذلك يعد كشف يسمى (قائمة التسوية) يتكون من عدة خانات كل خانة مقسمة داخلياً إلى جانبين أحدهما للأرصدة المدينة والأخرى للأرصدة الدائنة كما يلي :

قائمة التسوية

نموذج

اسم الحساب	ميزان المراجعة		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسوية		ح/ الاستغلال		ح/ المتاجرة		ح/ الأرباح والخسائر		الميزانية	
	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	أصول	خصوم
	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟	؟



أسئلة وتمارين للمراجعة :

- ١- عرّف حساب المتاجرة مع بيان الغرض من إعداده .
- ٢- ما مصير رصيد حساب الأرباح والخسائر ؟
- ٣- فرق بين المصروفات التجارية والمصروفات المالية والمصروفات الإدارية.
- ٤- فرق بين الحسابات الختامية التي تقفل فيها المصروفات في السؤال الثالث.

٥- الأتي الأرصدة المستخرجة من دفتر الأستاذ العام لشركة محمد السموعل في ١٩٩٩/١٢/٣١ م (بالدينارات)

٦٠٠٠ عملاء	٣٠٠٠ بنك	٥٠٠٠ مورّدون
٨٠٠٠ مشتريات	٥٠٠ نقل مشتروات	١٠٠ خصم مسموح به
١٠٠ فوائد مدينة	٢٥٠٠٠ مبيعات	١٠٠٠ مردودات مبيعات
٢٠٠٠ إيجار	١٥٠٠ إعلان تجارى	٢٠٠٠ مهايا
١٠٠٠ مصروفات إدارية	١٠٠٠ جمارك	٥٠٠٠ بضاعة أول لمدة
١٠٠٠ أثاث	٥٠٠٠ سيارة	٢٠٠٠ أوراق مالية
١٠٠ إيرادات أوراق مالية	؟؟؟ رأس المال	

فإذا علمت أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ ١٠٠٠٠ ديناراً
فالمطلوب :

- ١- إعداد حساب المتاجرة كما يظهر في ١٩٩٩/١٢/٣١ م .
- ٢- إعداد حساب الأرباح والخسائر كما يظهر في ١٩٩٩/١٢/٣١ م .
- ٣- تصوير قائمة المركز المالي في يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ م .
- ٤- إجراء قيود الإقفال اللازمة .
- ٥- إعداد قائمة التسوية .
- ٦- ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة المستخرج من مصنع أبى بكر للحلويات بالثورة في ١٩٩٩/١٢/٣١ م (بالدينارات) .

٣٠٠٠ أجور عمال ، ٧٥٠٠ آلات ، ٦٠٠٠ سيارات ، ١٠٠٠ إيجار ،
١٠٠٠٠ مواد خام ٩٩/١/١ ، ٢٠٠٠٠ مبيعات ، ٤٠٠٠ مشتريات مواد خام ،
٢٠٠ مردودات مشتريات مواد خام ، ٢٥٠ مردودات مبيعات ، ٢٥٠
مصروفات نقل مبيعات ، ٢٠٠ تأمين ، ١٠٠٠ مرتبات إدارية ، ٥٠٠
مصروفات صناعية أخرى ، ٢٠٠ خصم مكتسب ، ٥٠٠ مياه ، ٢٥٠ خصم
مسموح به ، ٢٥٠٠ أثاث ، ٢٥٠ مصاريف بنك ، ٣٠٠٠ عملاء ، ٥٠٠٠
موردون ، ٥٠٠ مصاريف قوى محرك ، ١٠٠٠ دعاية وإعلان ، ٢٥٠٠ بنك
(مكتشف) ١٠٠٠ نقدية ، ٣٠٠٠ أوراق دفع ، ٥٠٠٠ بضاعة جاهزة
٩٩/١/١ م ؟؟؟ رأس المال .

وعند الجرد اتضح أن رصيد المواد الخام ٥٠٠٠ ديناراً ورصيد
البضاعة الجاهزة ٧٠٠٠ ديناراً .
والمطلوب :

إجراء الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي والقيود اليومية اللازمة
كما تظهر في ٩٩٩/١٢/٣١ م .

٧- فيما يلي أرصدة ميزان المراجعة المستخرج من دفتر الأستاذ العام لمحلات
منال الحاج الطيب في ٩٩٩/١٢/٣١ م .
٢٠٠٠ نقدية ، ١٠٠٠ بنك ، ٥٠٠٠ موردون ، ٤٠٠٠ عملاء ،
٢٠٠٠ أوراق قبض ، ١٠٠٠ أوراق دفع ، ٥٠٠ إيجار ، ١٠٠٠ أثاث ،
١٠٠٠٠ بضاعة أول المدة ؟؟؟ رأس المال ، ٩٠٠٠ مشتريات ، ٢٠٠٠٠
مبيعات ، ٥٠٠ خصم مكتسب ، ٣٠٠٠ مرتبات ، ٢٠٠ خصم مسموح به ،
١٠٠٠ آلات حاسبة ، ٥٠٠ إعلان ، ٥٠٠ مصاريف نقل المشتريات ،
١٠٠٠ مصاريف نقل المبيعات ، ٥٠٠ مسحوبات ، ٨٠٠٠ بضاعة آخر
المدة .

والمطلوب :

إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي بطريقة قائمة التسوية .

الجرد والتسويات الجردية

إن مهمة المحاسب لا تنحصر في إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي (الميزانية) من واقع البيانات والمعلومات التي تظهرها الدفاتر والسجلات فحسب ، بل إن مهمته تتعدى ذلك إلى فحص ودراسة الحسابات المختلفة للتأكد من أن جميع الإيرادات والمصروفات المدرجة بحسابات النتيجة تمثل ما يجب أن تكون عليه هذه الإيرادات والمصروفات ، وأنها تخص الفترة المالية موضوع القياس فعلاً ، كما أنه يهتم بالتأكد من أن الأصول والخصوم التي تظهر بقائمة المركز تمثل القيمة الحقيقية لهذه البنود في تاريخ تصوير قائمة المركز المالي .

لذلك يقوم المحاسب في يوم انتهاء الفترة المالية بعدة إجراءات لتحقيق ذلك ، وهذه الإجراءات هي ما اصطلح على تسميتها باسم الجرد . والجرد معناه العام هو حصر ممتلكات أصول المنشأة والتأكد من ملكيتها ومن أن قيمتها التي تظهر في الدفاتر تمثل الواقع فعلاً ، وكذلك الأمر بالنسبة للخصوم . وأيضاً حصر النفقات والإيرادات التي تخص الفترة المالية المنقضية قبل إعداد الحسابات الختامية والميزانية .

القواعد العامة للجرد والتسويات الجردية :

أن الهدف من إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز هو بيان صافي نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي الحقيقي . وعمل المحاسب المالي كما يلي:

- ١- التأكد من أن الأرصدة الخاصة بالحسابات الوهمية أو الاسمية المدرجة في ميزان المراجعة بالأرصدة تمثل ما يجب أن تتحمل به السنة المالية من مصروفات أو إيرادات . ويعتبر ذلك الجانب المحاسبي من الجرد .
- ٢- التأكد من أن أرصدة الأصول والخصوم الواردة في ميزان المراجعة تطابق الحقيقة والواقع ، ويعتبر ذلك الجانب الفعلي من الجرد .

إي أن عمليات الجرد والتسويات الجردية تنقسم إلى قسمين :

(جرد فعلي وجرد محاسبي) وتتم عملية الجرد الفعلي بحصر وعد جميع الأصول المملوكة للمنشأة وتقييمها أما عملية الجرد المحاسبي فتتم عن

طريق إجراء قيود التسويات المحاسبية التي تثبت التعديلات الخاصة بأرصدة الحسابات الوهمية (الاسمية) والتي تخص الأصول أو الخصوم .

أثر إهمال التسويات الجردية على حسابات النتيجة :

الأثر المباشر أن تكون نتائج هذه الحسابات غير حقيقية بمعنى أن يظهر مجمل أو صافي الربح أكثر أو أقل من الواقع الحقيقي .
أما النتائج غير المباشرة لإهمال أو عدم إجراء التسويات الجردية كثيرة تذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

- ١- اتخاذ قرارات على أسس غير سليمة من قبل الإدارة مثل :
 - توزيع الأرباح على العاملين بالمنشأة مع انه لا توجد أرباح أصلاً.
 - عدم إظهار الربح الحقيقي يؤدي إلى عدم دقة تقييم أداء تلك المنشأة .
- إهمال إجراء التسويات الجردية مع الزمن يؤدي لانحياز المنشأة من الناحية المالية .

أثر إهمال التسويات الجردية على قائمة المركز المالي :

- ينتج عن الإهمال ظهور الأصول والخصوم بقيم أكثر أو أقل من القيمة الفعلية الحقيقية وتظهر هذه الآثار بوضوح فيما يلي على سبيل المثال :
- ١- عند الحصول على أصول جديدة دون تحديد حجم وخطة الاستثمار وعدم ظهور الأصول بقيمتها الحقيقية .
 - ٢- عدم إجراء التسويات الجردية يجعل نتيجة تحليل عناصر الميزانية غير واقعية وخاطئة .
 - ٣- عند التقدم للبنك أو بيوت الائتمان بصفة عامة بطلب قرض فسيكون حجم القرض غير مناسب إن لم تكن الميزانية حقيقية .

القواعد العامة في إجراء التسويات الجردية :

- ١- قاعدة السنة المالية (١٢ شهراً) مجرد اصطلاح .
- ٢- قاعدة تحميل كل سنة مالية بنصيبها من الإيرادات والمصروفات .
- ٣- قاعدة الاستحقاق . أي ما تستحقه كل فترة مالية من إيرادات ونفقات .
- ٤- قاعدة الاستمرار في العمل وليست تحت التصفية .
- ٥- قاعدة التحفظ المحاسبي أي مراعاة الحيطة والحذر .
- " أي التقييم عند السعر الأقل " " التكلفة أو البيع "
- ٦- قاعدة الثبات لأغراض المقارنة بين نتائج السنوات المالية المتتالية وحتى تكون أسس المقارنة واحدة .

التسويات الجردية

الجرد في المنشآت الفردية :

المبادئ والأسس العامة للجرد :

استكمالاً لما سبق دراسته عن موضوع الحسابات الختامية والميزانية نتولى بالشرح تفصيلاً موضوع الجرد والغرض منه .

معنى الجرد :

هو أن نجعل أرصدة الممتلكات والديون في الدفاتر مطابقة لقيمتها الحقيقية والفعلية وقت الجرد .

الغرض منه :

هو الوقوف على رصيد صافي الربح الحقيقي أو الخسارة الحقيقية في المنشأة . وللوصول إلى هذا الهدف يجب أن نضع قاعدة عامة وهي :

المحافظة دائماً على إبقاء رأس المال سليماً

وعلى ذلك نتبع الآتي :

- ١- أن كل خسارة تقع في المنشأة يجب أن تؤخذ في الاعتبار .
- ٢- أن كل مغالاة في تقدير الخسائر لا اعتراض عليها .

٣- أن كل خسارة محتملة يجب أن تؤخذ أيضاً في الاعتبار بعمل مخصص لها .

٤- أن كل ربح لم يتحقق فعلاً لا يصح أن يؤخذ في الحساب .
ولكي نصل إلى هذه الغاية وهى معرفة الربح أو الخسارة الحقيقية يجب أن تجمع الإيرادات والمصروفات في حساب الأرباح والخسائر ونلجأ إلى فحص أنواع الحسابات الثلاثة (الحقيقية والشخصية والوهمية) لمعرفة مدي تأثير هذا الفحص على إبقاء رأس المال سليماً .

جرد الأصول المتداولة :

ويتضمن جرد :

- | | | | |
|-----------------|---------------------|-----------|--------------|
| ١ - البضاعة | ٢ - الصندوق | ٣ - البنك | ٤ - المدينين |
| ٥ - أوراق القبض | ٦ - الأوراق المالية | | |

جرد الأصول الثابتة :

وهي التي تساعد التاجر في عملية الإنتاج مثل :
١- الأثاث ٢- السيارات ٣- الأدوات الصغيرة ٠٠٠٠ الخ

جرد الحسابات الوهمية :

وهي المصاريف التي يتحملها التاجر كالمهايا والإيجار والديون المعدومة وكذلك جرد الإيرادات والأرباح .

جرد الخصوم :

وهي المطلوبات ، والغرض من جردها هو التأكد من مطابقة التزامات المنشأة قبل الغير كما هو وارد في دفاترها وتشمل المطلوبات الآتي :
١- رأس المال ٢ - الدائنين ٣- أوراق الدفع ٤- القروض

الجرد العملي :

- ١- التحقق من وجود الموجودات وذلك بحصرها في قوائم الجرد .
- ٢- ملكيتها : أي تكون للمنشأة ، ولها سلطة التصرف فيها .
- ٣- تقويمها أي الوصول إلى القيمة النقدية لها في هذا التاريخ .

الجرد الحسابي :

ويشمل عمل ميزان المراجعة آخر العام ثم إجراء التسويات الجردية وإعداد الحسابات الختامية المتاجرة والأرباح والخسائر ثم تصوير الميزانية العمومية :

نموذج لحساب المتاجرة :

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في			له	منه
×	إلى ح/ بضاعة أول المدة	×	من ح/ المبيعات	
×	إلى ح/ المشتريات	×	من ح/ مردودات	
			المشتريات	
×	إلى ح/ مردودات	×	من ح/ بضاعة آخر المدة	
×	المبيعات	×	من ح/ الأرباح والخسائر	
×	إلى ح/ الرسوم الجمركية	/	(مجمّل الخسارة)	
	على الأدوات .		(أن وجدت)	
×	إلى ح/ مصروفات الشحن			
	والتأمين على المشتريات			
×	إلى ح/ مصروفات تخزين			
	المشتريات .			
×	إلى ح/ الأرباح والخسائر			
xx	مجمّل الربح .	xx		

نموذج لحساب الأرباح والخسائر :

د / الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في / /

له		منه
	<p>من د المتاجرة - ×</p> <p>مجلد الربح ×</p> <p>من د / إيجار العقار ×</p> <p>من د / فوائد الأوراق المالية ×</p> <p>من د / الخصم المكتسب ×</p> <p>من د / أرباح بيع أي أصل ثابت ×</p> <p>من د / التعويضات ×</p> <p>من د / الفوائد الدائنة ×</p>	<p>المصروفات الإدارية :</p> <p>إلى د / الإيجار ×</p> <p>إلى د / المهايا والأجور ×</p> <p>إلى د / النور والماء ×</p> <p>إلى د / الهاتف ×</p> <p>إلى د / التأمينات ×</p> <p>إلى د / المصروفات المنوعة ×</p> <p>إلى د / الأدوات الكتابية ×</p> <p>إلى د / المصروفات العمومية ×</p> <p>إلى د / المصروفات القضائية ×</p> <p>مصروفات البيع والتوزيع</p> <p>إلى د / عمولة وكلاء البيع ×</p> <p>إلى د / الإعلان ×</p> <p>إلى د / مصروفات اللف والحزم ×</p> <p>إلى د / الديون المعدومة ×</p> <p>إلى د / مصروفات النقل للخارج ×</p>

له	منه
	مصرفات مالية : إلى د / فائدة القرض × إلى د / الخصم المسموح به × إلى د / فائدة البنك × الأجيو* × إلى د / مصاريف تحصيل أوراق القبض × الاستهلاكات : إلى د / استهلاك المباني × إلى د / استهلاك السيارات × إلى د / استهلاك الاثاث × إلى د / استهلاك الآلات × المخصصات : إلى د / مخصص هبوط أسعار مالية × إلى د / مخصص الديون المشكوك فيها × إلى د / مخصص الخصم المسموح به (للمدين) × إلى د / مخصص الأجيو × إلى د / مخصص الاستهلاكات × إلى د / جاري صاحب المنشأة × صافي الربح × ××
	××

* هو عبارة عن المصاريف + الفائدة عند الخصم .

نموذج الميزانية العمومية في/...../.....

الأصول	الخصوم
أصول وهمية :	رأس المال المصرح به :
×× شهرة المحل	×× أسهم عادية
×× حقوق اختراع	×× أسهم ممتازة
×× علامات تجارية	×××
×××	رأس المال المصدر والمدفوع :
أصول ثابتة :	×× أسهم عادية
×× أراضٍ	×× أسهم ممتازة
× - استهلاك	×× المستحق على المساهمين
××	×××
×× مبانٍ	الاحتياطيات :
×× - استهلاك	×× احتياطي قانوني
××	×× احتياطي تسوية أرباح
×× آلات	×× احتياطي عام
×× - استهلاك	×× احتياطيات رأسمالية أخرى
××	×××
×× مهمات وقطع غيار	×× مجموع حقوق المساهمين
× - استهلاك	×× احتياطي أ. السندات
××	××
×× سيارات	خصوم ثابتة :
× - استهلاك	×× سندات
××	× - استهلاك
×× تركيبات وأثاث	××
× - استهلاك	قروض
××	××
استثمارات :	خصوم متداولة :
×× سندات حكومية	×× حسابات بنوك دائنة
×× إيداع بالبنك المركزي (احتياطي)	×× دائنون
×× استثمارات في شركات تابعة	×× أوراق دفع
	×××

الأصول	الخصوم
أصول متداولة : ×× بضاعة بالمخزن ×× مسحوبات ×× خامات ×× تحت التشغيل ×× بضاعة جاهزة ××××	المخصصات : ×× الضرائب ×× الطوارئ ×× التجديدات ×× تعويضات العاملين ××××
×× مدينون × - مخصص د.م. منها ×× ×× استثمارات أوراق مالية × - م.هـ. أ.أ. مالية* ×× نقدية بالبنك ×× نقدية بالصندوق	أرصدة دائنة أخرى : ×× مصروفات مستحقة ×× إيرادات مقدمة ×× كوبونات لم تعرف ××
أرصدة مدينة أخرى : ×× مصاريف التأسيس × - استهلاك ×× مصاريف حملة إعلانية × - استهلاك ×× ×× مصاريف مدفوعة مقدماً ×× إيرادات مستحقة ×××× الجملة	حساب الأرباح والخسائر : ×× رصيد مرحل من العام الماضي ×× أرباح هذا العام ×××× الجملة

* مخصص هبوط احتياطي أوراق مالية .

نموذج للميزانية :

الميزانية العمومية في / /

خصوم	أصول					
	أصول ثابتة :					
رأس المال :	×			عقار	×	
حساب جاري صاحب المنشأة	×			أهلاك	×	
	—	×			—	×
خصوم ثابتة :				آلات	×	
قرض طويل الأجل		×		— أهلاك	×	×
					—	
خصوم متداولة :	×			سيارات	×	
دائنون	×			— أهلاك	×	×
أوراق دفع	×				—	
بنك سحب على المكشوف	—	×		أثاث	×	
				أهلاك	×	×
					—	
	أصول متداولة :					
أرصدة دائنة أخرى :				بضاعة بالمخزن		×
مصاريف مستحقة	×			مدينون	×	
إيرادات مقدمة	×			— مخصص ديون	×	
	—			مشكوك فيها	—	
		×				
		—		مخصص خصم مسموح به	×	
					—	×
				أوراق قبض	×	
				— مخصص أجير	×	
					—	×

			×		
		أوراق مالية	×		
		مخصص هيوط احتياطي	—		
		أوراق مالية		×	
				×	
		بنك		×	
		صندوق		—	
		صندوق المصاريف			×
		النثرية		×	
		أرصدة مدينة أخرى		×	
		مصاريف مقدمة		—	
		إيرادات مستحقة			×
	—				×
xxx					xxx

جرد بضاعة آخر المدة

والمقصود بجرد البضاعة هو تحديد كميتها وقيمتها في تاريخ معين .
وللتأكد من عدم وجود عجز بالمخازن نتيجة للتلاعب أو الاختلاس .

المقصود ببضاعة آخر المدة :

هي البضاعة التي تعتبر في تاريخ الجرد ملكاً للمنشأة بالمعنى القانوني الصحيح فيدخل فيها إذن :

١. البضاعة الموجودة بمخازن المنشأة ومصانعها ومتاجرها ومعارضها .
٢. البضاعة التي لدى وكلاء البيع أو الفروع بالمناطق المختلفة سواء أكانت داخل البلاد أو خارجها وذلك لأنها أرسلت إليهم لبيعها لحساب المنشأة .
٣. البضاعة بالطريق أي البضاعة التي تعاقدت المنشأة على شرائها وشحنت إليها ، ولكنها لم تصل بعد إلى مخازنها حتى تاريخ الجرد .
٤. البضاعة الموجودة بمخازن الاستيداع والتي تكون المنشأة قد قامت بشرائها ولكنها لم تسحبها منها حتى نهاية المدة التجارية .

ويجب أن يستبعد من قوائم حصر البضاعة ما يلي :

١. البضاعة التي تكون في حيازة المنشأة ولكنها ليست ملكاً لها .
٢. البضاعة التي بيعت للغير ولم يتم تسليمها لهم بعد .

وتختلف عناصر بضاعة آخر المدة باختلاف نوع المنشأة فبالنسبة للمنشأة التجارية تكون بضاعة آخر المدة من السلع التي تتجر فيها ، أما بالنسبة للمنشأة الصناعية فتتكون بضاعة آخر المدة من المواد الأولية والبضاعة غير تامة الصنع والبضاعة تامة الصنع .

تقويم بضاعة آخر المدة :

إن القاعدة المتبعة في تقويم البضاعة هي أن تقوم البضاعة في آخر المدة على أساس سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل . وذلك عملاً بسياسة الحيلة والحذر .

سعر التكلفة هو القيمة التي تتحملها البضاعة حتى تصل إلى مخازن المنشأة فيشمل سعر الشراء + مصروفات الشحن والتأمين + الضرائب الجمركية + النقل للداخل + عمولة وكلاء الشراء + المصروفات الأخرى اللازمة حتى تصل إلى مخازن المنشأة وإذا اشترت البضاعة في خلال المدة التجارية بأسعار مختلفة فيكون تقدير سعر التكلفة على أساس متوسط أسعار الشراء .

سعر السوق هو السعر الذي تستطيع به المنشأة أن تشتري بضاعة مماثلة للبضاعة التي لديها من السوق العام في نهاية المدة التجارية ويطلق على هذا السعر سعر الاستبدال .

أما البضاعة التالفة والبضاعة المعيبة والبضاعة الراكدة فتسعر بالسعر الممكن الحصول عليه منها ، وعادة يقل عن كل من سعر التكلفة وسعر السوق .

إعداد قوائم جرد البضاعة :

بعد الانتهاء من عملية حصر البضاعة الباقية في آخر المدة التجارية وتقويمها " تسعيرها " تدرج تلك البضاعة في قوائم الجرد تمهيداً للوصول إلى قيمتها التي ترحل إلى حساب المتاجرة حيث أن قيمة البضاعة الباقية في آخر المدة من العناصر الهامة في تكوين مجمل الربح .

واليك نموذجاً لقائمة جرد البضاعة :

قائمة جرد البضاعة :

بتاريخ ١٢/٣١/١٩٩٩م

الكمية الواجب حسابها	الثلث	ملاحظات الإدارة	سعر السوق دينار	سعر التكلفة دينار	عدد الوحدات بالمخزن	الصنف
٢٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	هناك ٢٠٠ وحدة اشترت فعلاً بسعر ١٠٠ ديناراً	١٢٠	١٠٠	٢٣٠٠	أ
١٥٠٠	٣٠٠٠٠٠	بيعت ٢٠٠ وحدة وقيدت بالدفاتر ولم ترسل لأصحابها بعد	٢٥٠	٢٠٠	١٧٠٠	ب
٤٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٠ وحدة أرسلت للعملاء ولم يبت فيها بعد	٦٠٠	٥٠٠	٣٥٠٠	ح
٢٥٠×٤٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠ وحدة تالفة	٣٠٠	٢٥٠	٥٠٠	د
١٠٠×١٠٠	١٠٠٠٠٠	بيعت بسعر ١٠٠ دينار للوحدة				
المجموع المرحل لحساب المتاجرة						
٢٦٦٠٠٠٠						

الجرد الحسابي للبضاعة في الدفاتر :

يومية المنشأة :

٢٦٦٠٠٠ من حـ/ البضاعة

٢٦٦٠٠٠ إلى حـ/ المتاجرة

إثبات قيمة البضاعة الباقية في آخر المدة بموجب قائمة الجرد السابقة

مثال :

أوجد قيمة بضاعة آخر المدة للبضاعة الآتية ثم قيدها في دفتر يومية الشركة في ٢٠٠٠/١٢/٣١ م .

السند	الكمية	سعر التكلفة	سعر السوق	التكلفة أو السوق أيهما أقل	الثلث
أ	٢٠	١٠	٨		
ب	٣٠	١٨	٢٠		
ح	٥٠	٨	٩		
د	١٠٠	١٢	١٠		

الحل :

$$\begin{aligned} \text{قيمة السند (أ)} &= ٨ \times ٢٠ = ١٦٠ \text{ ديناراً .} \\ \text{قيمة السند (ب)} &= ١٨ \times ٣٠ = ٥٤٠ \text{ ديناراً .} \\ \text{قيمة السند (ج)} &= ٨ \times ٥٠ = ٤٠٠ \text{ ديناراً .} \\ \text{قيمة السند (د)} &= ١٠ \times ١٠٠ = ١٠٠٠ \text{ ديناراً .} \\ \hline \text{الجملة} &= ٢١٠٠ \text{ ديناراً .} \end{aligned}$$

يومية المنشأة :

٢١٠٠ من ح/ البضاعة في آخر المدة ١٩٩٩/١٢/٣١ م

٢١٠٠ إلى ح/ المتاجرة

إثبات قيمة بضاعة آخر المدة في ٢٠٠٠/١٢/٣١ م

جرد الذمم (المدينين)

يعمل كشف في نهاية المدة التجارية لحصر الديون الجيدة والديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة . وإليك تعريف لكل منهم :

(١) الديون المعدومة :

هي الديون التي تنتج من إشهار إفلاس المدين أو إسقاط الدين بمضي المدة القانونية أو عند وفاة المدين مع عدم كفاية التركة ، أو التنازل للمدين عن جزء من دينه مقابل سداد الباقي .

ملاحظات :

أولاً : يلاحظ أن الديون التي تعدم خلال المدة التجارية يجعل بها حساب الديون المعدومة مديناً وحساب العميل دائناً . ويظهر رصيد الذمم في ميزان المراجعة آخر السنة بصافي مجموع الذمم بعد استبعاد الديون المعدومة منها .

مثال :

ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة في ١٢/٣١/١٩٩٩م :
٦٠٠٠ ديناراً ذمم ، ٥٠٠ ديناراً ديون معدومة فيكون معنى ذلك أن أصل
رصيد ح/ الذمم ٦٥٠٠ ديناراً ونظراً لوجود ديون قيمتها ٥٠٠ ديناراً أعدمت
خلال العام فقد أجرت الشركة القيد الآتي لإثبات الإعدام خلال المدة التجارية :
٥٠٠ من ح/ الديون المعدومة
٥٠٠ إلى ح/ الذمم
(خلال العام)

إثبات قيمة الديون التي أعدمت خلال العام
وبذلك أصبح رصيد ح/ الذمم بعد ذلك ٦٠٠٠ ديناراً فقط وهو رصيد
الحساب الذي ظهر بميزان المراجعة .
ولإقفال ح/ الديون المعدومة بتحويله إلى ح/ الأرباح والخسائر يثبت
القيد الآتي :

٥٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر
٥٠٠ إلى ح/ الديون المعدومة
إقفال ح/ الديون المعدومة في ح/ الأرباح والخسائر في نهاية العام

ويظهر بعد ذلك رصيد ح/ الذمم بالميزانية بمبلغ ٦٠٠٠ ديناراً فقط
ويترتب على ترحيل القيد السابقين أن يظهر ح/ الذمم وح/ الديون المعدومة
وح/ الأرباح والخسائر على الصورة الآتية :

ح/ الذمم

٦٥٠٠	رصيد قديم خلال العام
٥٠٠	من ح/ الديون المعدومة خلال العام
٦٠٠٠	رصيد الميزانية
٦٥٠٠	
٦٥٠٠	

ح/ الديون المعدومة

٥٠٠	إلى ح/ الذمم خلال العام
٥٠٠	من ح/ الأرباح والخسائر ١٩٩٩/١٢/٣١ م
٥٠٠	
٥٠٠	

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

٥٠٠	إلى ح/ الديون المعدومة
-----	------------------------

الميزانية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

أصول	خصوم
٦٠٠٠ ذمم	

ثانياً : وجود ديون معدومة في نهاية العام :

قد يظهر شيء من الديون المعدومة خلال السنة ولكن تبين للمنشأة عند
الجرد في آخر العام أن هناك ديوناً يجب إعدامها . وفي هذه الحالة لا يظهر ح/
الديون المعدومة بميزانية المراجعة ولكن يظهر فقط في آخر العام بعد إجراء
القيد الخاص باستبعاد الديون المعدومة من ح/ الذمم على النحو التالي :

..... من ح/ الديون المدومة
..... إلى ح/ الذمم
(آخر العام)

إثبات قيمة الديون المدومة التي تقرر إعدامها عند الجرد ثم يقل ح/ الديون المدومة بترحيله إلى الجانب المدين من ح/ الأرباح والخسائر .

مثال :

كان رصيد ح/ الذمم ٩٥٠٠ ديناراً بميزان المراجعة المستخرج من محلات ليلي للإلكترونيات عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م .
فإذا ثبت أن الديون التي يجب إعدامها في آخر العام تبلغ قيمتها ٥٠٠ ديناراً فإنه يجب إثبات القيدتين الآتيتين :

٥٠٠ من ح/ الديون المدومة
٥٠٠ إلى ح/ الذمم
١٩٩٩/١٢/٣١ م

إثبات قيمة الديون المدومة

٥٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر
٥٠٠ إلى ح/ الديون المدومة
١٩٩٩/١٢/٣١ م

إقفال ح/ الديون المدومة بترحيله إلى ح/ الأرباح والخسائر

ويترتب على ذلك أن تظهر الحسابات في آخر العام على الصورة الآتية :

ح/ الذمم

٩٥٠٠	رصيد ميزان المراجعة	٥٠٠	من ح/ الديون المدومة	١٩٩٩/١٢/٣١ م
—	١٩٩٩/١٢/٣١ م	٩٠٠٠	رصيد الميزانية	١٩٩٩/١٢/٣١ م
٩٥٠٠		٩٥٠٠		

ح/ الديون المدومة

٥٠٠	إلى ح/ الذمم	٥٠٠	من ح/ الأرباح والخسائر	١٩٩٩/١٢/٣١ م
١٩٩٩/١٢/٣١ م				

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

	٥٠٠ إلى ح/ الديون المعدومة
--	----------------------------

الميزانية

الأصول	الخصوم
٩٠٠٠ الذمم	

ثالثاً : وجود ديون معدومة عند الجرد في آخر العام بجانب الديون التي أعدمتم خلال العام :

أما إذا ظهرت ديون معدومة في ميزان المراجعة ثم ظهر عند الجرد أن هناك ديوناً معدومة أخرى ، فيجب إضافة هذه الديون المعدومة التي تقررت عند الجرد إلى الديون التي أعدمتم خلال العام .

ويكون من الواجب استبعاد الديون الجديدة المعدومة التي ظهرت عند الجرد فقط من ح/ الذمم ذلك لأن الديون المعدومة التي أعدمتم خلال العام والتي ظهرت بميزان المراجعة قد استبعدت من ح/ الذمم بمجرد إعدامها أثناء السنة . ويكون من الواجب تحميل ح/ الأرباح والخسائر بمجموع هذه الديون المعدومة .

مثال :

ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة المستخرج من دفاتر معرض أنوار في ١٩٩٩/١٢/٣١ م :

٨٥٠٠ ذمم ، ٥٠٠ ديون معدومة

وعند الجرد ظهر أن هناك ديوناً معدومة جديدة قيمتها ٣٠٠٠ ديناراً . إذن القيد سيكون كالآتي :

٣٠٠٠ من ح/ الديون المعدومة
٣٠٠٠ إلى ح/ الذمم

١٩٩٩/١٢/٣١ م

إثبات الديون المعدومة عند الجرد

٣٥٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر ٣٥٠٠ إلى ح/ الديون المدومة
١٩٩٩/١٢/٣١ م

إقفال ح/ الديون المدومة في ح/ الأرباح والخسائر

وتظهر الحسابات المختلفة التي تتأثر بهذه المعلومات الجردية كما يلي :

ح/ الذمم			
٣٠٠٠	من ح/ الديون المدومة	٨٥٠٠	رصيد الميزان
١٩٩٩/١٢/٣١ م			
٥٥٠٠	رصيد الميزانية	١٩٩٩/١٢/٣١ م	/
٨٥٠٠		٨٥٠٠	

ح/ الديون المدومة			
٣٥٠٠	من ح/ الأرباح والخسائر	٥٠٠	رصيد الميزان
١٩٩٩/١٢/٣١ م		٩٩/١٢/٣١	
		٣٠٠٠	إلى ح/ الذمم
٣٥٠٠		٣٥٠٠	

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

	٣٥٠٠ إلى ح/ الديون المدومة
--	----------------------------

الميزانية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

الأصول	الخصوم
٥٥٠٠ ذمم	

- أي أنه عند ظهور ديون معدومة في آخر العام بجانب رصيد الديون المعدومة الذي يظهر بالميزان فإنه يجب مراعاة ما يلي :
١. زيادة رصيد الديون المعدومة الذي ظهر بميزان المراجعة بقيمة الديون المعدومة التي ظهرت عند الجرد .
 ٢. يرحل إلى ح/ الأرباح والخسائر مجموع الديون المعدومة (ما أعدم منها خلال السنة وما تقرر إعدامه عند جرد الحسابات الشخصية المدينة في آخر العام) .
 ٣. إنقاص رصيد الذمم الذي ظهر بميزان المراجعة بهذا القدر الجديد من الديون المعدومة التي ظهرت عند جرد الذمم في آخر العام .

تحصيل قيمة الديون المعدومة :

إذا استطاعت المنشأة أن تحصل في المدة التجارية الحالية ديناً سبق لها أن أعدمته ، فإن المبلغ المحصل لا يرحل إلى الجانب الدائن من ح/ الديون المعدومة حتى لا يخصم من مجموع ما أعدم من الديون في المدة الحالية . (ولأن حساب الديون المعدومة حساب وهمي مدين بطبيعته) وإنما يقيد المبلغ المحصل في الجانب الدائن من حساب خاص باسم حساب الديون المعدومة المحصلة يمثل الربح الناتج من تحصيل ما سبق أن أعدم من الديون في السنوات السابقة . وفي نهاية السنة المالية يرحل الرصيد الدائن لهذا الحساب إلى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر .

ويكون القيد في الدفاتر كما يلي :

..... من ح/ البنك إلى ح/ الديون المعدومة المحصلة
إثبات مبلغ تحصيل كان ديناً معدوماً في السابق

وهناك طريق آخر مفضلاً وذلك بجعل ح/ العميل مديناً بقيمة الدين الذي سبق إعدامه وحساب الديون المعدومة المحصلة دائناً . ثم جعل ح/ الصندوق مديناً وح/ العميل دائناً بالمبلغ المحصل . ويظهر هذان القيدان في هذه الحالة كما يلي :

..... من ح/ المدين إلى ح/ الديون المحصلة
إثبات المبلغ المستحق على المدين الذي سبق إعدامه

..... من حـ/ الصندوق إلى حـ/ المدين
تحصيل المبلغ المستحق للمنشأة على المدين

ويقل حساب الديون المعدومة المحصلة في نهاية المدة بترحيل رصيده
إلى الجانب الدائن من حـ/ الأرباح والخسائر .

(٢) الديون المشكوك فيها :

على المنشأة أخذ الحيطة والحذر وذلك بحجز مبلغ معين من الأرباح في
حساب جديد يسمى حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها وذلك لمقابلة الخسارة
التي تترتب على ما قد يعدم من هذه الديون مستقبلاً فإذا كان رصيد حـ/ الذمم
بالدفاتر في آخر المدة التجارية ٥٥٠٠ دينار وكان مجموع قيمة الديون المشكوك
في تحصيلها ٥٠٠ دينار ، يصبح من الواجب أن يخصم هذا المبلغ من الربح
بحساب الأرباح والخسائر بالقيد الآتي :

٥٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر	٥٠٠ إلى حـ/ مخصص الديون
١٩٩٩/١٢/٣١ م	المشكوك فيها
إثبات قيمة الديون المشكوك في تحصيلها	

ويظهر حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها ضمن الخصوم بالميزانية أو
مخصوماً من الذمم في جانب الأصول حتى تظهر الذمم الجديدة بقيمتها الحقيقية
في الميزانية .

بعض طرق تحديد قيمة مخصص الديون المشكوك فيها :

١. تحديد قيمة المخصص على أساس دراسة كل دين على حدة وذلك عندما
يكون عدد المدينين ضئيلاً .
٢. تحديد قيمة المخصص على أساس نسبة مئوية من رصيد المدينين في
نهاية المدة . وهي أفضل الطرق وأنسبها في الحياة العملية لعدد من
المدينين .

طريقة معالجة الديون المدومة ومخصص الديون المشكوك فيها بالدفاتر :

١. يحمل ح/ الأرباح والخسائر مباشرة بالديون المدومة خلال العام والتي تعد في نهايته دون النظر إلى ح/ مخصص الديون المشكوك فيها الذي يعمل لمقابلة ما قد يعدم مستقبلاً من الديون المشكوك في تحصيلها . ثم يسوى مخصص الديون المشكوك فيها المرحل من العام الماضي مع المخصص الجديد الذي يتقرر عمله في نهاية السنة الحالية . فإذا كان رصيد المخصص القديم المرحل من السنة الماضية غير كاف لمقابلة الحاجات الجديدة للمنشأة فإن حساب الأرباح والخسائر يجعل مديناً بقيمة الزيادة الجديدة وحساب مخصص الديون المشكوك فيها دائماً به . أما إذا كان المخصص القديم المرحل من السنة الماضية يزيد عن حاجة المنشأة فإن حساب مخصص الديون المشكوك فيها يجعل مديناً بقيمة هذه الزيادة وحساب الأرباح والخسائر دائماً بها .

٢. تحول الديون المدومة لحساب مخصص الديون المشكوك فيها الذي عمل في السنة الماضية خصيصاً لهذا الغرض فإذا لم يكف هذا المخصص لمقابلة الديون التي أعدمتم خلال السنة الحالية أصبح مديناً بمقدار الفرق ويؤخذ الفرق من ربح السنة الحالية وذلك بجعل ح/ الأرباح والخسائر مديناً وح/ مخصص الديون المشكوك فيها دائماً . أما إذا رأت المنشأة زيادة رصيد ح/ مخصص الديون المشكوك فيها لمقابلة حاجات المنشأة الجديدة ، فإن هذه الزيادة تؤخذ من ح/ الأرباح والخسائر بجعله مديناً وح/ مخصص الديون المشكوك فيها دائماً. أما إذا كان مخصص الديون المشكوك فيها يزيد على قيمة الديون المدومة التي تقرر إعدامها عن السنة الحالية ، فإن هذا الفائض يبقى بالجانب الدائن من ح/ المخصص الجديد وبذلك تقل قيمة المبلغ الذي يجعل ح/ الأرباح والخسائر مديناً به عند عمل المخصص الجديد . أما إذا تبين للمنشأة أنه لم تعد هناك حاجة إلى رصيد ح/ مخصص الديون المشكوك فيها ، فإنه يقفل بنقل رصيده الدائن إلى الجانب الدائن من ح/ الأرباح والخسائر .

مثال :

ظهرت أرصدة الحسابات الآتية بميزان المراجعة لمنشأة محمد في
١٢/٣١/١٩٩٩م :

١٠٢٥٠ ذمم ، ٤٠٠ ديون معدومة ، ٥٠٠ مخصص الديون المشكوك
فيها . وعند الجرد وجد أن هناك ديوناً معدومة جديدة قيمتها ٢٥٠ ديناراً . كما
تقرر عمل مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٨٪ من رصيد ح/ الذمم في
آخر العام .

الحل :

١. تثبت الديون المعدومة الجديدة وقيمتها ٢٥٠ التي تقرر إعدامها عند
الجرد وذلك بجعل ح/ الديون المعدومة مديناً وح/ الذمم دائناً وبذلك
يصبح رصيد الديون المعدومة (٤٠٠+٢٥٠=٦٥٠) ورصيد ح/ الذمم
١٠٠٠٠٠ ديناراً .

٢. يقلل ح/ الديون المعدومة بترحيله إلى الجانب المدين من ح/ الأرباح
والخسائر .

٣. يصبح رصيد ح/ مخصص الديون المشكوك فيها والمطلوب عمله في
نهاية المدة التجارية الحالية $\frac{٨ \times ١٠٠٠٠٠}{١٠٠} = ٨٠٠$ دينار بزيادة قدرها
٣٠٠ دينار عن الرصيد المرحل من السنة الماضية الوارد بميزان
المراجعة. وتؤخذ هذه الزيادة من أرباح السنة الحالية بجعل ح/ الأرباح
والخسائر مديناً وح/ مخصص الديون المشكوك فيها دائناً .

قيود اليومية :

٢٥٠ من ح/ الديون المعدومة
٢٥٠ إلى ح/ الذمم
١٢/٣١/١٩٩٩م

إثبات قيمة الديون المعدومة

٦٥٠ من ح/ الأرباح والخسائر
٦٥٠ إلى ح/ الديون المعدومة
١٢/٣١/١٩٩٩م

إقفال ح/ الديون المعدومة بترحيله إلى ح/ الأرباح والخسائر

٣٠٠ إلى ح/ مخصص الديون
المشكوك فيها

٣٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر
١٩٩٩/١٢/٣١ م

تحميل ح/ الأرباح والخسائر بالزيادة المطلوبة لحساب مخصص الديون
المشكوك فيها حتى يصبح رصيده الدائن ٨٠٠ دينار .

الدفتر الأستاذ :

ح/ الذمم		
٢٥٠ من ح/ الديون المعدومة	١٩٩٩/١٢/٣١ م	١٠٢٥٠ رصيد الميزان
١٠٠٠٠ رصيد الميزانية	١٩٩٩/١٢/٣١ م	-
١٠٢٥٠		١٠٢٥٠

ح/ الديون المعدومة		
٦٥٠ من ح/ الأرباح والخسائر	١٩٩٩/١٢/٣١ م	٤٠٠ رصيد الميزان
		٩٩/١٢/٣١ م
		٢٥٠ إلى ح/ الذمم
٦٥٠		٦٥٠

ح/ مخصص الديون المشكوك فيها		
٥٠٠ رصيد الميزان	٩٩/١٢/٣١ م	٨٠٠ رصيد الميزانية
٣٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر	٩٩/١٢/٣١ م	-
٨٠٠		٨٠٠

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

٦٥٠ إلى ح/ الديون المعدومة	
٣٠٠ إلى ح/ مخصص الديون	
٩٥٠ المشكوك فيها	

ويظهر رصيد ح/ الذم بالميزانية بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار يطرح منه طرْحاً شكلياً رصيد مخصص الديون المشكوك فيها وقدره ٨٠٠ ديناراً على الصورة الآتية :

الميزانية العمومية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

الأصول	الخصوم
الذم ١٠٠٠٠	
- مخصص الديون ٨٠٠	
المشكوك فيها ٩٢٠٠	

عند زيادة مخصص الديون المشكوك فيها المرحل من السنة الماضية :
قد يكون مخصص الديون المشكوك فيها المرحل من السنة الماضية كافياً لمقابلة الديون التي أعدمتم خلال السنة وفي نهايتها زائداً مخصص الديون المشكوك فيها المطلوب عمله في آخر السنة .

مثال :

ظهرت الأرصدة الآتية بميزانية المراجعة لدفاتر شركة منال في ١٩٩٩/١٢/٣١ م : ١٠٢٠٠ ذم ، ٣٠٠ ديون معدومة ، ١٠٠٠ مخصص الديون المشكوك فيها . وقد ظهرت ديون معدومة جديدة عند الجرد قيمتها ٢٠٠ دينار كما أن المنشأة قررت عمل مخصص الديون المشكوك فيها في نهاية المدة الحالية بنسبة ٥٪ من رصيد ح/ الذم في آخر العام .

الحل :

١. تثبت قيمة الديون المعدومة الجديدة التي تقرر إعدامها عند الجرد في آخر العام ، ويتم ذلك بجعل ح/ الديون المعدومة مديناً وحساب الذم دائماً بمبلغ ٢٠٠ دينار . وبذلك يصبح رصيد ح/ الديون المعدومة ٥٠٠ دينار كما يصبح رصيد ح/ الذم الجديد ١٠٠٠٠ دينار .

٢. يقلل ح/ الديون المعدومة في ح/ الأرباح والخسائر وذلك بجعل الأرباح والخسائر مديناً و ح/ الديون المعدومة دائناً بقيمة الرصيد الجديد وقدره ٥٠٠ ديناراً .

٣. يكون مخصص الديون المشكوك فيها المطلوب عمله في آخر المدة التجارية الحالية $10000 \times \frac{500}{100} = 500$ دينار بدلاً من ١٠٠٠ دينار وهو المبلغ المرحل من السنة الماضية والوارد بميزان المراجعة، فتكون هناك زيادة قيمتها ٥٠٠ دينار ترحل إلى الجانب الدائن من ح/ الأرباح والخسائر بجعل ح/ مخصص الديون المشكوك فيها مديناً و ح/ الأرباح والخسائر دائناً .

قيود اليومية :

٢٠٠ من ح/ الديون المعدومة
١٩٩٩/١٢/٣١ م
إثبات قيمة الديون المعدومة

٥٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر
١٩٩٩/١٢/٣١ م
إقفال ح/ الديون المعدومة في ح/ الأرباح والخسائر .

٥٠٠ من ح/ مخصص الديون المشكوك فيها
١٩٩٩/١٢/٣١ م .

إنقاص ح/ مخصص الديون المشكوك فيها بمبلغ ٥٠٠ ديناراً بحيث يصبح الرصيد النهائي ٥٠٠ ديناراً فقط بدلاً من ١٠٠٠ ديناراً .

الدفتـر الأستاذ :

حـ/ الذمـم

١٠٢٠٠	رصيد الميزان	٢٠٠	من حـ/ الديون المعدومة	١٩٩٩/١٢/٣١ م
—	١٩٩٩/١٢/٣١ م	١٠٠٠٠	رصيد الميزانية	١٩٩٩/١٢/٣١ م
١٠٢٠٠		١٠٢٠٠		

حـ/ الديون المعدومة

٣٠٠	رصيد الميزان	٥٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر	١٩٩٩/١٢/٣١ م
٢٠٠	إلى حـ/ الذمم	—		
٥٥٠		٥٠٠		

حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

٥٠٠	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	١٠٠٠	رصيد الميزان	
٥٠٠	رصيد الميزانية	—	٩٩/١٢/٣١	
١٠٠٠		١٠٠٠		

حـ/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

٥٠٠	إلى حـ/ الديون المعدومة	٥٠٠	من حـ/ مخصص الديون	
٥٠٠		٥٠٠	المشكوك فيها	

الميزانية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

الأصول	الخصوم
الذمم	
١٠٠٠٠	
—	مخصص الديون
٥٠٠	
٩٥٠٠	المشكوك فيها

مثال :

ظهرت البيانات الآتية في الميزانية العمومية لشركة محمد السموع في
١٩٩٩/١/١ م :

١٥٠٠٠ المدينون ، ٣٠٠٠ مخصص الديون المشكوك فيها . وقد تمت العمليات
الآتية خلال الفترة من ١/١ - ٣١/١٢/١٩٩٩ م .

١. بلغت جملة المبيعات النقدية ٢٠٠٠٠
٢. بلغت جملة المبيعات على الحساب ٢٥٠٠٠
٣. بلغت مردودات المبيعات ١٠٠٠
٤. بلغت المقبوضات النقدية من المدينين ٣٠٠٠٠
٥. بلغت قيمة الديون المعدومة ٢٠٠٠
٦. بلغ الخصم المسموح به ١٠٠٠

وعند الجرد تبين :

- أ (أن أبا بكر الحاج المدين بمبلغ ٢٠٠٠ دينار قد أفلس وأصبح من المستحيل تحصيل شئ مما عليه فتقرر إعدام دينه .
- ب) أنه تقرر عمل مخصص للديون المشكوك فيها بحيث يبلغ ١٠٪ من رصيد ح/ المدينين في آخر العام .
- ح) أنه تقرر عمل مخصص للخصم المسموح به بنسبة ١٠٪ من صافي الذمم .

والمطلوب :

تصوير حسابات المدينين والديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها ومخصص الخصم المسموح به وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م والميزانية في ٩٩/١٢/٣١ م لبيان أثر هذه العمليات .

خطوات الحل :

١. فتح ح/ الذمم الذي يجعل مديناً برصيد أول المدة وهو ١٥٠٠٠ دينار وليس ١٢٠٠٠ دينار .
٢. المبيعات النقدية لا تؤثر على ح/ المدينين بل تثبت بجعل ح/ الصندوق مديناً وح/ المبيعات دائناً بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار .

٣. تثبت المبيعات على الحساب في الجانب المدين من ح/ الذمم والجانب الدائن من ح/ المبيعات كما يلي :
 ٢٥٠٠٠ من ح/ الذمم ٢٥٠٠٠ إلى ح/ المبيعات
٤. تجعل ح/ مردودات المبيعات مدينًا بمبلغ ١٠٠٠ دينار وحساب الذمم دائنًا بنفس المبلغ كما يلي :
 ١٠٠٠ من ح/ مردودات المبيعات ١٠٠٠ إلى ح/ الذمم
٥. إثبات المقبوضات وقيمتها ٣٠٠٠٠ في الجانب المدين من ح/ الصندوق وفي الجانب الدائن من ح/ الذمم كما يلي :
 ٣٠٠٠٠ من ح/ الصندوق ٣٠٠٠٠ إلى ح/ الذمم
٦. إثبات ما أعدم من الديون خلال العام في الجانب المدين من ح/ الديون المعدومة وفي الجانب الدائن من ح/ الذمم كما يلي :
 ٢٠٠٠ من ح/ الديون المعدومة ٢٠٠٠ إلى ح/ الذمم
٧. يثبت مجموع الخصم المسموح به خلال العام في الجانب المدين من ح/ الخصم المسموح به وفي الجانب الدائن من ح/ الذمم كما يلي :
 ١٠٠٠ من ح/ الخصم المسموح به ١٠٠٠ إلى ح/ الذمم
٨. إثبات الديون الجديدة التي أعدم عند الجرد وقيمتها ٢٠٠٠ دينار بجعل ح/ الديون المعدومة مدينًا وح/ الذمم دائنًا .
 ٢٠٠٠ من ح/ الديون المعدومة ٢٠٠٠ إلى ح/ الذمم
٩. عند معالجة موضوع مخصص الديون المشكوك فيها تبدأ في أول الأمر بفتح الحساب ليظهر في الجانب الدائن منه الرصيد الموجود في أول السنة المرحل من السنة السابقة والذي يبلغ ٣٠٠٠ دينار وبعد ذلك نبحث عن مخصص الديون المشكوك فيها المطلوب تكوينه في السنة الحالية وهو :

$$\text{رصيد الذمم} = \frac{١٠}{١٠٠} \times ٤٠٠٠ = ٤٠٠$$

وبهذا يكون فائض المخصص هو (٤٠٠-٣٠٠٠) = ٢٦٠٠ دينار

يرحل إلى الجانب الدائن من ح/ الأرباح والخسائر كما يلي :

٢٦٠٠ من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها .
٢٦٠٠ إلى حـ/ الأرباح والخسائر

١٠. يرسل الرصيد المدين لحساب الديون المدومة وقدره ٤٠٠٠ دينار
بالكامل إلى الجانب المدين من حـ/ الأرباح والخسائر كما يلي :

٤٠٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر ٤٠٠٠ إلى حـ/ الديون المدومة
١١. احتساب مخصص الخصم المسموح به على صافي رصيد الذمم
(٤٠٠٠ دينار - ٤٠٠ دينار مخصص ديون مشكوك فيها = ٣٦٠٠
دينار) .

إذن مخصص الخصم المسموح به = $\frac{٣٦٠٠}{١٠٠} \times ١٠ = ٣٦٠$
ديناراً كما يلي :

٣٦٠ من حـ/ الأرباح والخسائر
٣٦٠ إلى حـ/ مخصص الخصم المسموح به .

١٢. فتح حـ/ الأرباح والخسائر :

يرسل رصيد الخصم المسموح به + مجموع الديون المدومة خلال
العام وعند الجرد + قيمة مخصص الخصم المسموح به إلى الجانب
المدين لحساب الأرباح والخسائر ويرسل فائض مخصص الديون
المشكوك فيها إلى الجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر .

ثم يأتي بعد ذلك دور الميزانية :

في الجانب المدين رصيد الذمم ناقصاً مخصص الديون المشكوك فيها
ناقصاً مخصص الخصم المسموح به .
ويترتب على إثبات تلك العمليات أن تظهر الحسابات والميزانية على
الصورة الآتية :

د/الذمم

١٥٠٠٠	رصيد	١٠٠٠	من د/ مردودات المبيعات
٢٥٠٠٠	إلى د/ المبيعات	٣٠٠٠٠	من د/ الصندوق
		٢٠٠٠	من د/ الديون المعدومة
		١٠٠٠	من د/ الخصم المسموح به
		٢٠٠٠	من د/ الديون المعدومة
		٤٠٠٠	رصيد
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	

د/الصندوق

٢٠٠٠٠	إلى د/ المبيعات	٥٠٠٠٠	رصيد الميزانية
٣٠٠٠٠	إلى د/ الذمم		
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	

د/المبيعات

٤٥٠٠٠	رصيد الميزانية	٢٠٠٠٠	من د/ الصندوق
		٢٥٠٠٠	من د/ الذمم
٤٥٠٠٠		٤٥٠٠٠	

د/مردودات المبيعات

١٠٠٠	إلى د/ الذمم	١٠٠٠	رصيد الميزان
١٠٠٠		١٠٠٠	

ح/ الديون المدومة

٢٠٠٠	إلى ح/ الذمم	٤٠٠٠	من ح/ الأرباح والخسائر
٢٠٠٠	إلى ح/ أبي بكر		
٤٠٠٠		٤٠٠٠	

ح/ الخصم المسموح به

١٠٠٠	إلى ح/ الذمم	١٠٠٠	من ح/ الأرباح والخسائر
١٠٠٠		١٠٠٠	

ح/ مخصص الخصم المسموح به

٣٦٠	من ح/ رصيد الميزانية	٣٦٠	من ح/ الأرباح والخسائر
٣٦٠		٣٦٠	

ح/ مخصص الديون المشكوك فيها

٢٦٠٠	إلى ح/ الأرباح والخسائر	٣٠٠٠	رصيد الميزان
٤٠٠	رصيد الميزانية	٣٠٠٠	
٣٠٠٠		٣٠٠٠	

د/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

٤٥٠٠٠	د/ المبيعات
١٠٠٠٠	- مردودات المبيعات
<u>٤٤٠٠٠</u>	

د/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

٤٠٠٠	إلى د/ الديون المعدومة
١٠٠٠	إلى د/ الخصم المسموح به
٣٦٠	إلى د/ مخصص الخصم المسموح به
٢٦٠٠	من د/ مخصص الديون المشكوك فيها

الميزانية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

أصول	خصوم
٤٠٠٠	
الذمم	
٤٠٠	- مخصص الديون المشكوك فيها
<u>٣٦٠٠</u>	

الخصم المسموح به :

هو الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع الذي تسمح به المنشأة لعملائها عند سداد قيمة مشترياتهم الآجلة إليها خلال فترة معينة . فإذا قام المشتري بسداد قيمة مشترياته نقداً قبل نهاية الأجل المتفق عليه قامت المنشأة من جانبها بالتنازل عن نسبة ضئيلة من قيمة مبيعاتها له .

الغرض من عمل الخصم المسموح به هو إظهار أرباح المنشأة بقيمتها الحقيقية بحساب الأرباح والخسائر وإظهار رصيد د/ الذمم بقيمتها الحقيقية بالميزانية . والعمل بغير ذلك يؤدي إلى إظهار الأرباح بأكثر من حقيقتها وإظهار د/ الذمم مبالغاً فيه .

تحديد قيمة مخصص الخصم المسموح به :

١. نتيجة لدراسة حالة أرصدة الحسابات الشخصية المدينة .
٢. أو يكون بأخذ نسبة مئوية من رصيد ح/ الذمم في آخر العام ..

على أن يلاحظ أنه عند احتساب قيمة الخصم المسموح به ينبغي مراعاة :

أ (ضرورة استبعاد الديون المعدومة التي ظهرت عند الجرد من ح/ الذمم .

ب) ضرورة استبعاد قيمة مخصص الديون المشكوك فيها لأنه يمثل قيمة المبالغ التي ترى المنشأة أن هناك شكاً في إمكان تحصيلها .

طريقة إثبات مخصص الخصم المسموح به بالدفاتر :

١. يرحل ح/ الخصم المسموح به إلى الجانب المدين من ح/ الأرباح والخسائر .

٢. إذا رأيت المنشأة عمل مخصص للخصم المسموح به في آخر العام ولم يكن هناك رصيد مرحل من العام الماضي ، يؤخذ قيمة المخصص من ح/ الأرباح والخسائر وذلك بجعله مديناً وح/ مخصص الخصم المسموح به دائئاً بقيمة المخصص المطلوب .

كيفية ظهور مخصص الخصم المسموح به بالميزانية :

أما أن يظهر في جانب الخصوم بالميزانية باعتباره يمثل أرباحاً محجوزة جانباً ، وأما أن يظهر في جانب الأصول مخصوماً من ح/ الذمم بعد خصم قيم مخصص الديون المشكوك فيها .

تسوية الخصم المسموح به :

في آخر العام يسوى ح/ الخصم المسموح به الذي منح إلى المدينين من العملاء خلال العام مع مخصص الخصم المسموح به مع ح/ الأرباح والخسائر .

مثال :

ظهرت أرصدة الحسابات الآتية بميزان المراجعة في ١٩٩٩/٦/٣٠ م :
٨٠٠٠٠ إجمالي العملاء ، ٣٠٠٠ ديون معدومة ، ١٠٠٠ الخصم المسموح به ،
٣٠٠٠ مخصص الديون المشكوك فيها ، ١٢٠٠ مخصص الخصم المسموح به.
وعند الجرد :

١. وجدت ديون معدومة جديدة قيمتها ١٠٠٠ دينار .
٢. تقرر جعل مخصص الديون المشكوك فيها بنسبة ٥٪ من رصيد ح/ الذمم في آخر العام .
٣. تقرر عمل مخصص الخصم المسموح به بنسبة ٢٪ من رصيد ح/ إجمالي العملاء في آخر العام .

الحل :

أولاً : تسوية الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها مع

ح/ الأرباح والخسائر :

١. تثبت الديون المعدومة التي ظهرت عند الجرد وذلك بجعل ح/ الديون المعدومة مديناً وح/ إجمالي العملاء دائناً .

١٠٠٠ من ح/ الديون	١٠٠٠ إلى ح/ إجمالي
المعدومة	العملاء

إثبات قيمة الديون المعدومة عند الجرد
ويترتب على ذلك أن يصبح الرصيد الجديد لحساب الديون
المعدومة ٤٠٠٠ دينار وحساب إجمالي العملاء ٧٩٠٠٠ دينار .

٢. تحويل الديون المعدومة لحساب الأرباح والخسائر كما يلي :

٤٠٠٠ من ح/ الأرباح	٤٠٠٠ إلى ح/ الديون
والخسائر	المعدومة

إقفال ح/ الديون المعدومة في ح/ الأرباح والخسائر

٣. مخصص الديون المشكوك فيها = $\frac{5}{100} \times 79000 = 3950$ ديناراً
وعليه يزداد قيمة مخصص الديون المشكوك فيها بمبلغ ٩٥٠ ديناراً حتى
يصبح ٣٩٥٠ ديناراً بالقيد الآتي :

٩٥٠ من حـ/ الأرباح	٩٥٠ إلى حـ/ مخصص الديون
والخسائر	المشكوك فيها
تحميل حـ/ الأرباح والخسائر بالفرق	

ثانياً : تسوية الخصم المسموح به ومخصص الخصم المسموح به مع
حـ/ الأرباح والخسائر :

١. يقفل رصيد حـ/ الخصم المسموح به الوارد بميزان المراجعة وقدره
١٠٠٠ دينار في حـ/ الأرباح والخسائر كما يلي :
١٠٠٠ من حـ/ الأرباح ١٠٠٠ من إلى حـ/ الخصم
والخسائر المسموح ٩٩/٦/٣٠
إقفال حـ/ الخصم المسموح به في حـ/ الأرباح والخسائر

٢. قيمة مخصص الخصم المسموح به :
 $= (79000 - 3950) \times \frac{2}{100} = 1501$ ديناراً
المبلغ المطلوب تحميل حـ/ الأرباح والخسائر به لحساب مخصص
الخصم المسموح به = $1501 - 1200 = 301$ ديناراً
وعليه يكون القيد كالاتي :

٣٠١ من حـ/ الأرباح	٣٠١ إلى حـ/ مخصص الخصم
والخسائر	المسموح به ٩٩/٦/٣٠
إثبات خصم المبلغ اللازم من حـ/ الأرباح والخسائر .	

الدفتر الأستاذ :

د/إجمالي العملاء

٩٩/٦/٣٠	١٠٠٠	من د/الديون المدومة	٨٠٠٠٠	رصيد الميزان
٩٩/٦/٣٠	٧٩٠٠٠	رصيد الميزانية	٩٩/٦/٣٠	—/—
	<u>٨٠٠٠٠</u>			<u>٨٠٠٠٠</u>

د/الديون المدومة

٤٠٠٠	من د/الأرباح والخسائر	٣٠٠٠	رصيد الميزان
٩٩ / ٦ / ٣٠	—/—	١٠٠٠	إلى د/إجمالي العملاء
	<u>٤٠٠٠</u>	٩٩/٦/٣٠	—/—
			<u>٤٠٠٠</u>

د/مخصص الديون المشكوك فيها

٩٩/٦/٣٠	٣٠٠٠	رصيد الميزان	٣٩٥٠	رصيد الميزانية
٩٩/٦/٣٠	٩٥٠	من د/الأرباح والخسائر	٩٩/٦/٣٠	—/—
	<u>٣٩٥٠</u>			<u>٣٩٥٠</u>

د/الخصم المسموح به

٩٩/٦/٣٠	١٠٠٠	من د/الأرباح	١٠٠٠	رصيد الميزان
	<u>١٠٠٠</u>		٩٩/٦/٣٠	—/—
				<u>١٠٠٠</u>

د/مخصص الخصم المسموح به

٩٩/٦/٣٠	١٢٠٠	رصيد الميزان	١٥٠١	رصيد الميزانية
٩٩/٦/٣٠	٣٠١	من د/الأرباح والخسائر	٩٩/٦/٣٠	—/—
	<u>١٥٠١</u>			<u>١٥٠١</u>

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/٦/٣٠م

٤٠٠٠	إلى ح/ الديون المعدومة
٩٥٠	إلى ح/ مخصص الديون المشكوك فيها
١٠٠٠	إلى ح/ الخصم المسموح به
٣٠١	إلى ح/ مخصص الخصم المسموح به

الميزانية في ١٩٩٩/٦/٣٠م

الخصوم	الأصول
	الأصول المتداولة :
	٧٩٠٠٠ إجمالي العملاء
	٣٩٥٠ - مخصص الديون المشكوك فيها
	٧٥٠٥٠
	١٥٠١ - مخصص الخصم المسموح به
	٧٣٥٤٩

تعريف جرد أوراق القبض :

المقصود بجرد أوراق القبض هو تحديد عدد وقيمة أوراق القبض التي تملكها المنشأة في نهاية المدة التجارية أي في نهاية الميزانية سواء أكانت هذه الأوراق مودعة بخزانتها أو مودعة برسم التحصيل أو برسم التأمين لدى البنوك .

وعليه تعمل قائمة الكمبيالات المسحوبة بحيث تشتمل على رقم الورقة ، نوع الورقة ، اسم العميل معطي الورقة ورقم صفحته بدفتر أستاذ العملاء ، اسم المسحوب عليه ، تاريخ الاستحقاق وقيمة الورقة .

ثم إيجاد القيمة الحالية لهذه الأوراق على أساس افتراض خصم أوراق القبض هذه في تاريخ عمل الميزانية .

ولتحديد القيمة المالية لأوراق القبض تستخرج المدة بين تاريخ الميزانية وتاريخ استحقاق الورقة (متوسط تاريخ الاستحقاق) .

$$\text{مقدار الخصم} = \text{قيمة أوراق القبض} \times \frac{\text{سعر الفائض}}{100} \times \frac{\text{متوسط عدد الأيام}}{360}$$

ويحمل الربح بقيمة مخصص مصاريف القطع أو مخصص الأجل .
ويتم ذلك بجعل ح/ الأرباح والخسائر مدينياً وح/ مخصص مصاريف القطع دائئاً .

مثال :

ظهر رصيد ح/ أوراق القبض في دفاتر منال في ٩٩/١٢/٣١ بمبلغ ١٢٠٠٠ دينار .

فإذا علمت أنه عند الجرد تقرر عمل مخصص لمصاريف القطع على أساس أن سعر الخصم ٥٪ سنوياً وأن متوسط تاريخ استحقاق أوراق القبض في آخر العام ٩٩/٤/١ م .

المطلوب :

بيان التسويات الجردية اللازمة لإثبات مخصص مصاريف القطع في ٩٩/١٢/٣١ م .

الحل :

١٥٠ من ح/ الأرباح والخسائر
١٥٠ إلى ح/ مخصص مصاريف القطع ٩٩/١٢/٣١ م
(إثبات مخصص مصاريف القطع)

$$150 \text{ ديناراً} = \frac{3}{12} \times \frac{5}{100} \times 12000$$

دفتر الأستاذ :

ح/ أوراق القبض

١٢٠٠٠	رصيد الميزان ٩٩/١٢/٣١	١٢٠٠٠	رصيد الميزانية ٩٩/١٢/٣١
<u>١٢٠٠٠</u>		<u>١٢٠٠٠</u>	

ح/ مخصص مصاريف القطع

١٥٠	رصيد الميزانية ٩٩/١٢/٣١	١٥٠	من ح/ الأرباح والخسائر ٩٩/١٢/٣١
<u>١٥٠</u>		<u>١٥٠</u>	

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

١٥٠	إلى ح/ مخصص مصاريف القطع ٩٩/١٢/٣١
-----	-----------------------------------

الميزانية في ٩٩/١٢/٣١ م

أصول	خصوم
أصول متداولة	
أوراق قبض ١٢٠٠٠	
(-) مخصص ١٥٠	
<u>١١٨٥٠</u>	

مثال :

ظهرت بميزان المراجعة لمنشأة منال في ٩٩/١٢/٣١ م مصاريف قطع أوراق القبض قيمتها ٣٥٠ ديناراً وعند الجرد تقرر عمل مخصص لمصاريف القطع بمبلغ وقدره ١٥٠ ديناراً .

المطلوب :

إظهار ما سبق في دفتر اليومية لمنشأة مثال

الحل :

٣٥٠ من حـ / الأرباح
والخسائر
٣٥٠ إلى حـ / مصاريف القطع
٩٩/١٢/٣١
(إقفال مصاريف القطع في حـ / الأرباح والخسائر)

١٥٠ من حـ / الأرباح
والخسائر
١٥٠ إلى حـ / مخصص مصاريف القطع
٩٩/١٢/٣١
(إثبات قيمة مخصص مصاريف القطع)

جرد الاستثمارات والأوراق المالية :

مثال :

قيمت الاستثمارات والأوراق المالية كما يلي :
٥ ملايين سعر السوق ، ٤ ملايين سعر التكلفة وعليه مخصص هبوط الأسعار
= ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار - ٤,٠٠٠,٠٠٠ = ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار ويقيّد كما يلي :
١,٠٠٠,٠٠٠ من حـ / الأرباح والخسائر
١٠٠٠,٠٠٠ إلى حـ / مخصص هبوط أسعار أوراق مالية .
(تحميل حـ / الأرباح والخسائر بقيمة النقص)
ويظهر مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية في جانب الخصوم من
الميزانية أو مطروحاً من الأوراق المالية في جانب الأصول .

جرد الصندوق :

يتم إحصاء ما في الخزينة من نقود في قائمة كما يلي :

قائمة جرد الخزينة :

الجملة	المبالغ	العدد	الفئات
xx	x		النقود الورقية
xx	x		النقود الفضية
xx	x		النقود المعدنية
xxx			الجملة

ثم نقارن القائمة السابقة برصيد حـ/ الصندوق في الدفاتر فإذا كان مطابقاً له دلّ ذلك على صحة الرصيد ويرحل فوراً للميزانية العمومية .

أما إذا كان هناك اختلاف فيعالج كما يلي :

(١) في حالة وجود عجز بالصندوق :

أ (إذا كان صاحب المنشأة هو الصراف :

يجعل حـ/ المسحوبات مديناً بقيمة العجز ويجعل حـ/ الصندوق دائناً
xx من حـ/ المسحوبات xx إلى حـ/ الصندوق

(إثبات قيمة العجز)

وقد يحمل بقيمة العجز حـ/ الأرباح والخسائر بال قيد الآتي :

xx من حـ/ الأرباح والخسائر xx إلى حـ/ الصندوق

(تحميل حـ/ الأرباح والخسائر بالعجز)

ب) إذا كان الصراف موظفاً بالمنشأة :

إذا سدد الصراف العجز لا يحتاج الأمر إلى القيد بالدفاتر .

أما إذا لم يسدد الصراف العجز يكون القيد كما يلي :

xx من حـ/ الصراف (المهايا) xx إلى حـ/ الصندوق

(يحمل الصراف بالعجز)

وقد يفتح الحساب المعلق ويجعله مديناً بقيمة العجز كما يلي :

xx من حـ/ المعلق xx إلى حـ/ الصندوق

(إثبات العجز)

ويظهر رصيد الحساب المعلق ضمن الأرصدة المدينة بالميزانية .
(٢) في حالة وجود زيادة بالصندوق :

ترحل هذه الزيادة إلى حساب معلق حتى يصبح رصيد الصندوق الدفترى بميزان المراجعة مساوياً للنقدية الموجودة بالخزينة فعلاً .

مثال :

رصيد الحساب المعلق المدين بميزان المراجعة ٥٠٠ دينار في ٩٩/١٢/٣١م وكان رصيد الصندوق بالدفاتر بتاريخ ٩٩/١٢/٣١م هو ٦٥٠٠ دينار ولقد تبين بالجرد الفعلي أن المبلغ الموجود بالخزينة في ٩٩/١٢/٣١م هو ٦٧٠٠ دينار .

المطلوب :

١. إثبات قيود اليومية الخاصة بتسوية هذا الوضع .
٢. تصوير حـ/ الصندوق والحساب المعلق .

الحل :

٢٠٠ من حـ/ الصندوق ٢٠٠ إلى حـ/ معلق
(إثبات الزيادة في الصندوق)

حـ/ الصندوق

٦٧٠٠	رصيد منقول ٩٩/١٢/٣١	٦٥٠٠
—	إلى حـ/ معلق ٩٩/١٢/٣١	٢٠٠
<u>٦٧٠٠</u>		<u>٦٧٠٠</u>

الحساب المعلق

٢٠٠	رصيد منقول ٩٩/١٢/٣١	٥٠٠
٣٠٠	من حـ/ الصندوق ٩٩/١٢/٣١	—
<u>٥٠٠</u>	رصيد مرحل للميزانية ٩٩/١٢/٣١	<u>٥٠٠</u>

وبذلك يتساوى رصيد الصندوق بالدفاتر مع رصيد النقدية بالخزينة ويظهر رصيد الصندوق بالميزانية طبقاً للواقع (رصيد الخزينة) كما يظهر الحساب المعلق ضمن الأرصدة بالميزانية بمبلغ ٣٠٠ دينار .

جرد البنك :

هو عبارة عن مطابقة رصيد ح/ البنك بالدفاتر مع الرصيد المبين في كشف الحساب الذي يرسله البنك .
وإذا اختلف الرصيدان فقد يرجع الاختلاف إلى أحد السببين الآتيين :
أ) أن يكون البنك قد أثبت فوائد مدينة أو دائنة أو مصروفات بريد ودمغة وعمولة وتظهر هذه المبالغ غالباً في كشف الحساب الذي يرسله البنك .

مثال :

أظهر كشف الحساب فوائد دائنة لصالح المنشأة ١٠٠٠ دينار ومصاريف بريد ودمغة ١٠٠ دينار فتكون التسوية كما يلي :
١٠٠٠ من ح/ البنك ١٠٠٠ إلى ح/ الفوائد
(إثبات الفوائد الدائنة)
١٠٠ من ح/ مصاريف البنك ١٠٠ إلى ح/ البنك
(إثبات مصاريف البنك)

وبعد ترحيل هذين القيدتين إلى ح/ البنك . قد يتفق الرصيد في الدفاتر مع الرصيد الوارد بكشف حساب البنك وقد لا يتفق الرصيدان .
ب) قد يكون هذا الاختلاف ناشئاً عن سحب شيكات على البنك سحبتها المؤسسة في أواخر المدة التجارية ولم تقدم بعد للدفع حتى تاريخ قفل الحسابات .
ج) وقد يكون سبب إرسال شيكات للتحصيل للبنك ولم تحصل بعد حتى تاريخ قفل الحسابات ، فيترتب على ذلك قيد كل من الشيكات المسحوبة والشيكات المرسلة للتحصيل في دفاتر المنشأة وعدم ورودها في كشف الحساب الذي يرسله البنك موضحاً الرصيد في آخر المدة التجارية .

مثال :

كان رصيد ح/ البنك بالدفاتر في ٩٩/١٢/٣١ م مدينياً بـ ٦٥٢٠٠ دينار
إلا أن الرصيد كما هو وارد بكشف الحساب الجاري المرسل من البنك في
٩٩/١٢/٣١ م هو ٨٠٠٥٠ ديناراً وبالبحث تبين الآتي :

١. احتسب البنك مصاريف ١٥٠ ديناراً لم تقيد بدفاتر المنشأة بعد .
٢. هناك شيكات سحبتها لأمر الدائنين مجموعها ٣٢٠٠٠ دينار لم تقدم بعد
للصرف حتى ٩٩/١٢/٣١ م .
٣. هناك شيكات أرسلت للتحصيل مجموعها ١٧٠٠٠ دينار لم تحصل بعد.

المطلوب :

- إثبات قيود اليومية .
- حساب البنك ومذكرة التسوية .

دفتر اليومية :

١٥٠ من ح/ مصاريف البنك ١٥٠ إلى ح/ البنك
(إثبات مصاريف البنك)

ح/ البنك

٩٩/١٢/٣١ من ح/ مصاريف البنك	٩٩/١٢/٣١ الرصيد بالميزان
٦٥٠٥٠ رصيد الميزانية ٩٩/١٢/٣١	<u> </u>
<u>٦٥٢٠٠</u>	<u>٦٥٢٠٠</u>

أما بخصوص الشيكات التي لم تقدم للصرف أو لم تحصل بعد ، فلا
داعي لعمل قيود في اليومية لتسوية الفروق لأنه بعد فترة ستصرف وتحصل
الشيكات فينتساوى الرصيدان تلقائياً . ويكتفى بعمل مذكرة تسوية كما يلي :
مذكرة التسوية في ٩٩/١٢/٣١ م :

الرصيد كما هو وارد بالكشف المرسل من البنك	٨٠٠٥٠
(-) الشيكات المسحوبة على البنك ولم تصرف بعد	٣٢٠٠٠
الرصيد	٤٨٠٥٠
(+) شيكات أرسلت للبنك ولم تحصل بعد	١٧٠٠٠
الرصيد حسب دفاترنا وهو الذي يظهر بالميزانية العمومية	<u>٦٥٠٥٠</u>

خطوات تسوية الفروق :

١. إجراء القيود اللازمة لإثبات العمليات التي وردت بكشف حساب البنك ولم تسجل بعد في دفاتر المنشأة ومثال ذلك :
 - الإيرادات التي حصلها البنك لحساب المنشأة .
 - المدفوعات التي يسدها البنك لحسابها .
 - المصروفات التي قيدها البنك خصماً من حسابها .
 وبذا تحصل المنشأة على رصيد جديد معدل لحساب البنك في دفاترها . ويتخذ هذا الرصيد المعدل أساس العمل لقائمة التسوية .
٢. يتم إعداد قائمة التسوية لتعديل رصيد ح/ المنشأة لدى البنك كما يظهر في ح/ البنك بـدفاتر المنشأة بعد تعديله .

جرد الأصول الثابتة :

وهي الأصول التي تحصل عليها المنشأة لاستخدامها في الإنتاج وليس الغرض هو إعادة بيعها .

- العدد الكبيرة كالألات والأرض والأثاث يسهل جردها بعددها .
- أما العدد الصغيرة يستغنى عادة عن جردها بكميتها الفعلية وتقدر قيمتها في نهاية المدة التجارية .
- تبلى الموجودات الثابتة وتنفى نتيجة الاستعمال وهذا النقص في قيمة الأصل الثابت يعبر عنه بالاستهلاك أو الإهلاك .

تعريف الاستهلاك :

هو النقص التدريجي الذي يطرأ على قيمة الموجودات الثابتة نتيجة أحد العاملين الآتيين :

١. عوامل داخلية نتيجة للاستعمال في الإنتاج .
 ٢. عوامل خارجية مثل ظهور اختراع جديد أكثر إنتاجاً عن القديم .
- والغرض من عمل الإهلاك هو المحافظة على بقاء رأس المال سليماً لأنه بتحميل ح/ الأرباح والخسائر بقسط الاستهلاك يظهر هذا الحساب مقدار الأرباح الحقيقية ويؤدي ذلك إلى الاحتفاظ بمبالغ الاستهلاك في المنشأة حتى إذا انتهت مدة استعمال الأصل أمكن استبداله بأصل جديد .

هناك ثلاث طرق هامة لعمل إهلاك الأصل :

١. طريقة القسط الثابت = $\frac{\text{قيمة الأصل} - \text{الخرقة}}{\text{عمر الإنتاج}}$
٢. طريقة القسط المتناقص = القيمة في أول الفترة \times المعدل .
٣. طريقة إعادة التقرير = القيمة الدفترية في أول المدة - القيمة في آخر المدة .

طرق إثبات الإهلاك في الدفاتر :

أولاً : طريقة توسيط حساب الإهلاك :

يجعل هنا ح/ الإهلاك مديناً وح/ الأصل دائناً ثم يرحل ح/ الإهلاك إلى ح/ الأرباح والخسائر .

مثال :

آلة قيمتها ١٠٠٠ دينار في ٨٩/١/١م والإهلاك بنسبة ١٠٪ سنوياً وبفرض أن قيمة النفاية في ٩٩/١/١م ٢٠٠ دينار . أوجد قيمة الإهلاك السنوي .

الحل :

قيمة الأصل الصافية = ١٠٠٠ - ٢٠٠ = ٨٠٠ دينار

قيمة الإهلاك السنوي = ٨٠٠ × $\frac{10}{100}$ = ٨٠ دينار

ويكون القيد كما يلي :

٨٠ من حـ/ إهلاك الآلات ٨٠ إلى حـ/ الآلات

إثبات قسط الإهلاك

٨٠ من حـ/ الأرباح والخسائر ٨٠ إلى حـ/ إهلاك الآلات

تحميل حـ/ الأرباح والخسائر بقسط الإهلاك

ويظهر الأصل في الميزانية كما يلي :

١٠٠٠ آلات

٨٠ - إهلاك

٩٢٠

ثانياً : طريقة توسيط حـ/ مخصص الإهلاك :

نجعل حـ/ مخصص الإهلاك دائماً بدلاً من حـ/ الآلات ، حـ/ الآلات

يظل مديناً دون تعديل طيلة المدة . ويزيد حـ/ مخصص إهلاك الآلات سنوياً ويرحل في نهاية المدة إلى حـ/ الآلات فتكون القيود في نهاية السنة الأولى كما يلي :

×× من حـ/ الأرباح والخسائر ×× إلى حـ/ مخصص إهلاك الآلات

(إثبات حـ/ مخصص الإهلاك)

مثال :

ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة لمؤسسة أبي بكر الحاج في

٩٩/١٢/٣١ م :

٥٠٠٠ عقار ، ٦٠٠٠ سيارات ، ٢٠٠٠ أثاث .

وعند الجرد تبينت لك المعلومات الآتية :

١. تستهلك المباني بمعدل ٥٪ سنوياً بقيمة الأرض ٢,٠٠٠ دينار
٢. تهلك السيارات بمعدل ١٠٪ سنوياً علماً بأن هناك سيارات مشتراة في ٩٩/٦/٣٠ م قيمتها ٣,٠٠٠ دينار .
٣. يستهلك الأثاث بمعدل ٢٥٪ سنوياً .

المطلوب :

بيان أثر ما تقدم على الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ٩٩/١٢/٣١ م

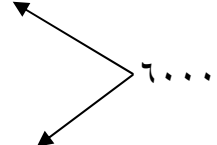
الحل :

$$\text{قيمة المباني} = ٥,٠٠٠ - ٢,٠٠٠ = ٣,٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\therefore \text{إهلاك المباني} = \frac{٥}{١٠٠} \times ٣,٠٠٠ = \underline{\underline{١٥٠ \text{ ديناراً}}}$$

١. إهلاك السيارات :

$$\underline{\underline{٣٠٠}} = \frac{١٠}{١٠٠} \times ٣٠٠٠$$



$$\underline{\underline{١٥٠}} = \frac{٦}{١٢} \times \frac{١٠}{١٠٠} \times ٣٠٠٠$$

$$٤٥٠ = \text{جملة الاستهلاك في السنة للسيارات}$$

$$٥٠٠ = \text{إهلاك الأثاث} = \frac{٢٥}{١٠٠} \times ٢٠٠٠$$

د/ الأرباح والخسائر

إهلاك مباني	١٥٠
إهلاك سيارات	٤٥٠
إهلاك أثاث	٥٠٠

الميزانية العمومية

عقار	٥٠٠٠	
(-) إهلاك عقار	١٥٠	
	<u> </u>	٤٨٥٠
سيارات	٦٠٠٠	
(-) إهلاك سيارات	٤٥٠	
	<u> </u>	٥٥٥٠
أثاث	٢٠٠٠	
(-) إهلاك أثاث	٥٠٠	
	<u> </u>	١٥٠٠

جرد الحسابات الوهمية :

المصروفات الإيرادية ، والمصروفات الرأسمالية .

أسس التفرقة بينهما :

١. المصروفات الإيرادية :

- أ (المصروفات الإدارية مثل : الإيجار ، المهايا ، الأجور ، الإنارة ، المياه ، الأدوات الكتابية والمصروفات العمومية .
- ب) مصروفات البيع والتوزيع مثال : النقل للخارج ، النقل للداخل ، الإعلان ، عمولة وكلاء البيع ومصاريف اللف والحزم .
- ج) المصروفات المالية مثل : الخصم المسموح به ، فائدة القرض ، فائدة البنك ومصاريف القطع .

وتتميز هذه المصروفات الإيرادية بدوريتها وتحقق أغراض إعداد السلع للبيع وكذلك تسيير أعمال المشروع وإدارته وتسويق بضائعه وما يصرف على صيانة أصول المنشأة الثابتة للمحافظة عليها خلال عمرها الإنتاجي كمصاريف الصيانة والتصلّيات ويطلق على مثل هذه المصروفات : المصروفات الإيرادية أو المصروفات التجارية .

٢. المصروفات الرأسمالية :

أما المصروفات الخاصة بشراء الأصول الثابتة حتى تعمل في الإنتاج فتعتبر مصاريف رأسمالية كشراء آلة . فمن شرائها يعتبر رأسمالي وكذلك مصاريف هذه الآلة ورسوم الجمرک عليها ومصاريف تركيبها .

كل ذلك يجب إضافته على حـ/ الأصل نفسه ونجعل حـ/ الآلة مديناً بكل ما يصرف عليها من نفقات حتى تعمل .
وبالمثل إذا صرفت المنشأة أي مبلغ يكون من نتيجة زيادة القوة الإنتاجية للأصل الثابت فيعتبر ذلك المصروف مصروفاً رأسمالياً يعلى به حـ/ الأصل نفسه .

يحمل حـ/ الأرباح والخسائر بالمصاريف الإيرادية كما يحمل حـ/ الأصل بالمصاريف الرأسمالية لئلا تشوه نتيجة المتاجرة وتغير معالم المركز المالي للمشروع .

المقبوضات الإيرادية والمقبوضات الرأسمالية :

- أ) المقبوضات الإيرادية هي الإيرادات التي تحصل عليها المنشأة نتيجة نشاطها التجاري العادي الذي قامت من أجله والتي تتعلق بعملية المتاجرة ذاتها مثل الأرباح الناتجة من شراء وبيع البضاعة والخصم المكتسب والفوائد الدائنة . وترحل هذه الحسابات الوهمية الدائنة في نهاية المدة التجارية إلى الجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر .
- ب) المقبوضات الرأسمالية هي الإيرادات التي يكون هدفها زيادة رأس المال أو التي تحصل عليها المنشأة من مصادر أخرى لا ترتبط بالغرض الرئيس الذي قامت المنشأة من أجله .

جرد المصروفات والإيرادات :

ويقصد به أن يجرى على المصروفات والإيرادات تعديل قبل قفلها بحيث تمثل الإيرادات والمصروفات عن المدة التجارية لا أكثر ولا أقل .

١. المدفوعات المقدمة :

مثال :

أجرت أنوار في ٩٩/٩/١ م عقاراً بإيجار شهري ١٠٠٠ دينار ودفعت مقدماً ستة أشهر (٦٠٠٠ دينار)
يكون القيد كما يلي :

٦٠٠٠ من ح/ الإيجار
٩٩/٩/١ إلى ح/ الصندوق
(دفع إيجار ستة أشهر)

ثم يحمل ح/ الأرباح والخسائر بإيجار ٤ شهور الخاصة بعام ٩٩ م بالقيد الآتي :
٤٠٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ الإيجار ٩٩/١٢/٣١
(سداد إيجار ٤ شهور)

أما إيجار الشهرين الآخرين يناير وفبراير ٢٠٠٠ م فيعتبران إيجاراً مدفوعاً مقدماً فيرحل لحسابات عام ٢٠٠٠ م العام التالي كأنه أصل من أصول الميزانية . ويتم كما يلي :

ح/ الإيجار

٩٩/١٢/٣١ من ح/ الأرباح والخسائر	٩٩/٩/١ إلى ح/ الصندوق
٩٩/١٢/٣١ من الرصيد (إيجار مقدم)	
<u>٦٠٠٠</u>	<u>٦٠٠٠</u>

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

٩٩/١٢/٣١ إلى ح/ الإيجار	٤٠٠٠
-------------------------	------

ح/ الميزانية العمومية في ٩٩/١٢/٣١ م

أصول	خصوم
أرصدة مدينة أخرى ٢٠٠٠ إيجار مقدم	

المستحقات :

لو فرض أن المقيّد في ح/ الأجر لغاية ٩٩/١٢/٣١ هو ٨٨٠ ديناراً وأن هناك أجوراً قدرها ٨٠ ديناراً لم تدفع ولم تقيّد في الدفاتر بعد فيجب أن يحمل ح/ الأرباح والخسائر بالإجر كلها أي بما فيها مبلغ الـ ٨٠ ديناراً المستحقة . ويظهر هذا المبلغ في جانب الخصوم من الميزانية ضمن أرصدة دائنة أخرى ويظهر ح/ الأجر كما يلي :

ح/ الأجر

٨٨٠	رصيد الميزان ٩٩/١٢/٣١	٩٦٠	من ح/ الأرباح والخسائر
٨٠	رصيد الميزانية ٩٩/١٢/٣١	<u> </u>	
<u>٩٦٠</u>		<u>٩٦٠</u>	

وبفرض أن الأجر المستحقة دفعت في ٢٠٠٠/١/٥ م لظهر ح/ الأجر في تاريخ الدفع كما يلي :

ح/ الأجر

٨٠	إلى ح/ الصندوق ٢٠٠٠/١/٥	٨٠	رصيد منقول
		٢٠٠٠/١/١	

الأجور المقبوضة مقدماً :

مثال :

إذا فرض بأن الإيجار المدفوع مقدماً هو ٨٠٠ دينار فقط وضمنه ٢٠٠ دينار تخص المدة المقبلة . يظهر القيد كما يلي :

٦٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر ٦٠٠ إلى حـ/ الإيجار المقدم

يحمل إلى حـ/ الأرباح والخسائر بما يخص الفترة فقط

أما مبلغ الـ ٢٠٠ دينار فتظهر ضمن الخصوم في الميزانية .

الميزانية في

أرصدة دائنة أخرى

٢٠٠ إيجار مقدم

معلوماتان هامتان :

١. المستحق من المصروف خصم والمستحق من الإيراد أصل

٢. المقدم من المصروف أصل والمقدم من الإيراد خصم .

جرد الخصوم : رأس المال

رأس المال عبارة عن قرض يقدمه صاحب المنشأة للمنشأة مقابل فائدة على رأس المال دون المتاجرة والعناء بالإضافة إلى زيادة عن الفائدة نظير المخاطرة ويسمى ربح المخاطرة .

فائدة رأس المال :

تحتسب على حسب سعر الاستثمار العادي في السوق ثم نحمل حـ/ الأرباح والخسائر بها كما يلي :

×× من حـ/ الأرباح والخسائر ×× إلى حـ/ فائدة رأس المال

(إثبات فائدة رأس المال (إفقال حـ/ الفائدة)

القيود الدفترية :

×× من حـ/ فائدة رأس المال ×× إلى حـ/ رأس المال

(تعليق رأس المال بالفائدة)

فائدة المسحوبات :

تحتسب الفائدة على ما سحبه التاجر من أموال المشروع لمنفعته الشخصية . وتعتبر الفائدة ربحاً للمنشأة وخسارة على التاجر حيث أنه لو تركت هذه الأموال في المنشأة لأنتجت أرباحاً للمحل .

قيد إثبات فائدة المسحوبات :

×× من حـ/ المسحوبات ×× إلى حـ/ فائدة المسحوبات

قفل حـ/ فائدة المسحوبات :

×× من حـ/ فائدة المسحوبات ×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

جرد الدائنين :

والهدف هو حصر الدائنين في قائمة وإثبات صورة منها في دفتر الجرد - وقد يكون هناك اتفاق بين التاجر والدائنين بمنحه خصم نقدي للسداد في موعد معين .

جرد أوراق الدفع :

تراجع يومية أوراق الدفع وتعمل قائمة بالأوراق التي لم تستحق بعد وتجمع . ويجب أن يتساوى مجموع هذه القائمة مع رصيد حـ/ أوراق الدفع بالأستاذ .

جرد القروض :

يجب أن يطابق مجموع قائمة جرد القروض جملة أرصدة حسابات القروض في الدفتر الأستاذ الخاص .
تسهل هذه القائمة عملية احتساب الفوائد المستحقة على المؤسسة وبذلك يتسنى تسوية حـ/ الفوائد المدينة توطئة لترحيلها إلى حـ/ الأرباح والخسائر .
وتظهر القروض في الميزانية العمومية ضمن المطلوبات المتداولة - إذا كانت تمثل ديوناً مستحقة الدفع خلال المدة التجارية التالية للميزانية أو ضمن المطلوبات الثابتة إذا كانت تمثل قروضاً طويلة الأجل ، أي تستحق الدفع بعد مدة أو أكثر من تاريخ عملية الميزانية .

تطبيقات عملية لتمرين الجرد :

الآتي أرصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر ليلى الشيخ في ٩٩/١٢/٣١ م بالدينار :

١٠٠٠٠ بضاعة بالمخزن في ٩٩/١/١ م ، ١٥٠٠٠ مشتريات ، ٢٥٠٠٠ مبيعات ، ١٠٠٠ مهايا ، ١٥٠٠ مردودات المبيعات ، ١٢٠٠ مردودات المشتريات ، ٢٠٠٠ مصاريف إعلان ، ٨٠٠ إيراد المباني ، ٢٥٠٠ مصاريف تجارية ، ١٢٠٠٠ مدينون ، ٦٠٠٠ دائنون ، ١٥٠٠ ديون معدومة ، ٦٠٠٠ أوراق قبض ، ١٥٠٠ أوراق دفع ، ٥٠٠ خصم مكتسب ، ٥٠٠٠ أوراق مالية ، ٢٥٠٠ مسحوبات ، ٢٠٠٠ بنك ، ١٠٠٠٠ مباني ، ٥٠٠ مخصص ديون مشكوك فيها ، ١٠٠٠ أثاث ، ١٠٠٠٠ قرض ، ٨٠٠٠ آلات ، ؟؟؟ رأس المال ، ١٠٠٠ خصم مسموح به .

والمطلوب :

١. عمل ح/ المتاجرة وح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ .

٢. تصوير الميزانية العمومية لمحلات ليلى الشيخ في ٩٩/١٢/٣١ م .

إذا علمت أن :

١. البضاعة بالمخازن في ٩٩/١٢/٣١ م قدرت ب ٢٠٠٠٠ دينار بسعر التكلفة وبمبلغ ٢١٠٠٠ دينار بسعر السوق .

٢. جملة المهايا التي تدفعها المنشأة بمعدل ١٠٠ دينار شهرياً .

٣. أرسلت شركة الإعلانات فاتورة يوم الجرد بمبلغ ٥٠٠ دينار .

٤. تقرر عمل مخصص ديون مشكوك فيها بمعدل ٥٪ من المدينين وقد ثبت أن ديناً أعدم يوم الجرد مقداره ٢٠٠٠ دينار .

٥. عقد القرض يبدأ من ٩٩/٧/١ م بفائدة ٤٪ سنوياً .

٦. تقرر استهلاك الآلات بمعدل ٢٠٪ سنوياً علماً بأن المنشأة اشترت آلة بمبلغ ٢٠٠٠ في ٩٩/١٠/١ م وتقرر استهلاك المباني بمعدل ٢٪ سنوياً

أما الأثاث فقد أعيد تقويمه يوم الجرد بمبلغ ٥٠٠ دينار .

٧. قيد البنك للمنشأة ٥٠٠ دينار فوائد .

٨. توجد كوبونات أوراق مالية استحققت ولم تحصل مقدارها ٢٠٠٠ دينار .

الحل :

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

٢٥٠٠٠	من ح/ المبيعات	١٥٠٠٠	إلى ح/ المشتريات
١٢٠٠	من ح/ مردودات المبيعات	١٥٠٠	إلى ح/ مردودات المبيعات
٢٠٠٠٠	من ح/ بضاعة أول المدة	١٠٠٠٠	إلى ح/ بضاعة أول المدة
		١٩٧٠٠	إلى ح/ الأرباح والخسائر
			مجمّل الربح
<u>٤٦٢٠٠</u>		<u>٤٦٢٠٠</u>	

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

١٩٧٠٠	من ح/ المتاجرة	١٢٠٠	إلى ح/ المهايّا
٠٠٨٠٠	من ح/ إيراد مباني	٢٥٠٠	إلى ح/ الإعلان
٠٠٥٠٠	من ح/ فوائد البنك	٣٥٠٠	إلى ح/ الديون المدومة
٠٢٠٠٠	من ح/ كوبونات أوراق مالية	٠٢٠٠	إلى ح/ فائدة القرض
٠٠٥٠٠	من ح/ الخصم المكتسب	٢٠٠٠	إلى ح/ الاستهلاك
		١٣٠٠	آلات
		٢٠٠	مباني
		٥٠٠	أثاث
		٢٥٠٠	إلى ح/ المصاريف التجارية
		١٠٠٠	إلى ح/ الخصم المسموح به
		١٠٦٠٠	إلى رأس المال
			صافي الربح
<u>٢٣٥٠٠</u>		<u>٢٣٥٠٠</u>	

الميزانية العمومية في ٩٩/١٢/٣١ م

أصول	خصوم
أصول ثابتة	خصوم ثابتة
مبان ١٠٠٠٠	رأس المال ٣٥٥٠٠
أ - مبان ٢٠٠	+ الأرباح ١٠٦٠٠
أثاث ١٠٠٠	٤٦١٠٠
أ - أثاث ٥٠٠	- مسحوبات ٢٥٠٠
آلات ٨٠٠٠	٤٣٦٠٠
- أ. آلات ١٣٠٠	
٦٧٠٠	
أصول متدولة	خصوم متدولة
بضاعة ٢٠٠٠٠	دائنون ٦٠٠٠
مديونون ١٢٠٠٠	أوراق دفع ١٥٠٠
- ديون معدومة ٢٠٠٠	قرض ١٠٠٠٠
١٠٠٠٠	١٧٥٠٠
٥٠٠ - مخصص د.م فيها	أرصدة دائنة أخرى
أوراق قبض ٦٠٠٠	إعلان مستحق ٥٠٠
أوراق مالية ٥٠٠٠	مهايا مستحقة ٢٠٠
بنك ٢٥٠٠	فائدة قرض ٢٠٠
١٣٥٠٠	٩٠٠
أرصدة مدينة أخرى	الجملة ٦٢٠٠٠
كوبونات تحت التحصيل ٢٠٠٠	
٦٢٠٠٠	

٢. الآتي ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر منال الحاج في ٩٩/١٢/٣١ م بعد عمل حـ/ المتاجرة .

ميزان المراجعة

منه	له	بيان
١٥٠٠٠		حساب المتاجرة
	٧٢٤٠	حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها
	١٢٠٠	حـ/ فوائد الأوراق المالية
٢٥٠٠٠٠		حـ/ الأصول المتداولة منها ٥٠٠٠٠ مدين
١٥٠٠٠٠		حـ/ الأصول الثابتة
	٢١٤٠٠٠	حـ/ الخصوم المختلفة
١٨٤٤٠		حـ/ المصاريف العمومية
٦٣٠٠		حـ/ المصاريف التجارية
٤٧٠٠		حـ/ المصاريف الإدارية
	٢٢٢٠٠٠	حـ/ رأس المال
<u>٤٤٤٤٤٠</u>	<u>٤٤٤٤٤٠</u>	الجملة

فإذا علمت أنه بتاريخ ٩٩/١٢/٣١ وجد أن :

١. استهلاك الأصول الثابتة بمعدل ٨٪ مع العلم أنه من ضمنها آلات مشتراة في ٩٩/١٠/١ قيمتها ٢٠٠٠٠ دينار .
٢. أعدم عند الجرد دين قدره ٢٠٠٠ دينار وتقرر أن يكون احتياطي الديون المشكوك فيها بمعدل ٨٪ من صافي الذمم .
٣. ضمن المصاريف التجارية عمولة وكيل قدرها ٤٠٠ دينار لم تقيد بعد في الدفاتر .
٤. ضمن المصاريف الإدارية تأمين حريق قدره ١٨٠٠ دينار مدفوع عن سنة تبدأ في ٩٩/٨/١ م .
٥. هناك فوائد أوراق مالية قدرها ٨٠٠ دينار أعلنت ولكن المحل لم يستلمها بعد .

والمطلوب :

١. تصوير ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٩ م .
٢. عمل الميزانية العمومية في ١٢/٣١/١٩٩٩ م .

الحل :

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/٩٩م

١٥٠٠٠	إلى ح/ المتاجرة	٣٤٠٠	من ح/ احتياطي د.م. فيها
١٠٨٠٠	إلى ح/ استهلاك الأصول	٢٠٠٠	من ح/ فوائد أوراق مالية
١٨٤٤٠	إلى ح/ م. عمومية		من ح/ رأس المال
٦٧٠٠	إلى ح/ د.م تجارية	٥١١٩٠	(صافي الخسارة)
٣٦٥٠	إلى ح/ م. إدارية		
٢٠٠٠	إلى ح/ ديون معدومة		
<u>٥٦٥٩٠</u>		<u>٥٦٥٩٠</u>	

الميزانية العمومية في ١٢/٣١/٩٩م

الأصول	الخصوم
١٥٠٠٠٠ أصول ثابتة	٢٢٢٠٠٠ رأس المال
١٠٨٠٠ - استهلاك	٥١١٩٠ - خسارة
١٣٩٢٠٠	١٧٠٨١٠
٤٨٠٠٠ د.م. مدينون	٢١٤٠٠٠ خصوم مختلفة
٣٨٤٠ - مخصص د.م. فيها	٤٠٠ عمولة مستحقة
٤٤١٦٠	
٢٠٠٠٠٠ أصول متداولة	
٨٠٠ فوائد أوراق مالية مستحقة	
١٠٥٠ تأمين مقدم	
<u>٣٨٥٢١٠</u>	<u>٣٨٥٢١٠</u>

يلاحظ أن نتيجة حـ/ المتاجرة عند الجرد أظهرت أن هناك مجمل خسارة قدرها ١٥٠٠٠ دينار .
وأن نصيب حـ/ بضاعة آخر المدة ظهر في ميزان المراجعة ضمن الأرصدة المدينة (الأصول المتداولة) .

٣. الآتي الميزانية العمومية لمحلات أنوار الحاج في ١٢/٣١/١٩٩٩ م .

الميزانية العمومية في ١٢/٣١/١٩٩٩ م

أصول	خصوم
٢٠٠٠٠ عقار	١٠٠٠٠٠ رأس المال
٢٥٠٠٠ آلات	٢٠٠٠٠ دائنون
٣٢٠٠٠ بضاعة	
١٦٧٠٠ مدينون	
١٧٠٠ (-) مخصص د.م. فيها	
١٥٠٠٠	
١٨٠٠٠ أوراق مالية	
١٠٠٠٠ بنك	
<u>١٢٠٠٠٠</u>	<u>١٢٠٠٠٠</u>

وفيما يلي مجمل العمليات التي تمت حتى ١٢/٣١/١٩٩٩ م بالدينارات :

٢٦٥٠٠	مجموع يومية المشتريات
٤٩٨٠٠	مجموع يومية المبيعات
٤٧٠٠	مجموع يومية مردودات المشتريات
٣٧٠٠	مجموع يومية مردودات المبيعات
٤٢٠٠	مجموع يومية أوراق القبض
١٢٠٠٠	مجموع يومية أوراق الدفع

يومية النقدية (الجانب المدين) :

٦٧٥٠٠	مجموع خانة المبيعات
٢٤٤٠٠	مجموع خانة المدينين
١٧٠٠	مجموع خانة الخصم المسموح به
٥٢٠٠	مجموع خانة أوراق القبض
٣٦٠	مجموع خانة الحسابات الأخرى
(وهذا المبلغ عبارة عن أرباح الأوراق المالية)	

يومية النقدية (الجانب الدائن) :

٤١٥٠٠	مجموع خانة المشتريات
٢٦٣٠٠	مجموع خانة الدائنين
٢١٠٠	مجموع خانة الخصم المكتسب
٣٥٠٠	مجموع خانة أوراق الدفع
١٩٤٦٠	مجموع خانة الحسابات الأخرى

وبياناتها كالاتي :

(٢) ١٠٢٠٠ مصاريف بيعية	(١) ٤٥٦٠ مصاريف إدارية
(٤) ١٠٠٠ مسحوبات	(٣) ٣٧٠٠ مصاريف نقل المشتريات

اليومية العامة :

أوراق قبض مرفوضة ٢٠٠٠ ، ديون معدومة ١٠٠٠

وعند الجرد تبين الآتي :

١. قومت بضاعة آخر المدة بسعر السوق ١٧٠٠٠ دينار وبسعر التكلفة ١٧٥٠٠ دينار .
٢. ظهرت ديون معدومة قدرها ١٣٠٠ دينار وتقرر جعل مخصص الديون المشكوك فيها بنسبة ١٠٪ من المدينين ومخصص الخصم المدين ١٪ مقرباً لأقرب دينار .
٣. تقرر استهلاك العقار بنسبة ١٠٪ والآلات بنسبة ٢٠٪ .
٤. متوسط تاريخ استحقاق أوراق القبض ٩٩/٤/٣٠م ومعدل القطع ٦٪ سنوياً .
٥. قيمة الأوراق المالية يوم الجرد ١٧٠٠٠ دينار .

٦. ضمن المصارف البيعية مبلغ ٢٠٠ دينار قيمة إعلان يخص المدة المقبلة .

٧. تدخل مهايا الموظفين ضمن المصاريف الإدارية وقد دفع المحل مرتبات شهر ديسمبر سنة ١٩٩٨م في ٩٩/١/١ وقدرها ٢٤٠ ديناراً .

٨. جميع العمليات النقدية تمت عن طريق البنك .

المطلوب إعداد ما يأتي :

أولاً : ح/ إجمالي المدينين ، وح/ إجمالي الدائنين ، وح/ أوراق القبض ، وح/ أوراق الدفع ، وح/ البنك .

ثانياً : الحسابات الختامية عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .

ثالثاً : الميزانية العمومية في ٩٩/١٢/٣١ م .

أولاً : حسابات الأستاذ :

ح/ البنك

له	منه
٤١٥٠٠ من ح/ المشتريات	١٠٠٠٠ رصيد ٩٩/١/١م
٢٤٢٠٠ من ح/ الدائنين	٦٧٥٠٠ إلى ح/ المبيعات
٣٥٠٠ من ح/ أوراق الدفع	٢٢٧٠٠ إلى ح/ المدينين
٤٥٦٠ من ح/ المصاريف الإدارية	٥٢٠٠ إلى ح/ أوراق القبض
١٠٢٠٠ من ح/ المصاريف البيعية	٣٦٠ إلى ح/ أرباح أوراق مالية
٣٧٠٠ من ح/ مصاريف نقل المشتريات	
١٠٠٠ من ح/ المسحوبات	
١٧١٠٠ رصيد مرحل ٩٩/١٢/٣١	
١٠٥٧٦٠	
	١٠٥٧٦٠

ح/ إجمالي المدينين

١٦٧٠٠	رصيد ٩٩/١/١م	٣٧٠٠	من ح/ مردودات المبيعات
٤٩٨٠٠	إلى ح/ المبيعات	١٤٢٠٠	من ح/ أوراق القبض
٢٠٠٠	إلى ح/ أوراق القبض	٢٢٧٠٠	من ح/ البنك
	(مرفوضة)	١٧٠٠	من ح/ الخصم المسموح به
		١٠٠٠	من ح/ الديون المعدومة
		٢٥٢٠٠	رصيد مرحل (ميزان المراجعة) ٩٩/١٢/٣١
٦٨٥٠٠		٦٨٥٠٠	من ح/ المسحوبات
٢٥٢٠٠	رصيد منقول ٩٩/١٢/٣١	١٣٠٠	من ح/ الديون المعدومة
		٢٣٩٠٠	رصيد مرحل الميزانية ٩٩/١٢/٣١
٢٥٢٠٠		٢٥٢٠٠	

إجمالي الدائنين

٤٧٠٠	إلى ح/ مردودات المشتريات	٢٠٠٠٠	رصيد ٩٩/١/١
١٢٠٠٠	إلى ح/ أوراق الدفع	٢٦٥٠٠	من ح/ المشتريات
٢٤٢٠٠	إلى ح/ البنك		
٢١٠٠	إلى ح/ الخصم المكتسب		
٣٥٠٠	رصيد مرحل ٩٩/١٢/٣١		
٤٦٥٠٠		٤٦٥٠٠	

ح/ أوراق القبض

١٤٢٠٠ إلى ح/ المدينين	٥٢٠٠ من ح/ البنك
	٢٠٠٠ من ح/ المدينين
	٧٠٠٠ رصيد مرحل ٩٩/١٢/٣١ م
١٤٢٠٠	١٤٢٠٠

ح/ أوراق الدفع

٣٥٠٠ إلى ح/ المدينين	١٢٠٠٠ من ح/ الدائنين
٨٥٠٠ رصيد مرحل ٩٩/١٢/٣١ م	
١٢٠٠٠	١٢٠٠٠

ح/ جاري صاحب المنشأة أنوار الحاج

١٠٠٠ إلى ح/ المسحوبات	٦٢١٥ من ح/ الأرباح والخسائر
٥٢١٥ رصيد الميزانية	
٦٢١٥	٦٢١٥

ثانياً : الحسابات الختامية :

د/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١

له	منه
من د/ المشتريات ١١٧٣٠٠	٣٢٠٠٠ إلى د/ بضاعة ١/١
(-) المبيعات ٣٧٠٠	٦٨٠٠٠ إلى د/ المشتريات
١١٣٦٠٠	٤٧٠٠ (-) م المشتريات
من د/ بضاعة آخر المدة ١٧٠٠٠	٦٣٣٠٠
	٣٧٠٠ إلى د/ نقل المشتريات
	٣١٦٠٠ إلى د/ الأرباح والخسائر
١٣٠٦٠٠	١٣٠٦٠٠ مجمل الربح

د/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

له	منه
٣١٦٠٠ من د/ المتاجر (مجل ربح)	٢٣٠٠ إلى د/ الديون المعدومة
٢١٠٠ من د/ الخصم المكتسب	٦٩٠ إلى د/ مخصص الديون
٣٦٠ من د/ أرباح الأوراق المالية	٢١٥ إلى د/ مخصص خصم الذمم
	٢٠٠٠ إلى د/ استهلاك العقار
	٥٠٠٠ إلى د/ استهلاك الآلات
	١٤٠ إلى د/ مخصص الأجيو
	١٠٠٠ إلى د/ مخصص هبوط أسعار
	١٠٠٠٠ إلى د/ م. بيعية
	٤٨٠٠ إلى د/ م. إدارية
	١٧٠٠ إلى د/ خصم مسموح به
	٦٢١٥ إلى د/ جاري صاحب المنشأة
	صافي الربح
٣٤٠٦٠	٣٤٠٦٠

ثالثاً : الميزانية العمومية :

الميزانية العمومية في ٩٩/١٢/٣١ م

أصول	خصوم
أصول ثابتة	رأس المال ١٠٠٠٠٠
عقار ٢٠٠٠٠	(+) ٥٢١٥
استهلاك (-) ٢٠٠٠	١٠٥٢١٥
١٨٠٠٠	
آلات ٢٥٠٠٠٠	
استهلاك (-) ٥٠٠٠	
٢٠٠٠٠	
٣٨٠٠٠	
أصول متداولة	خصوم متداولة
بضاعة ١٧٠٠٠	٨٥٠٠ أوراق دفع
ذمم ٢٣٩٠٠	٣٥٠٠ دائنون
٢٣٩٠٠ (-) مخصص د.م فيها	١٢٠٠٠
٢١٥١٠	
٢٠٥ - مخصص خصم ١٪	
٢١٢٩٥	
أوراق قبض ٧٠٠٠	
(-) مخصص أجيو ١٤٠	
٦٨٦٠	
أوراق مالية ١٨٠٠٠	
(-) مخصص هبوط ١٠٠٠	
أوراق مالية ١٧٠٠٠	
بنك ١٧١٠٠	
أرصدة مدينة أخرى	
إعلانات مدفوعة مقدمة ٢٠٠	
١١٧٤٥٥	١١٧٤٥٥

٤. إليك بيان بأرصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر أيمن الحاج بتاريخ ٩٩/١٢/٣١ م . (المبالغ بالدينارات) :

١٢٠٠٠ بضاعة ٩٩/١/١ م ، ١٢٠ كوبونات أوراق مالية ، ٤٠٠
مردودات مشتريات ، ١٢٠٠ مردودات مبيعات ، ٣٠٦٠٠ مشتريات ، ٤٨٠٠٠
مبيعات ، ٣٠٠٠ رسوم جمركية ، ٤٤٠ نقل للخارج ، ٧٤٠٠ مدينون ، ٧٠٠
أثاث ، ٣٦٠ خصم مكتسب ، ٦٠٠ عمولة شراء ، ٧٦٠ عمولة بيع ، ٢٢٠ نقل
للدخل ، ٣٥٠٠ مهايا ، ٤٤٠ خصم مسموح به ، ١٢٠٠٠ عقار ، ٧٦٠
مصاريف نثرية ، ٦٢٠٠ أوراق مالية ، ١٢٠ تأمين نور ومياه ، ٤٠ صندوق
مصاريف نثرية ، ٥٢٠٠ بنك ، ٢٤٠ تأمين حريق ، ٤٠٠ مخصص ديون
مشكوك فيها ، ٣٥٠٠ دائنون ، ٧٧٨٠ أوراق دفع ، ٥٦٠٠ أوراق قبض ،
٥٠٠ ديون معدومة ، ١٤٠٠ مسحوبات ، ٥٠٠٠ قرض برهن العقار ، ١٠٠٠
فائدة القرض ، ٤٤٠ صندوق ، ٢٨٠٠٠ رأس المال .

وبتاريخ الجرد السنوي ٩٩/١٢/٣١ م تبين لك الملاحظات الآتية :

١. قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ١٤١٢٠ دينار كما اتضح أن هناك بضاعة يقدر ثمن تكلفتها ٦٠٠ دينار كان قد سحبها صاحب المنشأة خلال العام لاستعمال عائلته الخاص ولم تثبت في الدفاتر بعد .
٢. عند جرد حسابات المدينين ظهر أنه يوجد مبلغ ١٠٠ دينار ديون سقط الحق فيها بمضي المدة كما اتضح وجود ديون مشكوك في تحصيلها تبلغ ٣٠٠ دينار أما باقي الديون فقد اعتبرت جيدة وينتظر أن يمنح عنها خصم بمعدل ١٪ من قيمتها .
٣. يستهلك الأثاث بمعدل ١٠٪ سنوياً والعقار بمعدل ٥٪ سنوياً علماً بأنه ضمن العقار مباني جديدة قيمتها ٤٠٠٠ دينار شيدت بتاريخ ٩٩/٧/١ م .
٤. تقدر القيمة الحالية لأوراق القبض بمبلغ ٥٤٠٠ دينار كما أن القيمة السوقية للأوراق المالية تقدر بمبلغ ٥٦٠٠ دينار .
٥. اتضح أن كوبونات الأوراق المالية مقبوضة عن نصف سنة فقط ، كما أن المهايا الشهرية للمنشأة تبلغ ٣٠٠ دينار وتوجد عمولة شراء مستحقة قدرها ١٠٠ دينار .

٦. تأمين الحريق مدفوع عن سنة تنتهي في ٩٩/١٢/٣١ م كما توجد مطبوعات باقية تبلغ ١٢٠ دينار .
٧. إن القرض برهن العقار عقد بتاريخ ٩٩/١/١ م وبفائدة سنوية ٤٪ تدفع على دفعتين في نهاية كل ستة شهور .
٨. اتضح من جرد الخزينة الفعلي أن الموجود بها مبلغ ٤٦٠ ديناراً ولم يعرف مصدر هذه الزيادة بعد .

المطلوب :

١. إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .
٢. تصوير الميزانية العمومية للمنشأة كما تظهر في يوم ٩٩/١٢/٣١ .

الحل :

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١

مبيعات	٤٨٠٠٠	بضاعة ١/١	١٢٠٠٠
مردودات خارجة	٤٠٠	مشتريات	٣٠٠٠٠
بضاعة ٩٩/١٢/٣١ م	١٤١٢٠	مردودات مبيعات	١٢٠٠
		رسوم جمركية	٣٠٠٠
		نقل للداخل	٣٢٠
		عمولة شراء	٧٠٠
		ح/ الأرباح والخسائر	١٥٣٠٠
		مجمّل ربح	
	<u>٦٢٥٢٠</u>		<u>٦٢٥٢٠</u>

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

٢٠٠	إلى ح/ ديون معدومة	١٥٣٠٠	من ح/ المتاجرة
٣٠٠	إلى ح/ مخصص الديون	٢٤٠	من ح/ كوبونات أوراق مالية
٧٠	إلى ح/ مخصص الخصم	٣٦٠	خصم مكتسب
	المسموح به		
٧٠	إلى ح/ استهلاك أثاث		
٥٠٠	إلى ح/ استهلاك عقار		
٢٠٠	إلى ح/ مخصص الأجيرو		
٦٠٠	إلى ح/ مخصص أوراق مالية		
٣٦٠٠	إلى ح/ مهايا		
٦٤٠	إلى ح/ مصاريف نثرية		
١٨٠	إلى ح/ تأمين حريق		
٢٠٠	إلى ح/ فائدة قرض		
٧٦٠	إلى ح/ عمولة بيع		
٤٤٠	إلى ح/ خصم مسموح به		
٤٤٠	إلى ح/ نقل للخارج		
٧٧٠٠	إلى ح/ جاري صاحب المنشأة		
<u>١٥٩٠٠</u>		<u>١٥٩٠٠</u>	

ح/ صاحب المنشأة

٢٠٠٠	مسحوبات	٧٧٠٠	من ح/ الأرباح والخسائر
٥٧٠٠	رصيد الميزانية		
<u>٧٧٠٠</u>		<u>٧٧٠٠</u>	

الميزانية العمومية في ٩٩/١٢/٣١م

أصول	خصوم
أصول ثابتة	خصوم ثابتة
عقار ١٢٠٠٠	رأس المال ٢٨٠٠٠
استهلاك (-) ٥٠٠	(+) الحساب الجاري ٥٧٠٠
١١٥٠٠	٣٣٧٠٠
أثاث ٧٠٠	خصوم متداولة
استهلاك (-) ٧٠	دائنون ٣٥٠٠
٦٣٠	أوراق دفع ٧٧٨٠
أصول متداولة	قرض برهن العقار ٤٪ ٥٠٠٠
بنك ٥٢٠٠	أرصدة أخرى
أوراق قبض ٥٦٠٠	فائدة قرض مستحقة ١٠٠
(-) مخصص أجيو ٢٠٠	مهايا مستحقة ١٠٠
٥٤٠٠	عمولة شراء مستحقة ١٠٠
أوراق مالية ٦٢٠٠	٣٠٠
(-) مخصص أ. مالية ٦٠٠	حـ/ معلق ٢٠
٥٦٠٠	
صندوق ٤٦٠	
صندوق أ. مالية ٤٠	
بضاعة باقية ١٤١٢٠	
مدينون ٧٣٠٠	
(-) مخصص د.م. فيها ٣٠٠	
٧٠٠٠	
(-) مخصص خصم ذمم ٧٠	
٦٩٣٠	
أرصدة أخرى	
كوبونات أ. مالية مستحقة ١٢٠	
مطبوعات باقية ١٢٠	
تأمين حريق مقدم ٦٠	
تأمين نور ومياه ١٢٠	
٤٢٠	
٥٠٣٠٠	٥٠٣٠٠

تكملة ميزان المراجعة :

٥. الآتي ميزانية منشأة الطيب الحاج بتاريخ ٩٩/١/١م

أصول	خصوم
٢٥٠٠٠ عقار	٨٥٠٠٠ رأس المال
٤٥٠٠ أثاث	٥٠٠٠ دائنون
٤٣٥٠٠ بضاعة	٥٠٠ احتياطي الديون المعدومة
٩٠٠٠ مدينون	
٨٥٠٠ بنك	
٩٠٥٠٠	٩٠٥٠٠

وفي ٩٩/٥/١م اشترى أصول منشأة أبي بكر بالقيم الآتية :
 ٩٠٠٠ دينار سيارات ، ٣٠٠٠ دينار أثاثات ، ٢٩٠٠٠ دينار بضاعة ،
 ١٤٠٠٠ دينار مدينون .

وقد وافق أبو بكر على أن يأخذ عقار الطيب بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار مقابل
 جزء من الثمن على أن يبقى الباقي في ذمة الطيب بصفة قرض يسدده على
 قسطين متساويين الأول يستحق في ٩٩/١/١م بفائدة ٦٪ سنوياً .

وفي ٩٩/١٢/٣١م ظهرت الأرصدة الآتية بدفاتر الطيب علاوة على
 الأرصدة التي نتجت عن العمليات السابقة :

٧٨٤٠٠ مشتريات (بما فيها البضاعة المشتراة من أبي بكر) ،
 ١٠٤٨٠٠ مبيعات ، ١٥٠٠ مردودات داخلية ، ٤٤٠٠ مردودات خارجة ، ٤٥٠ ،
 نولون بضاعة مستوردة ، ١٦٥٠ رسوم جمركية على البضاعة المستوردة ،
 ٢٨٤٥٠ أوراق قبض ، ٣٥٠٠ أوراق دفع ، ٣٥٠ خصم مسموح به ، ١٩٥٠ ،
 إيجار ، ٣٠٠٠ إعلان ، ٣٣٠٠٠ مدينون ، ١٩٩٠٠ دائنون ، ٤٠٠ ديون
 معدومة ، ٥٥٠٠ مهايأ ، ٦٨٠٠ مصاريف نثرية ، ٢٦٦٥٠ بنك .

المطلوب :

١. تكملة ميزان المراجعة وإعداده بتاريخ ٩٩/١٢/٣١ م .
٢. تصوير حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .
٣. إعداد الميزانية العمومية كما تظهر في ذلك التاريخ في ٩٩/١٢/٣١ م .

إذا علمت الآتي :

١. أن البضاعة الباقية آخر المدة قدرت بمبلغ ٤٦٣٠٠ دينار .
٢. أنه يراد جعل مخصص الديون المشكوك فيها ٥٪ من المدينين وإنشاء مخصص للخصم بنسبة ١٪ من المدينين (لأقرب دينار) .
٣. وأن السيارات تستهلك بنسبة ٢٠٪ سنوياً والأثاث بنسبة ١٠٪ سنوياً .
٤. أن مهافيا شهر ١٢ لم تدفع بعد علماً بأن كشف المرتبات لم يتغير من شهر إلى شهر .
٥. أن ضمن مصاريف الإعلان ٣٠٠ دينار قيمة إعلانات لم تنتشر .
٦. أن إيجار شهر يناير ٢٠٠٠م وقدره ١٥٠ ديناراً قد دفع فعلاً .
٧. متبقي طوابع بريد ومطبوعات بمبلغ ١٢٠ ديناراً .

الحل :

تكملة ميزان المراجعة في ٩٩/١٢/٣١

بيان	له	منه
جملة الأرصدة في ٩٩/١٢/٣١	١٣٢٦٠٠	١٨٨١٠٠
سيارات		٩٠٠٠
أثاث		٧٥٠٠
بضاعة أول المدة		٤٣٥٠٠
قرض أبي بكر	٢٥٠٠٠	
أرباح بيع عقار	٥٠٠٠	
مخصص ديون	٥٠٠	
رأس المال	٨٥٠٠٠	
الجملة	٢٤٨١٠٠	٢٤٨١٠٠

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ م

مبيعات	١٠٤٨٠٠	بضاعة في ٩٩/١/١	٤٣٥٠٠
مشتريات	٤٤٠٠ م.	مشتريات	٧٨٤٠٠
بضاعة باقية	٤٦٣٠٠	م. مبيعات	١٥٠٠
		نولون	٤٥٠
		رسوم جمركية	١٦٥٠
		ح/ أ.خ	٣٠٠٠٠
		(مجمل الربح)	
	١٥٥٥٠٠		١٥٥٥٠٠

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

من ح/ المتاجرة	٣٠٠٠٠	إلى ح/ خصم مسموح به	٣٥٠
(مجمل الربح)		إلى ح/ الإيجار	١٨٠٠
من ح/ أرباح بيع العقار	٥٠٠٠	إلى ح/ الإعلان	٢٧٠٠
		إلى ح/ مخصص ديون معدومة	١١٥٠
		إلى ح/ مخصص خصم الذمم	٣١٤
		إلى ح/ ديون معدومة	٤٠٠
		إلى ح/ مهايا	٦٠٠٠
		إلى ح/ مصاريف نثرية	٦٦٨٠
		إلى ح/ فائدة القرض	١٠٠٠
		إلى ح/ استهلاك السيارات	١٢٠٠
		إلى ح/ استهلاك أثاث	٦٥٠
		إلى ح/ رأس المال	١٢٧٥٦
		صافي الربح	
الجملة	٣٥٠٠٠	الجملة	٣٥٠٠٠

الميزانية العمومية في ٩٩/١٢/٣١ م

أصول	خصوم
أصول ثابتة سيارات ٩٠٠٠ استهلاك (-) ١٢٠٠ ٧٨٠٠ أثاث ٧٥٠٠ استهلاك (-) ٦٥٠ ٦٨٥٠ أصول متداولة بضاعة باقية ٤٦٣٠٠ مدينون ٣٣٠٠٠ مخصص د.م فيها (-) ١٦٥٠ ٣١٣٥٠ (-) مخصص خصم مدين ٣١٤ ٣١٠٣٦ أوراق قبض ٢٨٤٥٠ بنك ٢٦٦٥٠ أرصدة أخرى مدينة إيجار مقدم ١٥٠ طوابع باقية ١٢٠ إعلان مقدم ٣٠٠ ٥٧٠ الجملة ١٤٧٦٥٦	خصوم ثابتة رأس المال ٨٥٠٠٠ صافي الربح (+) ١٢٧٥٦ ٩٧٧٥٦ خصوم متداولة أوراق دفع ٣٥٠٠ دائنون ١٩٩٠٠ قرض أبي بكر ٢٥٠٠٠ ٤٨٤٠٠ أرصدة دائنة أخرى فائدة قرض مستحقة ١٠٠٠ مهايا مستحقة ٥٠٠ ١٥٠٠ الجملة ١٤٧٦٥٦

٦. ميزانية أول المدة وحسابات إجمالية

الآتي ميزانية منشأة محمد السموعل الحاج في ٩٩/١٢/٣١ م

أصول	خصوم
٤٥٠٠٠ أراضي ومباني	١٥٠٠٠ رأس المال
١٧٧٠٠ سيارات	٣٢٠٠٠ قرض بفائدة ٥٪
٦٠٠٠ أثاث	٢٢١٠٠ أوراق دفع
٧١٥٠٠ بضاعة	١٥٦٠٠ دائنون
٤٧٨٠٠ مدينون	١٩٠٠ مخصص ديون م. فيها
١٢٠٠٠ أوراق مالية	٤٠٠ مخصص خصم مسموح به
٢٢٥٠٠ بنك	٥٠٠ مصاريف بيع مستحقة
٢٢٢٥٠٠	٢٢٢٥٠٠

وفيما يلي بعض الحسابات الإجمالية الخاصة بالسنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .

ح/ البنك

٢٢٥٠٠ رصيد ٩٩/١/١	٦٥٧٠٠ من ح/ المشتريات
١٥٧٥٠٠ إلى ح/ المبيعات	١٢٣٦٠٠ من ح/ الدائنين
١٥٣٤٠٠ إلى ح/ المدينين	٤٥٣٠٠ من ح/ أوراق الدفع
٣٠٠٠٠ ح/ رأس المال	١٦٠٠٠ من ح/ القرض
١٦٠٠ ح/ إيراد الأوراق المالية	٨٠٠ ح/ فائدة القرض
	٦٠٠٠ ح/ السيارة الجديدة ١٠/١
	٢٨٩٠٠ ح/ نقل المشتريات
	٩٤٠٠ ح/ الرسوم الجمركية
	٢٢٠٠٠ ح/ المصاريف الإدارية
	١٨٠٠٠ ح/ مصاريف البيع
	٤٠٠٠ ح/ المسحوبات
	٢٥٣٠٠٠ رصيد ٩٩/١٢/٣١
	٣٦٥٠٠٠

ح/ إجمالي المدينين

من رصيد البنك	١٥٣٤٠٠	رصيد ٩٩/١/١	٤٧٨٠٠
ح/ الخصم المسموح به	٩٦٠٠	إلى ح/ المبيعات	١٧٥٠٠٠
ح/ الديون المدومة	١٥٠٠		/
ح/ المردودات الداخلة	٢٠٠٠		
ح/ رصيد ٩٩/١٢/٣١	٥٦٣٠٠		
	<u>٢٢٢٨٠٠</u>		<u>٢٢٢٨٠٠</u>

ح/ إجمالي الدائنين

رصيد ٩٩/١/١	١٥٦٠٠	إلى ح/ البنك	١٢٣٦٠٠
من ح/ المشتريات	١٧٧٨٠٠	ح/ الخصم المكتسب	٣٢٠٠
	/	ح/ أوراق الدفع	٣٤٨٠٠
		رصيد ٩٩/١/١	٣١٨٠٠
	<u>١٩٣٤٠٠</u>		<u>١٩٣٤٠٠</u>

وعند الجرد :

١. قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٩٨٩٤٠ دينار .
٢. ظهر أنه يجب إعدام دين قدره ٣٠٠ دينار .
٣. تقرر جعل مخصص الديون المشكوك فيها ١٠٪ من المدينين ، ومخصص الخصم المسموح به ١٪ من المدينين (لأقرب دينار) .
٤. تقرر استهلاك السيارات بمعدل ٢٠٪ سنوياً ، والأثاث ١٠٪ سنوياً ، والمباني ٥٪ سنوياً وقيمة الأراضي ١٠٠٠ دينار .

٥. ظهر أن هناك كوبونات الأوراق المالية استحققت ولم تحصل بعد وقيمتها ٤٠٠ دينار .
٦. هناك مصاريف بيع وتوزيع استحققت ولم تدفع بعد وقيمتها ٥٠٠ دينار .
٧. وأنه ضمن المصاريف الإدارية المدفوعة ٥٠٠ دينار تخص المدة المقبلة .

المطلوب :

استخدام المعلومات السابقة في تصوير ح/ المتاجرة وح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م ثم تصوير الميزانية في ذلك التاريخ .

الحل :

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١

٧١٥٠٠	إلى ح/ بضاعة أول المدة	٣٣٢٥٠٠	ح/ المبيعات
٢٤٣٥٠٠	مشتريات	٩٨٩٤٠	ح/ بضاعة آخر المدة
٩٤٠٠	رسوم جمركية		
٢٨٩٠٠	نقل مشتريات		
٢٠٠٠	مردودات داخلية		
٧٦١٤٠	إلى ح/ الأرباح والخسائر		
	(مجمّل ربح)		
٤٣١٤٤٠		٤٣١٤٤٠	

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١

٢١٥٠٠	إلى ح/ مصاريف إدارية	٧٦١٤٠	من ح/ المتاجرة
١٨٠٠٠	مصاريف بيع	٣٢٠٠	ح/ خصم مكتسب
٨٠٠	فائدة قرض	٢٠٠٠	ح/ إيرادات أوراق مالية
١٧٥٠	استهلاك مبانٍ		
٦٠٠	استهلاك أثاث		
٣٨٤٠	استهلاك سيارات		
٥٦٠٠	مخصص د.م. فيها		
٩١٠٠	خصم مسموح به		
٥٠٤	مخصص خصم مسموح به		
١٩٦٤٦	ح/ جاري صاحب المنشأة		
	(صافي الربح)		
<u>٨١٣٤٠</u>		<u>٨١٣٤٠</u>	

ح/ جاري صاحب المنشأة

٤٠٠٠	ح/ المسحوبات	١٩٦٤٦	صافي الربح
١٥٦٤٦	رصيد الميزانية		
<u>١٩٦٤٦</u>		<u>١٩٦٤٦</u>	

الميزانية في ٩٩/١٢/٣١ م

أصول	خصوم
أراض ومبان ٤٥٠٠٠	رأس المال ١٨٠٠٠٠
(-) استهلاك ١٧٥٠	١٥٦٤٦ (+) جاري صاحب المنشأة
٤٣٢٥٠	
سيارات ٢٣٧٠٠	١٩٥٦٤٦
(-) استهلاك ٣٨٤٠	قرض ١٦٠٠٠
١٩٨٦٠	دائنون ٣١٨٠٠
أثاث ٦٠٠٠	أوراق دفع ١١٦٠٠
(-) استهلاك ٦٠٠	مصاريف بيع مستحقة ٥٠٠
٥٤٠٠	
بضاعة ٩٨٩٤٠	
مدينون ٥٦٠٠٠	
(-) مخصص د.م فيها ٥٦٠٠	
٥٠٤٠٠	
(-) مخصص دين ٥٠٤	
مسموح به	
٤٩٨٩٦	
أوراق مالية ١٢٠٠٠	
بنك ٢٥٣٠٠	
إيرادات أوراق مالية مستحقة ٤٠٠	
مصاريف إدارية مقدمة ٥٠٠	
٢٥٥٥٤٦	٢٥٥٥٤٦

ملاحظات :

١. يصور ميزان المراجعة ثم نبدأ التمرين
٢. احتسب استهلاك السيارة المشتراة أثناء السنة على أساس ثلاثة اشهر فقط

٧. الجرد في منشأة صناعية :

استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر أبي بكر الحاج في ٩٩/١٢/٣١ م

١٢٠٠٠ رأس المال ، ٢٠٠٠ مسحوبات ، ١٧٠٠٠ أراض ، ٢٠٠٠٠ مبان ،
٤٠٠٠٠ آلات صناعية ، ٦٠٠٠ سيارات ، ١٠٠٠٠ أثاث ، ١٠٠٠٠ آلات
مكتبية ، ١٢٠٠٠ مدينون ، ١٠٠٠٠ دائنون ، ١٢٠٠٠ بنك ، ٨٠٠٠ صندوق ،
٦٠٠٠ مواد أولية ، ٦٠٠٠٠ مشتريات مواد أولية ، ١٢٠٠٠ بضاعة تحت
التشغيل ، ٨٠٠٠ بضاعة تامة الصنع ، ٢٠٠٠٠ أجور صناعية ، ١٠٠٠٠
مصروفات صناعية ، ٨٠٠٠ وقود قوى محرك ، ٤٠٠٠ مصروفات إصلاح
وصيانة الآلات ، ٧٠٠٠ مرتبات ، ١٦٠٠٠ مصروفات إدارية ، ٢٠٠٠
مصروفات مالية ، ١٠٠٠٠ مصروفات بيع وتوزيع ، ١٧٠٠٠٠ مبيعات .

فإذا علمت :

١. أن البضاعة الباقية في ٩٩/١٢/٣١ م قدرت كالاتي :
٤٠٠٠ مواد أولية ، ٦٠٠٠ البضاعة تحت التشغيل ، ٨٠٠٠ بضاعة
تامة الصنع .
٢. تستهلك المباني بمعدل ٥٪ سنوياً ويشغل المصنع ثلاثة أرباع المبنى .
٣. تستهلك السيارات بمعدل ١٠٪ سنوياً والأثاث بمعدل ٢٪ سنوياً والآلات
المكتبية ٥٪ سنوياً .
٤. تستهلك الآلات الصناعية بمعدل ٢٠٪ سنوياً مع العلم بأنه يوجد ضمن
الآلات آلة قيمتها ١٠٠٠٠ مشتراة في نصف العام .
٥. هناك مصروفات إدارية مستحقة قدرها ١٠٠ .
٦. ضمن مصروفات البيع والتوزيع ٦٠٠٠ حملة إعلانية قدر أن تستفيد
منها المنشأة لمدة ٣ سنوات .

المطلوب :

١. تصوير ح/ التشغيل وح/ المتاجرة وح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م
٢. إعداد الميزانية العمومية للمنشأة كما يظهر في ٩٩/١٢/٣١ .

الحل :

ح/ التشغيل عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

مواد أولية (أول المدة)	٦٠٠٠	مواد أولية (آخر المدة)	٤٠٠٠
بضاعة تحت التشغيل (أول المدة)	١٢٠٠٠	بضاعة تحت التشغيل (آخر المدة)	٦٠٠٠
مشتريات مواد أولية	٦٠٠٠٠	من ح/ المتاجرة (تكلفة الإنتاج تام الصنع)	١٢٤٧٥٠
أجور صناعية	٢٠٠٠٠		
مصروفات صناعية	١٠٠٠٠		
وقود قوى محرك	٨٠٠٠		
إصلاح وصيانة آلات	٤٠٠٠		
إهلاك مباني المصنع	٧٥٠		
مرتبات المهندسين	٧٠٠٠		
إهلاك الآلات	٧٠٠٠		
	<u>١٣٤٧٥٠</u>		<u>١٣٤٧٥٠</u>

ح/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

إلى ح/ التشغيل	١٢٤٧٥٠	من ح/ المبيعات	١٧٠٠٠٠
ح/ بضاعة تامة الصنع (أول المدة)	٨٠٠٠	ح/ بضاعة تامة الصنع (آخر المدة)	٨٠٠٠
ح/ الأرباح والخسائر (مجمّل الربح)	٤٥٢٥٠		
	<u>١٧٨٠٠٠</u>	ح/ المتاجرة	<u>١٧٨٠٠٠</u>

ح/ جاري صاحب المنشأة

صافي الربح	١٩٦٠٠	مسحوبات	٢٠٠٠
	/	رصيد الميزانية العمومية	١٧٦٠٠
	١٩٦٠٠		١٩٦٠٠

ح/ الأرباح عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١

من ح/ المتاجرة	٤٥٢٥٠	إلى ح/ اهلاك المباني	٢٥٠
	/	ح/ إهلاك أثاث	٢٠٠
		ح/ مصروفات إدارية	١٦١٠٠
		ح/ مصروفات بيع وتوزيع	٦٠٠٠
		ح/ مصروفات مالية	٢٠٠٠
		ح/ إهلاك اثاث	٦٠٠
		ح/ إهلاك الآلات المكتبية	٥٠٠
		ح/ جاري صاحب المنشأة	١٩٦٠٠
		(صافي الربح)	
	٤٥٢٥٠		٤٥٢٥٠

الميزانية العمومية في ٩٩/١٢/٣١م

خصوم	أصول
حقوق صاحب المنشأة	أصول ثابتة
رأس المال ١٢٠٠٠٠	أراض ١٧٠٠٠
(+) الحساب الجاري ١٧٦٠٠	مبان ٢٠٠٠
١٣٧٦٠٠	(-) إهلاك ١٠٠٠
	١٩٠٠٠
خصوم متداولة	سيارات ٦٠٠٠
دائنون ١٠٠٠٠	(-) إهلاك ٦٠٠
	٥٤٠٠
أرصدة دائنة أخرى	أثاث ١٠٠٠٠
مصروفات إدارية مستحقة ١٠٠	(-) إهلاك ٢٠٠
	٩٨٠٠
	آلات مكتبية ١٠٠٠٠
	(-) إهلاك ٥٠٠
	٩٥٠٠
	آلات صناعية ٤٠٠٠٠
	(-) إهلاك ٧٠٠٠
	٣٣٠٠٠
	أصول متداولة ٩٣٧٠٠
	مدينون ١٢٠٠٠
	بنك ١٢٠٠٠
	صندوق ٨٠٠٠
	مواد أولية ٤٠٠٠
	بضاعة تحت التشغيل ٦٠٠٠
	بضاعة تامة التشغيل ٨٠٠٠
	٥٠٠٠٠
	أرصدة مدينة أخرى
الجملة ١٤٧٧٠٠	إعلان مقدم ٤٠٠٠
	الجملة ١٤٧٧٠٠

تمارين :

(١) فيما يلي أرصدة حسابات دفتر الأستاذ العام لمحلات ليلى للإلكترونيات في ٩٩/١٢/٣١ م

٢٥٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٦٠٠	١٤٠٠٠
مشتريات	عقار	أثاث	بضاعة في ١/١
٥٠٠٠	٣٨٠٠	٢٤٠٠٠	٨٠٠٠
أوراق قبض	مردودات مشتريات	مبيعات	دائنون
٣٩٠٠ إيجار	١٤٠٠٠	٢٨٠٠	١٣٠٠
	أوراق مالية	مردودات مبيعات	مصاريف إعلان
٣٢٥٠	١٢٠٠	٦٢٠٠	٤٠٠٠
إيراد عقار	مصاريف نقل مشتريات	مصروفات عمومية	أوراق دفع
١٦٠٠٠	١٥٠	٣٥٠٠	٣٨٠٠
صندوق	فوائد بنك دائنة	مסحوبات	عمولة وكلاء
١٨٠٠٠	٢٠٠	١٢٠٠	٨٠٠
بنك	أجيو	إيراد أوراق مالية	خصم مكتسب
		٠٠٠	٧٠٠
		رأس المال	خصم مسموح به

وقد تبين عند الجرد ما يلي :

١. أن بضاعة آخر المدة في ٩٩/١٢/٣١ م قدرت بمبلغ ١٩٠٠٠ دينار بينما سعرها في السوق ٢٢٠٠٠ دينار .
٢. إن رصيد ح/ الإيجار متضمن إيجار شهر ٩٩/١٢ م كما تضمنت المصروفات العمومية ٤٤٠٠ ديناراً أجور العمال المدفوعة خلال السنة مع العلم أن الأجور الشهرية تبلغ ٤٠٠ دينار .
٣. هناك كوبونات أوراق مستحقة للمشروع قيمتها ٢٠٠ ديناراً كما أن إيراد العقار الشهري يبلغ ٢٥٠ دينار .

٤. هناك فوائد بنك دائنة أضيفت على الحساب الجاري للمشروع في البنك ولم تسجل بالدفاتر ١٠٠ دينار كما أن هناك فاتورة مستحقة عن مصاريف إعلان لم تدفع بعد قيمتها ٣٠٠ دينار .

المطلوب :

١. إعداد قائمة التسوية .
٢. تصوير ح/ المتاجرة وح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ .
٣. إجراء القيود الجردية اللازمة كما تظهر بدفتر اليومية .
٤. تصوير حسابات الإيجار والمصروفات العمومية وإيراد العقار أو فوائد البنك ورأس المال .

(٢) الأرصدة الآتية استخرجت من دفاتر أنوار بتاريخ ٩٩/١٢/٣١م

١٦٠٠٠	٦٤٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٨٠٠٠
أوراق قبض	مشتريات	بضاعة ١/١	بنك
٨٠٠٠	١٨٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠
أثاث	مردودات مشتريات	أوراق دفع	مصاريف نقل
٣٥٠٠٠	١٨٠٠	٩٠٠٠	١٥٠٠٠
مدينون	مردودات مبيعات	سيارة	عقار
١٦٠٠٠	١٤٠٠	١٢٠٠	٤٥٠٠
مبيعات	عمولة وكلاء بيع	مصاريف نقل مبيعات	مصاريف عمومية
٢٢٨٠	١٦٠٠	٢٨٠٠٠	٢٠٠
خصم مكتسب	خصم مسموح به	مدينون	فوائد بنك دائنة
	٠٠٠	٨٠	٩٠٠
	رأس المال	إيجو	مصاريف إعلان

فإذا علمت أن :

١. قدرت بضاعة ١٢/٣١ بمبلغ ٢٣٠٠٠ دينار .
٢. يستهلك الأثاث بواقع ١٠٪ والسيارات بواقع ٢٠٪ والعقار بواقع ٥٪ سنوياً.

٣. هناك مبلغ ٢٠٠ دينار عمولة مستحقة لأحد وكلاء البيع .
٤. يستحق طرف البنك عمولة قدرها ١٠٠ دينار .

المطلوب :

١. إعداد قائمة التسوية .
٢. تصوير ح/ المتاجرة وح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .
٣. الميزانية العمومية .
٤. إجراء قيود التسويات الجردية اللازمة :

(٣) إليك بعض أرصدة حسابات دفتر الأستاذ لمحلات الطيب الحاج بالخرطوم :

٢١٠٠٠ مدينون ، ٤٠٠٠٠ سيارات ، ٢٢٠٠ مخصص دم. فيها ،
١٠٠٠٠ أثاث ، ١٥٠٠٠ أوراق قبض ، ٢٠٠٠ ديون معدومة ، ٤٠٠٠
مخصص استهلاك أثاث ، ٤٠٠ احتياطي أجيو ، ٥٠٠ ديون معدومة محصلة ،
٨٠٠٠ مخصص استهلاك سيارات .

وعند الجرد تبين ما يلي :

١. أن الديون الجيدة تقدر بمبلغ ١٨٠٠٠ دينار والديون المشكوك في تحصيلها تبلغ ٢٠٠٠ دينار .
٢. يستهلك الأثاث بنسبة ١٠٪ والسيارات بمعدل ٢٠٪ .
٣. تقدر القيمة الحالية لأوراق القبض بمبلغ ١٤٥٠٠ دينار .

المطلوب :

١. بيان كيفية معالجة العمليات السابقة في قائمة التسوية .
٢. إجراء التسويات الجردية اللازمة .
٣. تصوير حسابات المدينين ، ومخصص الديون المشكوك فيها ، ومخصص استهلاك السيارات ، واحتياطي الأجيو .

(٤) ظهرت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة لمحلات الحاج الطيب في ٩٩/١٢/٣١ م :

٢٠٠٠ صندوق ، ٢١٠٠٠ بنك ، ٨٠٠٠ بضاعة ١/١ ، ١٥٠٠٠ أوراق
قبض ، ١٣٢٠٠ أوراق دفع ، ٣٠٠٠٠ ذمم ، ٢٠٠٠٠ مطلوبات ، ٤٥٠٠٠
مشتريات ، ٦٣٠٠٠ مبيعات ، ٥٠٠٠ مهايا ، ١٥٠٠ مردودات مبيعات ، ٨٠٠
خصم مكتسب ، ٢٠٠٠ مردودات مشتريات ، ٦٥٠٠ أوراق مالية ، ١٥٠٠٠
سيارات ، ٣٠٠٠ أثاث ، ٢٦٠٠٠ عقار ، ٢٠٠ فوائد أوراق مالية ، ١٥٠٠
ديون معدومة ، ٢٥٠٠ أ.د.م. فيها ، ١٥٠ صندوق نثرية ، ١٠٠٠ إيراد عقار ،
١٥٠٠ عمولة وكلاء شراء ، ٦٠٠ مصاريف نثرية ، ٣٥٠٠ مسحوبات ،
١٧٠٠ عوائد جمركية ، ١٠٠٠ عمولة وكلاء البيع ، ٧٠٠٠ مصاريف
عمومية ، ٧٠٠ خصم مسموح به ، ٠٠٠ رأس المال .

ونتيجة للجرد الحسابي لمحلات الحاج الطيب في ٩٩/١٢/٣١ م تبين ما يلي :

١. بضاعة ٩٩/١٢/٣١ ، ٣٢٠٠٠ دينار ، والأدوات المكتبية الباقية ٣٠ دينار محسوبة ضمن المصروفات العمومية .
٢. وجود عجز بالنقدية قدره ١٠٠ دينار حمل لحساب الأرباح والخسائر .
٣. إعدام دين قيمته ١٠٠٠ دينار وتقرر تكوين أ.د.م. فيها بنسبة ٥٪ من المدينين .
٤. يستهلك الأثاث والسيارات بمعدل ١٠٪ سنوياً والعقار بواقع ٣٪ سنوياً .
٥. ورد بكشف البنك فوائد لصالح المحل ٦٠٠ دينار ولم تقيد بعد وهناك إيراد أوراق مالية مستحقة قيمته ١٠٠ دينار .

المطلوب :

١. إجراء القيود اليومية اللازمة لإثبات التسويات الجردية السابقة .
٢. تصوير ح/ المتاجرة وح/ الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .
٣. تصوير قائمة تبين المركز الحالي للمحل في ٩٩/١٢/٣١ م .

(٥) استخرجت أرصدة الحسابات التالية من دفاتر أيمن الحاج في ٩٩/١٢/٣١

٢٣٠٠ أوراق قبض	٢٢٠٠٠ دائنون	٤٠٠٠ أثاث	٢٦١٠٠ بنك
٤٠٠ مصاريف نقل المبيعات	٢٠٥٠ أوراق دفع	٣٥٠٠٠ مدينون	٧٠٠ مصاريف نقل
٥٧٥٠٠ بضاعة ١/١	٣٠٠ ديون معدومة	٩٠٠٠٠ مبان	٤٨٠٠٠ أراض
١٠٠٠ مخصص استهلاك أثاث	٤٠٠٠ خصم د.م. فيها	١٣٠٠ خصم مكتسب	١٥٥٠ خصم مسموح به
٧٠٠٠ آلات	٤٩٠٠ صندوق	١٣٥٠٠٠ مبيعات	١٠٧٠٠ مشتريات
٦٠٠٠ مصروفات عمومية	٢٥٠٠ إيجار المبنى	٢٠٠٠ مخصص أ. آلات	٢٠٠٠٠ قرض
٤٨٥٠ مرتبات	٢٠٠ إيجار مقدم	٣٥٠ تأمين سرقة	١٣٠٠٠ مسحوبات
		٢٠٠٠٠ مخصص أ. المبنى	١٠٠ تأمين سرقة مدفوع مقدماً

وقد تبين أثناء القيام بالجرد ما يلي :

١. بضاعة ٩٩/١٢/٣١ م ٦٢٢٠٠ دينار تكلفة ، ٦٢٥٠٠ دينار سعر السوق.
٢. الديون المعدومة ٦٠٠ دينار وتقرر عمل مخصص للديون المشكوك فيها ١٠٪ من المدينين .
٣. تشمل المصروفات العمومية مبلغ ٤٠٠ دينار قسط تأمين على حياة أيمن.
٤. إيجار جزء من المبنى سنوي ٣٠٠٠ دينار . وتأمين مقدم ١٥٠ ديناراً ومرتبات مستحقة ٤٠٠ دينار .
٥. تستهلك الآلات بنسبة ٢٠٪ والأثاث بنسبة ١٠٪ .

المطلوب :

١. إجراء القيود اللازمة لإثبات التسويات الجردية في دفتر اليومية .
٢. تحديد نتيجة الأعمال وتصوير الميزانية في ٩٩/١٢/٣١.

(٦) ظهرت أرصدة الحسابات التالية بدفاتر أبي بكر الحاج في ٩٩/١٢/٣١ م :

٥٠٠٠ أوراق دفع	٤٨٠٠٠ مدينون	٢٠٠ تأمين الهاتف	٣٩٠٠ د.م. فيها
٢٥٠٠ صندوق	٣٩٦٠٠ مصروفات عمومية	١٢٩٠٠٠ مشتريات	٦٠٠٠ مردودات مشتريات
٣١٠٠ خصم مكتسب	٨٠٠ تأمين	٥٨٢٠٠ دائنون	٧٩٠٠٠ آلات
٤٧٠٠٠ بضاعة	١٢٥٠٠ مخصص أ. أثاث	٤٤٠٠ مصاريف إعلان	٥٧٠٠ مردودات مبيعات
١٩٠٠ خصم مسموح به	١٦٠٠ ديون معدومة	١٧٠٠٠ بنك دائن	٢٣٠٠٠ مرتبات
٣٧٥٠٠ أثاث	١٤٠٠٠ مخصص أ. آلات	٣٦٣٠٠ مسحوبات	٣٦٠٠ أوراق قبض
١٩٥٠٠٠ مبيعات	١٢٠٠ مصاريف نقل مشتريات	٠٠٠ رأس المال	

وقد تبين أثناء الجرد ما يلي :

١. قدرت البضاعة في ٩٩/١٢/٣١ ٤٢٥٠٠ دينار تكلفة ، ٤٦٢٠٠ دينار بسعر السوق .
٢. مرتبات مستحقة بلغت ٦٠٠ ديناراً ومصروفات عمومية مستحقة ٨٠٠ ديناراً كما تقرر توزيع مصاريف الإعلان عن سنتين بالتساوي (١٩٩٩ ، ٢٠٠٠) .
٣. بوليصة تأمين في ٩٩/٤/١ وأن القسط السنوي قد دفع في هذا التاريخ .
٤. تستهلك الآلات بنسبة ٢٠٪ والأثاث بنسبة ١٠٪ .
٥. بلغت الديون المعدومة عن السنة ٣١٠٠ دينار وتقرر تكوين د.م. فيها ٥٪ .

المطلوب :

١. إعداد قائمة التسوية في ٩٩/١٢/٣١ م .
٢. تصوير حـ/ الديون المعدومة وحـ/ مخصص الديون المشكوك فيها ، وحـ/ التأمين ضد السرقة والحريق وحـ/ مخصص استهلاك الآلات .
٣. تصوير حـ/ المتاجرة وحـ/ الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .

(٧) الأرصدة التالية مستخرجة من سجلات شركة رغدة الصناعية في ٩٩/١٢/٣١ م (بالدينارات) :

٩٠٠٠	مشتريات مواد خام	٢٠٠٠	مواد خام أول المدة	٨٠٠٠	أجور عمال صناعيين
٣٠٠٠	بضاعة جاهزة أول المدة	٤٠٠٠٠	مبيعات	١٥٠٠	مصروفات بيع
١٥٠٠	مصروفات إدارية	١٠٠٠	مصروفات مالية	٥٠٠	إعلانات تجارية
١٠٠٠٠	أراض ومبان	٩٠٠٠	آلات	٧٠٠٠	سيارات
٢٠٠٠	أثاث	٤٠٠٠	عملاء	٦٠٠٠	موردون
٢٥٠٠	أوراق قبض	١٥٠٠	أوراق دفع	٧٠٠٠	بنك جاري
١٥٠٠	صندوق	١٠٠٠	مصاريف صناعية أخرى	٥٠٠	إيراد عقار
٢٠٠٠	مردودات مبيعات	٢٠٠٠	مسحوبات	٥٠٠	خصم مسموح به
١٠٠٠	خصم مكتسب	؟؟؟	رأس المال		

وعند الجرد اتضح أن المواد الخام بالمخازن ٣٠٠٠ والبضاعة الجاهزة قيمتها ٤٠٠٠ .

المطلوب :

١. إعداد حساب التشغيل عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .
٢. إعداد حساب المتاجرة عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .
٣. إعداد حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .
٤. تصوير قائمة المركز المالي كما يظهر يوم ٩٩/١٢/٣١ م .

(٨) ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة المستخرج من دفتر الأستاذ العام لإحدى المنشآت التجارية في ٩٩/١٢/٣١ م :

١٠٠٠٠٠ أراض ، ٥٠٠٠٠٠ ذمم ، ٢٠٠٠٠٠ أوراق دفع ، ٤٠٠٠٠٠
مطلوبات ، ٢٠٠٠٠٠ مبان ، ١٥٠٠٠٠ بنك ، ٢٠٠٠٠٠ أثاث ، ١٠٠٠٠٠
مسحوبات ، ٢٢٠٠٠٠٠ رأس المال ، ٣٦٠٠٠٠٠ مبيعات ، ٢٠٠٠٠٠
مخزون ٩٩/١/١ م ، ٢٨٠٠٠٠٠ مشتريات ، ٥٠٠٠٠٠ مردودات المشتريات ،
١٠٠٠٠٠٠ مردودات المبيعات ، ٢٠٠٠٠٠٠ مصاريف عمومية ، ١٠٠٠٠٠٠
مصاريف بيع .

فإذا تبين لك عند الجرد أن مخزون آخر المدة قدر بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ على
اساس سعر التكلفة و ٣٥٠٠٠٠٠ على أساس سعر السوق . (السعر بالدينار) .

المطلوب :

١. تصوير حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م .
٢. تصوير الميزانية في ٩٩/١٢/٣١ م .

(٩) ظهرت الأرصدة الآتية في ميزان المراجعة الذي أعد في ٩٩/١٢/٣١ م
لإحدى المنشآت الصناعية السودانية (المبالغ بالدينار) .

مخزون أول المدة :

١٠٠٠٠٠٠ مواد أولية ، ٢٠٠٠٠٠٠ غير تامة الصنع ، ٣٠٠٠٠٠٠ تامة
الصنع ، ٣٠٠٠٠٠٠٠ مشتريات مواد أولية ، ٢٠٠٠٠٠٠ مشتريات مواد تامة
الصنع ، ٢٠٠٠٠٠٠٠ مرتبات وأجور صناعية ، ٣٠٠٠٠٠٠٠ إيجار المصنع ،

٤٠٠٠٠٠ استهلاك المصنع ، ٥٠٠٠٠٠ تأمين على المصنع ، ٢٠٠٠٠٠
مصاريف نقل للداخل ، ٩٥٠٠٠٠٠ المبيعات ، ٦٠٠٠٠٠٠ مصاريف عمومية ،
٤٠٠٠٠٠٠ مصاريف مالية ، ٥٠٠٠٠٠٠ إيرادات متنوعة ، ٢٠٠٠٠٠٠ مبان ،
٣٠٠٠٠٠٠ آلات ، ٦٠٠٠٠٠٠ ذمم ، ٤٠٠٠٠٠٠ بنك ، ٤٠٠٠٠٠٠ رأس المال ،
١٥٠٠٠٠٠ مطلوبات ، ٥٠٠٠٠٠٠ أوراق دفع .

فإذا علمت أن مخزون آخر المدة قدر على النحو التالي :
بضاعة تامة الصنع ٥٠٠٠٠٠٠ ، مواد أولية ٢٠٠٠٠٠٠ ، بضاعة غير
تامة الصنع ٣٠٠٠٠٠٠ .

المطلوب :

أولاً : تصوير الحسابات الختامية الآتية عن السنة المنتهية في ٩٩/١٢/٣١ م

١. حساب التشغيل .
 ٢. حساب المتاجرة .
 ٣. حساب الأرباح والخسائر .
- ثانياً : تصوير الميزانية العمومية في ٩٩/١٢/٣١ م .

(١٠) فيما يلي ميزان المراجعة لمنشأة ليلي لخدمة وصيانة السيارات
(بالدينار) :

نقدية ٧٩٥٦ ، حسابات المدينين ٥٥٠ ، أوراق القبض ١٤٤٠ ،
مصرف إيجار مقدم ١٢٠٠ ، أثاث ١٤٠٠ ، معدات وآلات ١٨٠٠ ، حسابات
الدائنين ٣٢٠٠ ، رأس المال ٧٤٠٠ ، المسحوبات ٥١٩ ، إيرادات ٧٤٦٥ ،
مهايا وأجور ٣٠٠٠ ، مياه ونور .

فإذا علمت الآتي :

١. في ٩٩/٦/١ م دفعت المنشأة إيجاراً مقدماً عن ثلاثة أشهر .
٢. يتضمن رصيد حساب الإيرادات مبلغ ١٦٥ تم تحصيله من أحد العملاء مقابل خدمات إصلاحية وصيانة سيارتين لم يتم إصلاحهما بعد .

٣. يقدر العمر الافتراضي للأثاث المشتري في أول يونيو بعشر سنوات وقيمة الخردة في نهاية الفترة ٢٠٠ دينار .
٤. اشترت المنشأة معدات وآلات في ١٩/٦/٩٩م ويقدر عمرها الإنتاجي بست سنوات ، ويمكن التعاضي عن قيمتها في نهاية الفترة .
٥. مصروف الأجور المستحق في ٣٠/٦/٩٩ ١٥٠ ديناراً .
٦. ورقة القبض التي تظهر في ميزان المراجعة تحمل فائدة ٥٪ وقد استلمتها المنشأة من أحد العملاء في ١٠/٦ وتستحق بعد شهر .
٧. الفترة المحاسبية مدتها شهر واحد .

المطلوب :

١. إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات التسويات في نهاية الفترة المحاسبية .
٢. إعداد ورقة عمل القوائم المالية .
٣. إعداد قائمة للدخل عن شهر يونيو والميزانية كما تظهر في ٣٠/٦/٩٩م .
٤. إجراء قيود إقفال الحسابات في نهاية الفترة .
٥. تصوير جميع حسابات الأستاذ لمنشأة ليلي وتحويل قيود التسويات وقيود الإقفال إلى الحسابات المختصة بالأستاذ .
٦. إعداد ميزان المراجعة في ٣٠/٦ بعد الإقفال .

الباب الثاني

الاقتصاد العام

مفهوم الاقتصاد العام

تعريف الاقتصاد العام :

يقصد بالاقتصاد العام مجموعة الأنشطة المتعلقة بحصول الدولة على دخلها وإنفاق ذلك الدخل في تمويل الخدمات العامة التي تشبع الحاجة العامة . فالحكومة عندما تقوم بتحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من الموارد لتتفققها في إنتاج أو شراء السلع والخدمات العامة مثل التعليم والصحة ، إنما تمارس مجموعة من الأنشطة يطلق عليها اسم الاقتصاد العام كما يطلق عليها أحياناً اسم المالية العامة .

فالاقتصاد العام أو المالية العامة هي العلم الذي يهتم بدراسة المبادئ التي تحكم النشاط المالي للدولة ووسائلها في إشباع الحاجات العامة وإحداث الآثار المطلوبة في الاقتصاد القومي .

الهدف من نشاط الاقتصاد العام (المالية العامة) :

هو تمويل إنتاج أو شراء الخدمات العامة التي تشبع الحاجات العامة . بيد أن نوع وكم هذه الخامات العامة غالباً ما يختلف من دولة لأخرى أو من نظام إلى نظام . حيث يقل دور الاقتصاد العام في تقديم الخدمات العامة وإشباع الحاجات العامة في النظام الرأسمالي ، ويزداد ذلك الدور في دولة التوجه الاشتراكي .

إن السبب في قيام الدولة بالاضطلاع بمسئولية إشباع الحاجات العامة هو عجز الأفراد عن هذا الإشباع على الوجه الأكمل أو وجود مشقة في الإشباع . فالأفراد لا يستطيعون بمفردهم تلبية كل حاجاتهم من تعليم وصحة وبناء للطرق .

لهذا كان على الدولة أن تقوم بهذا الدور بل عليها أحياناً أن تقوم بإشباع الحاجات الخاصة كما هو الحال في توفير الأدوية والأطعمة في حالات الكوارث . كما تساهم الدولة بتقديم الدعم لبعض الخدمات مثل الكهرباء والمياه والمواصلات والخبز وخلافه .

إن إشباع الدولة للحاجات العامة يتم بتوفير السلع والخدمات التي يتم استهلاكها بصورة جماعية أو فردية .

والسلع والخدمات الجماعية هي التي تتميز بأن استهلاكها بواسطة فرد معين لا ينقص من نوعها أو كميتها مثل البث التلفزيوني أو البث الإذاعي ، وأن استهلاكها لا يشترط فيه دفع الثمن .

أما السلع الفردية فغالباً ما تكون قيمة يباح استهلاكها لكل من يقوم بسداد ثمنها ويمنع من لا يقوم بسداد الثمن مثل الكهرباء والمياه والتلفونات والمواصلات وغيرها . وإن مسؤولية الحكومة في إشباع الحاجات العامة الجماعية أو الفردية لا يعني بالضرورة قيامها بإنتاج هذه السلع والخدمات اللازمة لهذا الإشباع ، إنما تقوم بشرائها من منتجين آخرين . فلا يشترط مثلاً بناء مصنع لصناعة ملابس وأحذية الجنود إنما عليها أن توفر الأموال اللازمة لتمويل شرائها من أي منتج .

نشأة الاقتصاد العام وتطوره :

يعد الاقتصاد العام من العلوم الحديثة نسبياً فهو لم يكن معروفاً في عهد الاقطاع والملكية المطلقة حيث لم يكن هناك فرق بين مالية الدولة ومالية الحاكم حيث كان يقوم الحاكم بالاستيلاء على كل الموارد وينفق منها على مصالح الدولة كما ينفق على أولاده وأسرته . إلى أن جاء نظام الاقتصاد الحر فاقرّ مبدأ فصل مالية الدولة عن مالية الحاكم وعن مالية الأفراد .

وفي عام ١٧٧٦م حدد آدم سميث أوجه نفقات الدولة وحصرها في توفير الخدمات العامة كالتيعليم والصحة والأمن والدفاع وإنشاء الطرق وحفر القنوات كما حدد أوجه التمويل وحصرها في الضرائب والقروض .

كذلك سارت الثورة الصناعية في إنجلترا وثورة الحرية في فرنسا في اتجاه حصر دور الدولة في تقديم الخدمات العامة وتهيئة البيئة الصالحة للقطاع الخاص للعمل والإنتاج ، لاعتقادهما أن الأشخاص أقدر من الدولة على الإنتاج، وأن جل نفقات الدولة تذهب للاستهلاك .

قاد بعض الاقتصاديين المحدثين أمثال دالتون وكنز حملات على أفكار الاقتصاديين الكلاسيك حول تحجيم دور الدولة وحصره في الخدمات الأساسية . ومن ثم بدأت معظم الدول التدخل في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وازداد حجم الخدمات العامة التي تقدمها الدولة وزاد بالتالي حجم نفقاتها .

الاقتصاد العام في الدولة الإسلامية :

ظل الإنفاق على المصالح العامة طوال عهد الرسول ﷺ وخلافة سيدنا أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) وفقاً على الأفراد . وكان الناس يرهنون أنفسهم وأموالهم في سبيل الله ونصرة الإسلام وكانت الجيوش والوفود والرسول تمويل من نفقة الأفراد . حيث لم تفرض الزكاة والغنائم إلا في دولة المدينة وقد ارتبطت مشروعية فرضها بأوجه إنفاق معينة . لقد كان دافع الناس على الإنفاق هو ما ورد في العديد من الآيات القرآنية :

﴿ انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذالكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ .

وما ورد في أحاديث الرسول ﷺ إذ قال : عن أبي سعيد الخدري عن الرسول ﷺ (من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له) .

ولما اتسعت وظائف الدولة في عهد سيدنا عمر رضي الله عنه قرر وضع الترتيبات اللازمة لتنظيم مالياتها . فأنشأ بيت المال ورتب النفقات بما يضمن العطاء غير المنقطع للجند القائمين على الثغور والتصرف الدائم لمهام الدولة وحفظ أمنها وتنمية ثرواتها بما يضمن نصيباً منها للأجيال القادمة .

ونظر في الموارد وقرر فرض الخراج على أراضي العراق بعد أن أوقفها لصالح أهلها بدلاً من توزيع أربع أخماسها على المجاهدين فضمن بذلك إيراداتاً ثابتاً للدولة . ثم أمر بأن يتولى ديوان بيت المال أمر تقدير ورصد إيرادات الدولة وصرفها من غير إسراف ولا تقتير ودفعها في وقتها لا تأخير ولا تأخير .

وقرر فتح باب الاجتهاد للنظر في مشروعية فرض موارد أخرى غير مورد الزكاة لمقابلة هذه النفقات المتزايدة شريطة أن يكون الإنفاق مشروعاً وفي مصلحة الأمة ، وأن تكون الجباية بقدر استطاعة الأفراد على الوفاء بها ، وأن تكون الفريضة في حدود الحاجة .

أسئلة :

١. عرف الاقتصاد العام وبين أهدافه .
٢. تكلم عن التطور التاريخي الذي مرّ به الاقتصاد العام .
٣. ما رأيك في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ؟
٤. ما الهدف من وجود الحكومة ؟
٥. كيف كان يتم الصرف على مصالح الأمة في عهد الرسول (ص) ؟
٦. من أول من وضع نظاماً مالياً للدولة الإسلامية ؟

الاقتصاد العام وعلاقته بالمالية الخاصة

المالية العامة والمالية الخاصة :

تشبه المالية العامة (الاقتصاد العام) المالية الخاصة في أن كلا منهما يسعى في الحصول على الدخل وأن كلا منهما ينفق دخله في إشباع الحاجات ولكنهما يختلفان في مكونات هذا الدخل وهذا الإنفاق وفي طريقة الحصول على الدخل وفي كيفية إنفاقه . كما يختلفان في طبيعة الحاجات التي يسعيان لإشباعها. أي أنهما يتفقان في الشكل ويختلفان في الجوهر .

إن الهيكل العام للمالية العامة للدولة يتألف من جانب الموارد من الضرائب والرسوم ومن عائدات ممتلكات الدولة (الدومين) وتتألف النفقات من مرتبات وأجور العاملين ومن تكاليف تسيير الخدمات العامة وتكاليف المشروعات الاستثمارية والتنمية .

أما دخل الأفراد والهيئات الخاصة فإنه يتكون من عائدات مبيع السلع والخدمات كما تتألف النفقات من تكاليف شراء الأصول والمواد ووسائل تحقيق الدخل من خدمات وأجور وغيرها .

تستند مالية الدولة على سلطة الإيجار وقوة الالتزام التي تملكها الدولة حيث تسن القوانين لفرض الضرائب والرسوم وإجبار الناس على دفعها أما القطاع الخاص فلا يملك سلطة الإيجار ولا يستطيع الحصول على الدخل إلا بالاتفاق أو التراضي . كما أن مالية الدولة تهدف لتحقيق الفائدة الاجتماعية وإشباع الحاجات العامة بينما تهدف المالية الخاصة إلى تحقيق الأرباح وإشباع الحاجات الخاصة .

الاقتصاد العام وعلم الاقتصاد :

الاقتصاد العام فرع من علم الاقتصاد وإن تفرد كل منهما بخصائصه وقواعده . فالإقتصاد العام يدور حول دراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع ومعرفة الآثار التي تنجم عن تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات العامة . ويستخدم في ذلك النظريات الاقتصادية كما تستخدم أساليب التحليل المالي لمعرفة أثر تحصيل الموارد وتنفيذ النفقات وأثر قرارات الحكومة المتخذة في هذا الصدد .

إن التأثير المتبادل بين النفقات والإيرادات العامة والإنفاق والدخل القومي يقوي الصلة بين الاقتصاد العام والاقتصاد . ويجعل كل منهما يسعى في تحقيق أهداف الطرف الآخر .

فعندما يتم من خلال ممارسة نشاط الاقتصاد العام دفع أو خفض الضرائب وخفض أو زيادة النفقات العامة إنما يتحقق هدف الاقتصاد في معالجة قضايا توزيع الدخل وحالات التضخم مثلاً .

الاقتصاد العام والقانون :

إن علاقة مالية الدولة بالقانون تتبع من كون التصرفات المالية للدولة لا بد أن تتم في إطار قانوني . ففرض الضرائب واقتراض الأموال وكذلك ربط النفقات العامة وتنفيذها لا يتم إلا وفقاً لضوابط وإجراءات قانونية بل أن الموازنة العامة للدولة نفسها تعتبر قانوناً مالياً لضبط حركة النشاط المالي للدولة خلال فترة زمنية مقبلة .

الاقتصاد العام والسياسة :

فعلم السياسة يهتم بدراسة وظائف الدولة وأنظمة الحكم المختلفة وعلم المالية يهتم بإدارة أموال الدولة وتسيير وظائفها في ظل تلك الأنظمة المختلفة . ومن الجانب الآخر يؤدي الاقتصاد العام دوراً مؤثراً في الأنظمة السياسية فيزيل الحكومات ويجري الإصلاحات في الأنظمة . وكثير من الثورات الإصلاحية التي حدثت كان السبب الأساسي لقيامها هو المشكلة المالية . وفقدان ثقة الشعب في الحكومات يأتي من سوء إدارة الأموال العامة أو عجز الحكومات عن تقديم الخدمات العامة .

الاقتصاد العام والاجتماع :

لا شك في أن تحصيل موارد الدولة وتنفيذ نفقاتها يحدث أثراً اجتماعية إلى جانب آثارها الاقتصادية سواء رغبت الدولة في ذلك أم لم ترغب . فتحصيل الضرائب والرسوم لا بد أن يقلل من دخول العاملين فيقللون استهلاكاتهم أو مدخراتهم واستثماراتهم . وكذلك تنفيذ النفقات لا بد أن يزيد من

دخول بعض الطبقات الاجتماعية فيزيدون من استهلاكهم وقد يدخرون منها حتى لو لم تقصد الدولة من تحصيل الضرائب إلا تحقيق الموارد ولو لم تقصد من تنفيذ النفقات إلا إشباع الحاجات العامة .

إن من أولى أسباب تدخل الدول في الحياة الاقتصادية هو تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كمحاربة البطالة وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود وإزالة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية أو تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي .

النفقات العامة

(١) النفقة العامة وإشباع الحاجات العامة :

تقوم الدولة بإنفاق دخلها في توفير الخدمات العامة التي لا يتم توفيرها عن طريق آليات السوق . فخدمات الأمن مثلاً لا يتم توفيرها في الأسواق وانقطاع الأمن يوماً واحداً ربما يؤدي إلى كارثة في المجتمع . لذا لا بد للدولة بأن تقوم بمثل هذه الخدمة ولا تخضعها لمبدأ الاستبعاد أي لا تستبعد أي شخص من الانتفاع بها حتى ولو لم يساهم في دفع تكلفة تمويلها أو انتاجها . بيد أن هناك نوعاً آخر من الخدمات العامة كالتعليم والصحة ورعاية العجزة واليتامى يمكن أن يتم تحقيقها عن طريق آليات السوق إلا أن الإمكانيات المالية للأفراد قد لا تمكنهم من شرائها أو أن السوق لا توفرها بالكميات الكافية . لذا أصبح لزاماً على الحكومة أن تضطلع بها أيضاً . لذا كان لزاماً على الدولة أن تتفق على كل هذه الأنواع من الخدمات . وأن وسيلة الدولة في ذلك هي سياستها المالية وأدواتها هي الموارد والنفقات . فالصلة بين الاقتصاد العام والاجتماع لا تنفصم أبداً .

الاقتصاد العام والعلوم الأخرى :

كذلك هناك صلة بين الاقتصاد العام وعلم الإحصاء وعلم المحاسبة والعلاقات الدولية وغيرها . حيث يتم استخدام بيانات كل علم في التخطيط للمالية العامة .

الأسئلة :

١. بين الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة .
٢. وضح العلاقة التي تربط بين علم الاقتصاد العام وعلم الاقتصاد .
٣. اذكر الصلة بين القانون والاقتصاد العام .
٤. تؤدي المالية العامة دوراً أساسياً في تقريب الفوارق بين طبقات المجتمع وضح ذلك .
٥. إن تفاقم المشكلة المالية قد يؤدي إلى سقوط الحكومات اشرح ذلك .

تعريف النفقة العامة :

هي مبلغ من النقود أو سلعة عينية قابلة للتقويم بالنقود تقوم بدفعه شخصية عامة (أحد أجهزة الدولة) بقصد تحقيق حاجة عامة. ولها ثلاثة أركان :

الركن الأول للنفقة العامة أن تكون نقداً . فالدولة تقوم بدفع مرتبات الموظفين وأجور العاملين نقداً للحصول على خدماتهم . وقد تقوم بدفع بعض النفقات في صورة عينية حيث توزع بعض السلع الأساسية بالمجان لبعض المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود أو تقوم بتقديم الدعم للموظفين والعاملين في صورة سكن أو بطاقة ترحيل وخلافه . ولكن هذه النفقات العينية يمكن تقويمها بالنقد .

الركن الثاني للنفقة العامة هي صدورها من شخصية عامة . ويقصد بالشخصية العامة : الدول ، الحكومات المركزية ، حكومات الأقاليم ، الهيئات ، المؤسسات ، الوزارات ، المصالح ، الجامعات وغيرها من الوحدات التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة .

الركن الثالث للنفقة العامة هو أن يكون الهدف من دفعها تحقيق مصلحة عامة كبناء المدارس والمستشفيات وتعبيد الطرق . بيد أن الأموال التي يدفعها بعض الأفراد في بناء المستشفيات أو المدارس أو تلك التي تساهم بها مجموعة من المواطنين في صورة عون ذاتي لا تعتبر نفقة عامة طالما صدرت من شخصية طبيعية حتى ولو كان الهدف منها هو تحقيق مصلحة عامة . ولا بد أن يكون هدف النفقة العامة وغايتها هو تحقيق الحاجات العامة لا الحاجات الخاصة لفرد معين أو لبعض الأفراد .

تزايد النفقات العامة :

تزيد النفقات العامة للدولة بزيادة حجم الخدمات وبتحسين مستوياتها فكلما زاد التقدم الاقتصادي في الدولة زادت خدماتها ، وبالتالي نفقاتها . إن هذه الزيادة في النفقات العامة أصبحت ظاهرة عامة في كل الدول وأصبحت هذه الزيادة مطردة كلما ارتفع مستوى المعيشة . غير أن ظاهرة تزايد النفقات العامة تلك قد لا ترجع في كل الأحوال إلى زيادة الخدمات العامة أو الإشباع العام فقط، إنما قد ترجع أيضاً إلى أسباب ظاهرية لا تؤدي إلى زيادة الإشباع العام (سيأتي توضيحها فيما بعد) .

إذن هناك أسباب حقيقية وأخرى ظاهرة لزيادة النفقات العامة .

الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة :

١. الأسباب الاقتصادية :

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لكسر شوكة القطاع الخاص والحد من احتكاراته وسيطرته على الموارد أو الاطلاع بالعديد من المشروعات لسد النقص وكلما زاد التدخل من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي زادت نفقاتها العامة فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة مواردها التي تقتطع منه ويشجعها ذلك لزيادة إنفاقها . وإن زيادة الإنفاق العام وعلى وجه الخصوص الإنفاق الإنتاجي من شأنه زيادة الدخل القومي حيث هناك علاقة تبادلية بين زيادة الإنفاق العام وزيادة الدخل القومي .

٢. الأسباب الاجتماعية :

كلما زاد عدد السكان زادت الحاجة لمزيد من الخدمات لتلبية الحاجات لهذا العدد الزائد فيؤدي ذلك لزيادة حقيقية في النفقات العامة . كذلك يؤدي التطور الاجتماعي إلى المطالبة بزيادة الخدمات وتحسين نوعيتها . ففي المجتمعات الحضرية تزداد النفقات بمعدل أكبر من المجتمعات الريفية نتيجة لارتفاع تكاليف الخدمات في المدن وتطور الوعي الاجتماعي في الحضر عنه في الريف .

٣. الأسباب السياسية :

تزيد النفقات الحقيقية بانتشار المبادئ والنظم الديمقراطية حيث توجه مرافق الدولة لخدمة أفراد المجتمع . كما تزداد النفقات بسعي الحزب الحاكم لإرضاء أنصاره بإقامة العديد من المشروعات في مناطق نفوذه أو لإرضاء ناخبيه .

٤. الأسباب الإدارية :

تزيد النفقات العامة نتيجة لترهل الجهاز الحكومي وزيادة عدد الموظفين وقيام العديد من الوزارات والمصالح والإدارات الضرورية وغير الضرورية .

٥. الأسباب المالية :

قد تؤدي زيادة الإيرادات عن القدر اللازم لتغطية النفقات القائمة وتحقيق فائض منها إلى تشجيع الحكومة والإدارات التابعة لها لزيادة نفقاتها العامة . كما قد يشجعها سهولة الحصول على القروض للتوسع في إنفاقها .

٦. الأسباب العسكرية :

إن ارتفاع النفقات العسكرية في كل الدول قد أصبحت ظاهرة عامة تستنزف موارد الدولة بسبب التقدم الفني في صناعة الأسلحة والمعدات الحربية .

فالحرب تستنزف موارد ضخمة قد تصل إلى نصف الموازنة العامة للدولة. وتظل نفقات الحرب مرتفعة لفترة طويلة بعد نهاية الحرب لإصلاح ما خلفته وما أفسدته من خراب ودمار وما يترتب عليها من تقديم للإعانات والمساعدات للمصابين ومن تعويضات لعائلات القتلى والأسرى واللاجئين .

وترتفع الأسعار زمن الحرب نتيجة لتدهور قيمة العملة الوطنية أثناء الحرب كنتيجة لهروب الأموال خارج الحدود أو كنتيجة لزيادة عبء الدين الخارجي خاصة في الدول النامية التي تلبي حاجاتها من المعدات العسكرية عن طريق الاقتراض من الدول الكبرى .

الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة :

وهذا يعني زيادة الأرقام الحسابية دون أن تقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات أو مقدار الإشباع الذي يحصل عليه أفراد المجتمع .
وتتمثل هذه الأسباب في :

١. انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية .

٢. تغيير طريقة الحسابات القائمة .

٣. التوسع الإقليمي للدولة .

تلك الأسباب أعلاه تؤدي إلى تضخيم الأسباب ظاهرياً ولا تؤدي إلى زيادة الخدمات التي تقدمها الدولة . فعندما تنخفض قيمة العملة الوطنية وترتفع

الأسعار تزيد تكلفة الخدمات ولا يزيد حجمها . وكذلك عند تغيير طريقة الحسابات من الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية مثلاً لا تزيد حجم الخدمات .

وكذلك الحال عندما تقسم الدولة إلى أقاليم أو تدمج الأقاليم بعضها في بعض قد لا يزيد حجم الخدمات .

النتائج المترتبة على ظاهرة زيادة النفقات العامة :

يترتب على زيادة النفقات العامة زيادة الإيرادات اللازمة لتمويلها . كما يترتب على ذلك تغيير هيكل الإدارات وتعدد مصادرها .

لقد كان الاعتماد الأكبر في الماضي مرتكزاً على العائد من ممتلكات الدولة كالأراضي الزراعية والمؤسسات أو ما يطلق عليه الدوميين . أصبحت الضرائب تشكل الآن المصدر الرئيس للإيرادات وأصبحت القروض تشكل مورداً إضافياً تلجأ إليه معظم الدول عند الحاجة إلى تمويل إضافي .

تقسيم النفقات العامة :

تقسم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات بعضها إداري وبعضها وظيفي وبعضها نوعي وبعضها اقتصادي .

١ . التقسيم الإداري للنفقات العامة :

تقسم النفقات العامة على أساس الجهة الإدارية التي تقوم بالإنفاق . فيحدد لكل وزارة أو مصلحة قدراً معيناً من النفقات وكذلك لكل قسم أو إدارة داخل المصلحة . ويعاب على هذا التقسيم أنه لا يمكن من معرفة إجمالي النفقات حسب موضوعها ولا يمكن تحليلها والوقوف على تطورها .

٢ . التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

يقوم هذا التقسيم على أساس الوظائف الرئيسة للدولة أو الخدمات التي تنفق الدولة أموالها في سبيل أدائها كالتعليم والصحة والدفاع والأمن والشئون الخارجية بغض النظر عن الوحدة الإدارية التي تؤدي هذه الوظيفة أو الخدمة . إذ ترصد اعتمادات للتعليم واعتمادات للصحة واعتمادات

للأمن وهكذا ومن مميزات هذا التقسيم سهولة تحليل النشاط الحكومي وتتبع التغيرات التي تحدث فيه وتطور النفقات في كل وظيفة .
٣. التقسيم النوعي للنفقات العامة :

يعتبر هذا التقسيم مكماً للتقسيم الإداري حيث تصنف النفقات في كل وحدة إدارية (وزارة أو مصلحة) تصنيفاً نوعياً مثل نفقات الأجور ونفقات المرتبات ونفقات شراء الوقود والقوى المحركة ونفقات الأدوات الكتابية ونفقات الصيانة ... الخ . وميزة هذا التقسيم النوعي هي تسهيل مهمة المراقبة المالية وكشف الأخطاء أو التلاعب إلى جانب أنه يلزم الوحدات المختلفة بعدم التجاوز في الصرف والتقيّد بالاعتماد المرصود للنفقة المعينة .

٤. التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة :

أ) تقسيم النفقات من حيث دوريتها :

- نفقات عادية أو جارية وهي التي تتكرر سنوياً مثل المرتبات والأجور .

- نفقات غير عادية أو رأسمالية وهي التي لا تتكرر كل عام بصفة منتظمة مثل نفقات رصف الطرق وبناء المصانع التي تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي .

ب) تقسيم النفقات من حيث إنتاجيتها :

يقول البعض : إن النفقات المنتجة هي التي تخلق السلع المادية وتدر عائداً للدولة وإن النفقات غير المنتجة هي النفقات الإدارية لتسيير المرافق الحكومية ولكن الأصوب أن نقول كل نفقة يحسن توجيهها تعد منتجة وكل نفقة يساء استخدامها تعتبر غير منتجة .

ج) تقسيم النفقات من حيث الأغراض :

مثل النفقات الإدارية ، الاجتماعية ، الاستثمارية ، الحربية ، التحويلية وغيرها .

د) تقسيم النفقات من حيث طبيعتها إلى :

نفقات تسييرية ، نفقات تحويلية ، نفقات استثمارية .

أسئلة :

١. عرف النفقة العامة وبين أركانها .
٢. ما دور النفقة العامة في إشباع الحاجات العامة ؟
٣. ما الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة ؟
٤. اشرح الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة .
٥. ما التقسيمات الرئيسة للنفقات العامة ؟
٦. ما معنى التقسيم النوعي للنفقات العامة ؟
٧. ما التقسيم المتبع في السودان للنفقات العامة ؟
٨. ما مميزات التقسيم الوظيفي للنفقات العامة ؟
٩. بين مدلول النفقة المنتجة والنفقة غير المنتجة .

الإيرادات العامة للدولة

تنقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات ضريبية وتضم الضرائب بكل أنواعها وإيرادات غير ضريبية وتشمل الرسوم والأرباح وغيرها . سنتناول كل منها بشئ من التفصيل .

الإيرادات الضريبية :

تعرف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الممول ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقاً لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة وقد تستخدمها السلطة لتحقيق أهداف معينة .

القواعد الأساسية للضرائب :

١. المساواة : أي توزيع العبء الضريبي على المواطنين بحسب القدرة على الدفع .
٢. اليقين : يعني إعلام وتيقن الممول بمقدار الضريبة وميعاد سدادها .
٣. الملاءمة : يقصد بها اختيار أكثر الطرق وأنسب الأوقات لملاءمة لسداد الضريبة . فالضريبة الزراعية تدفع وقت الحصاد وعروض التجارة لا تؤدي إلا بعد مرور عام على النصاب .
٤. الاقتصاد : ويعني تنظيم الضرائب بطريقة تكفل أقصى درجات الوفرة في الحصيلة والقلّة في تكاليف الجباية بالإضافة إلى عدم إحداث آثار ضارة على دافعها وعلى الاقتصاد القومي .

عناصر الضريبة :

١. وعاء الضريبة : ويقصد به المادة التي تفرض عليها الضريبة أو الأساس الذي تجبى عليه شخصاً أو سلعة أو خدمة أو مقداراً من المال .
٢. سعر الضريبة : هو الفئة أو الرقم الذي يحدد مقدار الضريبة وقد يكون هذا السعر مبلغاً من المال أو أن يكون نسبة مئوية من قيمة الوعاء .
٣. حصيلة الضريبة : هي مقدار الدخل أو الإيراد الذي يعود على الدولة من الضريبة وهو حاصل ضرب الوعاء \times السعر .

الإيرادات الضريبية في السودان :

تعتبر الإيرادات الضريبية أولى الموارد التي تعتمد عليها حكومة السودان في تمويل نفقاتها الجارية إذ تشكل نحو ٧٥٪ من جملة الإيرادات العامة للدولة في عام ١٩٩٩ (وقد زادت إيرادات الدولة بعد دخول موارد البترول في الميزانية) . وتتكون هذه الإيرادات من ثلاثة أنواع هي :

١. ضرائب الدخل والأرباح وضرائب رأس المال ويطلق عليها اسم الضرائب المباشرة وتضم ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة دخل إيجار العقارات وضريبة المهنيين والحرفيين وضريبة السودانيين العاملين بالخارج وضريبة التركات وضريبة الأرباح الرأسمالية ورسوم الدمغة .
 ٢. الضرائب على التجارة الداخلية والخارجية ويطلق عليها اسم الضرائب غير المباشرة وتضم رسوم الانتاج ورسوم الاستهلاك وضريبة المبيعات والضرائب على الواردات والصادرات .
 ٣. الضرائب المحلية تضم العوائد العمومية وضريبة الأطنان وضريبة العشور وضريبة النخيل وضريبة القطعان وضريبة الملاهي وضرائب أخرى .
- تقوم مصلحة الضرائب في السودان بإدارة الضرائب المباشرة بينما تقوم مصلحة الجمارك بإدارة الضرائب غير المباشرة وتقوم الولايات والمجالس المحلية بإدارة الضرائب المحلية .

يتم التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة كما يلي :

أ (إذا كانت علاقة التحصيل مباشرة بين الضرائب والممول بمعنى أن تكون هناك سجلات بأسماء المحولين ومقدار الضرائب المفروضة عليهم فتعتبر ضرائب مباشرة . أما إذا لم توجد مثل تلك العلاقة فتعتبر ضرائب غير مباشرة .

ب (تعتبر الضرائب مباشرة إذا فرضت على مادة ثابتة كرأس المال ودخل العمل أو المهنة وتعتبر ضرائب غير مباشرة إذا فرضت على تصرفات الدخل كالإنتاج والاستهلاك والتداول أي على استخدامات الثروة .

ج (تكون الضريبة غير مباشرة إذا تمكن دافع الضريبة من نقل عبئها لشخص آخر يتحملها مثال المنتج ← لتاجر الجملة ← لتاجر التجزئة ← للمستهلك أما إذا لم يستطع المكلف نقل عبئها تكون الضريبة مباشرة .

والضرائب المباشرة تمتاز بثبات الحصيلة والمرونة أما الضرائب غير المباشرة فتمتاز بارتفاع حصيلتها لاتساع نطاقها فهي تشمل الإنتاج والتداول ويخضع لها كافة المواطنين فقيرهم وغنيهم كما تمتاز بسهولة التحصيل وتدفعها المستمر خلال العام وتشجع على الإدخار خاصة إذا فرضت على الاستهلاك بنسب عالية .

ويوجه للضرائب غير المباشرة نقد بعدم عدالتها وشدة وطئتها على الفقراء وتسببها في زيادة أسعار السلع . أما الضرائب المباشرة فيعاب عليها ارتفاع تكاليف جبايتها وعرقلتها للإنتاج .

أنواع الضرائب المباشرة :

(١) ضرائب الدخل :

يعرف " الدخل " بأنه كل ثروة قابلة للتقويم النقدي يحصل عليه الممول بصفة دورية من مصدر قابل للبقاء يمكنه إشباع حاجاته باستهلاكها دون مساس بماله الأصلي .

كما يعرف بأنه كل زيادة في المقدرة الاقتصادية للممول بين فترتين أيًا كان مصدر هذه الزيادة .

يخضع الدخل لضرائب نوعية على حسب مصدر الدخل كما قد يخضع أحياناً لضريبة موحدة على مجموع الدخل .
ومن الضرائب النوعية على الدخل ضريبة أرباح الأعمال وضريبة إيجار العقارات وضريبة الدخل الشخصي .

تخضع لضريبة أرباح الأعمال كل منشآت الأعمال الفردية والشركات العامة والخاصة والشراكات والهيئات والمؤسسات والأمناء والأوصياء ومديرو التركات وأي مجموعة من الأشخاص يقومون بعمل مشترك يدر عليهم أرباحاً . وتفرض الضريبة على صافي الأرباح التجارية والصناعية وأي أرباح أخرى ناتجة من شراء وبيع السلع أو الخدمات كخدمات البنوك والتمويل والنقل والفندقة والملاهي والسمسرة والمقاولات كما تخضع لها أرباح المهن والحرف الحرة كالأطباء والمحامين ... الخ وتخضع لها أيضاً أرباح التمويل والصكوك والسندات والأوراق المالية ... الخ .

أما ضريبة دخل إيجار العقارات فتفرض على الدخل الناتج من إيجار المباني والأراضي وذلك بعد خصم ٣٠٪ من الدخل لمقابلة الصيانة والإدارة والاستهلاك والتأمين .

وضريبة الدخل الشخصي تفرض على الدخول الناتجة عن وظيفة أو أجر خدمة تؤدي في السودان ويتم استقطاع ضريبة الدخل الشخصي من المنبع بواسطة المخدم الذي يقوم بتوريدها لمصلحة الضرائب نهاية كل شهر . ويعفى من هذه الضريبة مكافأة المتقاعدين عن الخدمة وأعضاء الهيئات الدبلوماسية ولمن بلغ عمره خمسين سنة ويعمل بالحكومة أو القطاع الخاص أو من قضى في خدمة الحكومة ٢٥ عاماً . كما تعفى تعويضات الإصابات أو الفصل عن العمل وتكاليف العلاج والسفر في الإجازة واستقطاعات فوائد ما بعد الخدمة وبعض العلاوات والبدلات للعاملين في القطاع العام حسب منشورات الضرائب التي تصدر من وقت لآخر .

(٢) المساهمة الوطنية الإلزامية للسودانيين العاملين بالخارج :

وتفرض كمبالغ مختلفة على كل من : فئة العمال ، فئة الموظفين ، فئة أساتذة الجامعات والخبراء ، فئة المهنيين وفئة رجال الأعمال العاملين بالخارج .

(٣) ضريبة الدمغة : (ويطلق عليها أحياناً رسوم الدمغة) :

تفرض على وثائق استعمالات الثروة أو إتمام المعاملات المتعلقة بها . إذ بلغت هذه الوثائق حتى الآن أكثر من ٧٠٠ وثيقة حيث شملت الشهادات المدرسية والشهادات الصحية وشهادات السكن وغيرها . ويتم تحصيل الضريبة عن طريق الدمغة اللاصقة أو الأختام المضغوطة أو البارزة أو عن طريق البنوك وشركات التأمين وإدارة الكهرباء والمياه وغيرها . إن ضريبة الدمغة تتميز بسهولة ووضوح تطبيقها وقلة نفقات جبايتها وملائمتها لظروف المكلفين بها .

(٤) الضرائب على رأس المال :

رأس المال من وجهة نظر الضريبة هو مجموع الأموال الثابتة والمنقولة التي يمتلكها الشخص سواء أكانت تلك الأموال مادية أم معنوية نقداً أم قابلة للتقويم بالنقد ، مدارة أم عاطلة عن الإنتاج . والضرائب المقصودة هنا هي التي تتخذ من رأس المال المتراكم وعاء لها فتفرض الضريبة على مجمل الثروة فتقتطع منه بقئة ضريبة صغيرة (١٪ مثلاً) . والضريبة قد تكون مفيدة لحصر رؤوس الأموال والثروات وجمع بيانات عنها لاستخدامها في أغراض تخطيطية أو لأغراض رقابية . كما تفرض الضريبة على التصرفات التي تتم في رأس المال سواء أكان ذلك بالبيع أو الهبة أو الإرث . الضريبة على التراكبات يملئها واجب التضامن والترابط بين الفرد والمجتمع كما أن فرضها يقلل من تراكم الثروات وتخفيف حدة التفاوت بين طبقات المجتمع وأن العدل يقتضي فرض هذه الضريبة على الثروات التي تؤول إلى أشخاص لم يبذلوا فيها أي جهد طالما قبلنا فرض الضريبة على دخل العمل الذي يقوم به الفرد . إن ميزة هذه الضريبة أنها تقوم على الدولة بأموال سهلة الأداء إذ لا يحس الوارثون بوطنها ومع ذلك يعاب على هذه الضريبة :

- ١ . عدم إنسانيتها في مواساة الورثة .
- ٢ . سهولة التهرب منها كأن يقوم الفرد بتوزيع أمواله على ورثته في حياته عن طريق الهبة أو الوصية .

(٥) ضريبة الأرباح الرأسمالية :

وهي الربح الناشئ من البيع أو التبادل أو تحويل الملكية . وتتحصر في الوقت الحاضر في الأراضي والعربات فقط . وهناك صعوبة في تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة .

أنواع الضرائب غير المباشرة : الضرائب على الإنفاق :

يقصد بالإنفاق استعمال الدخل في الاستهلاك دون الاستثمار وتهدف الضرائب على الإنفاق إلى اقتطاع جزء من الدخل المنفق بطريقة غير مباشرة عن طريق رفع أثمان السلع والخدمات التي ينفق عليها . فهذه الضريبة قد تفرض على السلع الاستهلاكية أو المنتجة محلياً أو على سلع الصادر أو سلع الوارد أو على بعض الخدمات أو على مجمل الإنفاق .

ويتم تحصيل الضريبة عند إتمام عملية صنع السلع أو عند بيعها أو تداولها أو عن طريق الاحتكار والإنتاج وتوزيع السلع مثل احتكار توزيع السكر .. الخ . إن السلع الضرورية كالمواد الغذائية ذات الطلب غير المرن قد تدر قدراً أكبر من الضرائب إذا ما فرضت عليها ضريبة عالية ولكن خوفاً من هدم فكرة العدالة لا تفرض عليها ضريبة عالية .

أنواع الضرائب على الإنفاق ثلاث هي :

أ. ضريبة المبيعات ب. ضريبة الإنتاج ج. الضرائب الجمركية
وضريبة المبيعات قد تتخذ اسم ضريبة الاستهلاك أو ضريبة المشتريات أو ضريبة القيمة المضافة وتفرض على مشتريات بعض السلع الكمالية أما ضريبة الإنتاج فتفرض على إنتاج السلع محلياً ويحول عبئها إلى المستهلك بإضافة قيمتها لثمن السلعة .

أما الضريبة الجمركية أو ما يطلق عليها ضرائب التجارة الخارجية فهي ضرائب غير مباشرة تفرض على السلع المستوردة والسلع المصدرة عند تخطيها للحدود الجغرافية للدولة وهذه الضريبة توفر عائداً للخزينة العامة وتوفر الحماية للصناعات المحلية من منافسة السلع الأجنبية وتقلل استيراد بعض السلع الضارة بالمجتمع كالدخان .

أنواع الضرائب المحلية :

١. العوائد المحلية : وتفرض على المباني السكنية الموجودة في نطاق المجلس المحلي .
٢. ضريبة الأطين : وتفرض على الأراضي الزراعية المروية بالري الصناعي كالطلمبات .
٣. ضريبة العشور : وتفرض على الأراضي الزراعية المروية بمياه الأمطار والفيضانات .
٤. ضريبة النخيل : وتفرض على أشجار النخيل والفاكهة .
٥. ضريبة القطعان : وتفرض على الماشية بمختلف أنواعها كالجمال والأبقار والماعز والضأن والحمير .
٦. ضريبة الملاهي : وتفرض على دور الفرجة كالسينما والمسرح ودور الرياضة .
٧. ضرائب ورسوم محلية : مثل الرخص التجارية والرخص الصحية ورخص الأسلحة النارية وغيرها .

الإيرادات غير الضريبة :

وتصنف هذه الإيرادات تحت ثلاث مصادر رئيسة هي :

١. الرسوم المصلحية : التي تحصل في مقابل الخدمات التي تقدمها الوزارات والمصالح الحكومية مثل رسوم الامتحانات ورسوم استخراج الجنسية والجوازات ورسوم المياه والأرض التي تحصل في مقابل قيام الدولة بري الأراضي الزراعية أو تأجير أراضيها ومبانيها .
 ٢. الإيرادات القومية : وتضم عائدات المؤسسات والهيئات العامة من الأرباح وفروق أسعار بعض السلع إلى جانب الأتاوات أو ما يطلق عليها فرق تحسين الأرض .
 ٣. الأرباح الناتجة من احتكار توزيع بعض السلع مثل السكر والبترول .
- إلى جانب هذه المصادر الثلاثة هناك موارد أخرى مثل الزكاة وإن كانت إدارتها تتم خارج إطار الموازنة العامة للدولة كما أن هناك القروض التي تستلفها الدولة لتمويل جانب من نفقاتها .

تعريف :

- ❖ الرسم هو مبلغ من النقود تحدده الدولة ويدفعه الفرد لقاء خدمة تعود عليه بنفع خاص وتتطوي في نفس الوقت على منفعة عامة .
- ❖ يطلق لفظ الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات العامة على المنشآت التي تمارس نوعاً من النشاط المرتبط بالمفهوم التجاري وتمتلك الحكومة كل أو الجزء الأكبر من رأسمالها كما تقوم فيها بدور المنظم وغالباً ما تهدف هذه المنشآت لتحقيق مصلحة استراتيجية أو اجتماعية أو سياسية إلى جانب تحقيق إيرادات للخرينة العامة . وقد يطلق لفظ الهيئات العامة على التنظيمات التي تتعامل في شراء وبيع السلع وما يتصل بها من خدمات كالتخزين والتعبئة سواء أكان ذلك على النطاق المحلي أو الخارجي.
- ❖ الأتاوة أو فرق تحسين الأراضي هو مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه بعض ملاك العقارات نظير عمل عام قصد به المصلحة العامة فعاد إلى جانب هذا النفع العام بنفع خاص على ملاك تلك العقارات تتمثل في صورة ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم مثل : تخطيط المدن ، توزيع الأراضي السكنية على المواطنين ، إنشاء الشوارع والميادين وغيرها . والأتاوة تدفع مرة واحدة فقط .
- ❖ الزكاة هي فريضة محكمة وركن من أركان الإسلام الخمسة فالثواب لمن يؤدي حقها والعذاب لمن بخل وشح بحق العباد فيما آتاه الله من فضل . والزكاة تعني النماء والطهر . وتستخرج من أصول المنافع التي تبلغ نصاباً معيناً إذا حال عليه الحول في ملكية صاحبها وتستخرج من كل مصدر بعينه مثل زكاة الأنعام والزررع وخلافه كما يجوز تقديرها بالنقود ويختلف النصاب باختلاف الوعاء . ومصارفها قد حصرها الله في الآية ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ وهناك إعفاءات أقرها الشرع في حالة الزكاة مثل إعفاء الحيوانات العاملة في الحرث أو الحمل أو الانتقال ومثل إعفاء الحلي من الزكاة .

❖ القروض ، هي ديون مستحقة تتعهد الدولة برد أصلها ودفع فوائد دورية عنها خلال مدة سريانها . والقرض عبارة عن مبلغ من المال تستدينه الدولة لتستعين بحصيلته في تغطية بعض أنواع النفقات العامة . والقروض تكون قروضاً اختيارية أو قروضاً إجبارية وقروضاً داخلية أو قروضاً خارجية وقروضاً قصيرة أو قروضاً متوسطة وقروضاً طويلة الأجل وقد تكون قروضاً قابلة للتسويق أو قروضاً غير قابلة للتسويق .

معلوم أن الإسلام قد حرم الاقتراض الربوي وأحل القرض الحسن الذي لا يدفع فيه فائدة إنما يرد فقط أصل الدين .

أسئلة :

١. عرف الضريبة والقواعد التي يجب أن تراعى عند فرضها .
٢. اذكر أهم الاختلافات بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .
٣. ما المقصود بوعاء الضريبة ؟
٤. عدد أنواع الضرائب المباشرة المطبقة في السودان .
٥. عدد أنواع الضرائب غير المباشرة المطبقة في السودان .
٦. ما المقصود بالرسوم المصلحية ؟
٧. ما أوجه الشبه والخلاف بين الزكاة والضرائب ؟
٨. ما الفرق بين القرض الربوي والقرض الحسن ؟
٩. عدد أنواع الضرائب المحلية المطبقة في السودان .

الموازنة العامة للدولة

تعرف الموازنة عموماً بأنها عملية توقع وإجازة للنفقات والإيرادات عن فترة زمنية مقبلة لتحقيق أهداف معينة وبالتالي تكون الموازنة العامة للدولة عبارة عن عملية توقع وإجازة للنفقات والإيرادات العامة ، وهي كذلك برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة ، تعدها الحكومة وتخضع لموافقة السلطات التشريعية .

كانت الموازنة العامة مجرد بيان حسابي وتقدير متوازن بين النفقات والإيرادات العامة ثم أصبحت تهتم بالتوازن الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع وأصبح القائمون على أمرها لا يكتفون بدلالات الأرقام الحسابية فقط إنما يهتمون أيضاً بتغيرات تلك الأرقام .

لقد أصبحت الموازنة وثيقة موحدة تعبر عن وحدة العمل المالي وتشكل الخطة الفعلية للدولة . والتعبير المالي الحقيقي لها يتم من خلال توزيع الدخل والثروات وإشباع كافة حاجات المجتمع .

أما النظام الإسلامي فقد أخذ بتعدد الموازنات إذ جعل لكل مصدر من مصادر الدخل مصرفاً منفصلاً داخل مصارف بيت المال . فللزكاة موارد خاصة ولمورد الفئ والغنائم مصرف خاص ، وموارد الخراج والجزية والعشور مصارف خاصة أخرى .

أما النفقات العامة فيتم ترتيبها في الإسلام بحسب أهميتها فيتم الإنفاق على المقاصد الضرورية ثم الحاجات ثم التحسينات .

١. المقاصد الضرورية مثل : حفظ الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، المال .

٢. حاجات الناس مثل : بناء المدارس ، المستشفيات ، إنشاء البنيات التحتية كبناء الطرق وحفر القنوات وغيرها من المشروعات التنموية .

٣. التحسينات أو الكماليات : ويشمل الإنفاق الزائد بعد كفاية المقاصد الضرورية والحاجات .

القواعد الأساسية للموازنة العامة :

١. قاعدة السنوية : تعد الموازنة لمدة عام تغطي فترة العام دورة الإنتاج خاصة الزراعي . كما تعتبر فترة العام أنسب فترة للتنبؤ وإتاحة فرص المقارنة مع الأعوام السابقة . ولمعقولية إحكام الرقابة المالية على الجهاز التنفيذي سواء من السلطة التشريعية أو من ديوان المراجع العام.
٢. قاعدة الوحدة : أي إدراج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في موازنة واحدة تمكن من معرفة الموقف المالي للحكومة دون الحاجة إلى الرجوع إلى وثائق أو موازنات أخرى . بيد أن النظام الإسلامي لا يأخذ بهذه القاعدة كما بينا .
٣. قاعدة العمومية والشمولية : أي إظهار كافة الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة . ولا يجوز تحصيل أي إيراد أو صرف نفقة لا تكون واردة في الموازنة . وعدم إجراء أي مقاصة بين الإيرادات والنفقات . إن قاعدة العمومية تتيح للجهاز التشريعي فرصة الوقوف على كافة المبالغ التي يتم إنفاقها أو تحصيلها بواسطة الوحدات الحكومية وتزيد من فاعلية الرقابة وتقويم الأداء .
٤. قاعدة عدم التخصيص : أي عدم تخصيص إيراد معين لمقابلة مصروف معين . إذ أن تخصيص الإيرادات قد يدعو الوحدات إلى تحقيق إيرادات عالية الإسراف في النفقات .
٥. قواعد أخرى للموازنة :
 - أ . الوضوح في عرض البيانات ونشرها على أفراد الشعب لاستقطاب الموافقة على برنامج الحكومة وسياستها المالية .
 - ب. الدقة وعدم المبالغة في تقديرات النفقات والإيرادات أو عدم التخفيض المتعمد لها .
 - ج. المرونة والاستعداد لمواجهة الظروف الطارئة .
 - د. التوازن الكلي لإيرادات الموازنة العامة ونفقاتها وتجنب ظهور العجز والفائض .

إعداد وإجازة وتنفيذ الموازنة :

١. فالدولة بحكم مسؤوليتها عن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع - تقوم بوضع السياسات والبرامج التي تراها كفيلة بتحقيق تلك الأهداف وتقوم بترجمة هذه الأهداف والسياسات في صورة الموازنة العامة للدولة والحكومة (السلطة التنفيذية) هي التي تقوم بإعداد هذه الموازنة .
٢. أما السلطة التشريعية (البرلمان) فيقوم باعتماد وإجازة الموازنة لأنها مسئولة عن التأكد من سلامة الأداء الحكومي وتحقيق أهداف المجتمع .
٣. وتأتي مرحلة التنفيذ أي مرحلة إنفاق المبالغ وتحصيل الإيرادات المجازة وتقوم به السلطة التنفيذية ممثلة في الوزارات والمصالح الحكومية .
٤. أما مرحلة الرقابة فتأخذ ثلاثة أشكال هي :
 - أ (الرقابة السابقة وتتم قبل الصرف ويطلق عليها الرقابة الوقائية أو المانعة وتهدف هذه الرقابة إلى تقليل فرص ارتكاب الأخطاء المالية أو الاختلاسات والتزوير والتأكد من تطبيق اللوائح والقوانين والتعليمات الصادرة من وزارة المالية أو السلطة التشريعية .
 - ب) الرقابة اللاحقة للتنفيذ وتتم بعد إجراء الصرف واستخراج الحساب الختامي وتكون الرقابة هنا على النفقات والإيرادات معاً .
 - ج) الرقابة أثناء التنفيذ ، أي من خلال المتابعة والتفتيش الدوري .

وتقوم بالرقابة ثلاثة أنواع من الأجهزة الرقابية هي :

١. الأجهزة الإدارية مثل وزارة المالية والبنك المركزي والمراجع العام وغيرها .
٢. الأجهزة القضائية مثل السلطة القضائية والنائب العام .
٣. الأجهزة التشريعية مثل البرلمان القومي والبرلمانات الولائية .

أسئلة :

١. عرف الموازنة العامة للدولة .
٢. ما القواعد الأساسية للموازنة العامة ؟
٣. بين المراحل المختلفة التي تمر بها الموازنة العامة .
٤. اذكر أنواع الرقابة من حيث الزمن الذي تتم فيه .
٥. اذكر أنواع الرقابة من حيث الأجهزة التي تقوم بها .
٦. يختلف النظام الإسلامي عن النظام الوضعي في قاعدة وحدة الموازنة .
اشرح ذلك .
٧. بين المقصود بالضروريات والحاجات والتحسينات .

الباب الثالث الرياضة المالية

الرياضة المالية

مقدمة :

تلعب الفائدة دوراً أساسياً في عمليات التمويل والاستثمار بالنسب للأفراد والمؤسسات المالية في الأنظمة الرأسمالية ، بيد أن النظام المالي الإسلامي لم يقر نظام الفائدة بل أوجد نظامه الخاص للتمويل والاستثمار .

لقد استفادت المعاملات التجارية في النظامين الإسلامي والربوي من تطور العلوم الرياضية في حساب الفائدة البسيطة والفائدة المركبة بالنسبة للنظام الربوي وحسابات أنظمة الشركاء في المرباحات والبيع الآجل والبيع المقدم وغيرها بالنسبة للتمويل الإسلامي .

وسنتناول هنا مبادئ الرياضة المالية ونظرياتها بعرض تحليلي لتبيان الكيفية التي يتم بها حساب الفائدة على النحو الذي جاء به علماء الرياضيات . كما سنشرح الكيفية التي يتم بها حساب أرباح الشركاء في أنظمة التمويل الإسلامي مع عقد مقارنة بين نظام سعر الفائدة والنظام الإسلامي في التمويل .

الفائدة

عوامل الفائدة :

عوامل الفائدة هي المبلغ والمعدل والزمن . وبما أن المبلغ يحدد مسبقاً وأيضاً المعدل فإن الزمن يحتاج لعملية حسابية لإيجاده خاصة إذا كان الزمن بالأيام .

الزمن يعني المدة بين تاريخ الإيداع وتاريخ السحب . أو تاريخ الاقتراض وتاريخ السداد أو تاريخ الاستحقاق وتاريخ قطع الكمبيالة .

ولحساب المدة يراعى التفرقة بين الحالات الآتية :

أولاً : إذا اتحد اليوم والشهر في كل من التاريخين فتحتسب المدة بالسنوات .

مثال :

في يوم ٨٩/٣/١ م أودع محمد السموعل مبلغاً قدره ١٠٠٠٠٠ دينار في أحد البنوك وسحبه في ٩٩/٣/١ م .

الحل :

$$\text{تاريخ السحب} = ٩٩/٣/١$$

$$\text{تاريخ الإيداع} = ٨٩/٣/١$$

$$\therefore \text{المدة} = ١٠/٠/٠ = ١٠ \text{ سنوات}$$

ثانياً : إذا اتحد اليوم فقط في كل من التاريخين فتحتسب المدة بالسنين والشهور .

مثال :

حررت أنوار سنداً في ٩٢/٥/١ وكان تاريخ الاستحقاق ٩٩/٢/١ م أوجد

المدة .

الحل :

$$\text{تاريخ الاستحقاق} = ٩٩/٢/١$$

$$\text{تاريخ التحرير} = ٩٢/٥/١$$

$$\therefore \text{المدة} = ٦/٩/٠ = ٦/٩/- \text{ (ستة سنوات وتسعة شهور)}$$

ثالثاً :

إذا اختلف اليوم والشهر : في كل من التأريخين .

مثال :

في حالة الآجال الطويلة : نحسب المدة بالسنين والشهور والأيام على أساس أن الشهر يساوي ٣٠ يوماً دائماً والسنة ١٢ شهراً .

مثال (١) :

أودعت منال الحاج مبلغاً قدره ٥٠٠٠ ديناراً في بنك يوم ٩٥/٢/١٦ م وسحبته يوم ٩٩/٥/٣ م أوجد مدة الإيداع .

الحل :

$$\text{تاريخ السحب} = ٩٩ / ٥ / ٣$$

$$\text{تاريخ الإيداع} = ٩٥ / ٢ / ١٦$$

$$\therefore \text{المدة} = ٩٩ / ٥ / ٣ - ٩٥ / ٢ / ١٦ = ٤ / ٣ / ١٧ = (٤ سنوات وشهرين و ١٧ يوم)$$

مثال (٢) :

أودع أبو بكر الحاج مبلغاً قدره ٢٠٠٠ ديناراً في بنك في يوم ٩٥/٨/٢٥ م وسحبه يوم ٩٩/٥/١٥ م أوجد المدة .

الحل :

$$\text{تاريخ السحب} = ٩٩ / ٥ / ١٥ م$$

$$\text{تاريخ الإيداع} = ٩٥ / ٨ / ٢٥ م$$

$$\therefore \text{المدة} = ٩٩ / ٥ / ١٥ - ٩٥ / ٨ / ٢٥ = ٣ / ٨ / ٢٠ = (٣ سنوات و ٨ شهور و ٢٠ يوم)$$

المدة في الآجال القصيرة (أقل من سنة) تحسب بالأيام فقط . حيث سنستخدم تلك الحالة في كثير من دراسة الفائدة البسيطة . وعليه يجب معرفة أيام كل شهر من شهور السنة .

يناير ٣١	فبراير ٢٨	مارس ٣١	أبريل ٣٠	مايو ٣١
يونيو ٣٠	يوليو ٣١	أغسطس ٣١	سبتمبر ٣٠	أكتوبر ٣١
نوفمبر ٣٠	ديسمبر ٣١			

أما السنة الكبيسة التي تقبل القسمة على العدد ٤ مثل ١٩٨٤م ،
١٩٨٨م ، ١٩٩٢م ، ١٩٩٦م يكون شهر فبراير ٢٩ يوماً .

مثال (١) :

اقترض الطبيب الحاج مبلغاً قدره ٥٠٠٠٠ دينار من أحد البنوك في يوم
٩٢/١/٥م وسدده في يوم ٩٢/٥/٢٠م أحسب مدة القرض .

الحل :

المقصود بمدة القرض هي عدد الايام التي مكثها القرض مع الطبيب
الحاج .

المبلغ اقترض في يوم ١/٥ .: بقي المبلغ ٢٦ يوماً في يناير ثم شهر
فبراير كله وهو ٢٩ يوماً لأن السنة كبيسة وتقبل القسمة على ٤ (٩٢ ÷ ٤ =
٢٣) ثم شهر مارس كله ٣١ يوماً وشهر أبريل كله ٣٠ يوماً وشهر مايو فقط
٢٠ يوماً (حيث هو شهر السداد) .

∴ المدة = ٢٦ + ٢٩ + ٣١ + ٣٠ + ٢٠ = ١٣٦ يوماً .

مثال (٢) :

أودع أيمن الحاج مبلغاً قدره ٦٠٠٠ دينار في يوم ٢٠ فبراير ٩٩
وسحبه يوم ٩٩/٦/١٢م أحسب المدة .

الحل :

أيام فبراير	= ٢٨ - ٢٠ = ٨	أيام
أيام مارس	= ٣١	يوماً
أيام أبريل	= ٣٠	يوماً
أيام مايو	= ٣١	يوماً
أيام يونيو	= ١٢	يوماً
∴ المدة	= ١١٢	يوماً

مثال (٣) :

إذا كان تاريخ الإيداع هو ٢٠ / مايو / ٩٨ م ومدة الإيداع ١٦٠ يوماً
أحسب تاريخ السحب .

الحل :

هل التاريخ المطلوب قبل أو بعد التاريخ المذكور في المسألة ؟
المطلوب هو تاريخ السحب وهو يلي تاريخ الإيداع ∴ نضيف أيام
الأشهر التالية إلى الأيام الباقية في الشهر المعطى لنا حتى نصل إلى عدد يتم
مجموع الأيام إلى مدة الإيداع .

١١ مايو يونيو يوليو أغسطس سبتمبر أكتوبر
مدة الإيداع = (٣١ - ٢٠) + ٣٠ + ٣١ + ٣١ + ٣٠ + ٢٧ = ١٦٠ يوماً
وهو المتمم الحسابي
∴ تاريخ السحب هو ٢٧ / ١٠ / ٩٨ م

مثال (٤) :

إذا كان تاريخ استحقاق كمبيالة هو ١٥ / ٩ / ٩٨ م ومدة القطع ١٢٥ يوماً
أحسب تاريخ القطع .

∴ المطلوب هو تاريخ القطع وهو يأتي قبل تاريخ الاستحقاق فنضيف أيام
الأشهر السابقة لعدد أيام تاريخ الاستحقاق حيث نصل إلى عدد يتم مجموع
الأيام إلى مدة القطع .

الحل :

حيث أن مدة القطع ١٢٥ يوماً أي ٤ شهور تقريباً فإننا نكتب الأربعة شهور السابقة ونختبر المتمم الحسابي .

مدة القطع مايو يونيو يوليو أغسطس سبتمبر

$$١٢٥ = ١٨ + ٣١ + ٣١ + ٣٠ + ١٥$$

∴ المتمم الحسابي = ٣١ - ١٨

أي أن ما يتم مدة القطع (١٢٥ يوماً) هو ١٨ يوم نرجعهم في شهر مايو فترجع أيام ٣١ ، ، ، فنصل يوم (٣١ - ١٨) = ١٣/٥

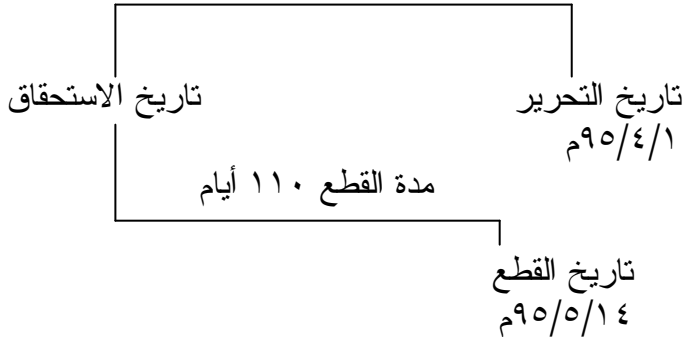
∴ تاريخ القطع هو ١٣/٥/٩٨م

مثال (٥) :

حررت رؤى مبارك سنداً في يوم ١/٤/٩٥م ثم قطعت يوم ١٤/٥/٩٥م فكانت مدة القطع ١١٠ يوماً . أحسب مدة السند .

الحل :

مدة السند



المدة بين تاريخ التحرير وتاريخ الاستحقاق تسمى مدة السند والمدة بين تاريخ القطع وتاريخ الاستحقاق تسمى مدة القطع وحيث إن المطلوب هو إيجاد مدة السند ، لذا يجب أن نعرف تاريخ الاستحقاق .

∴ تاريخ الاستحقاق يقع بعد تاريخ القطع بحوالي ٣ شهور تقريباً كما يلي (١١٠ أيام ÷ ٣٠) = ٣ شهور تقريباً . فنكتب ثلاثة شهور تالية لشهر القطع ونختبر المتمم .

$$\begin{array}{rcl}
 \therefore \text{باقي أيام مايو} & = & 31 - 14 = 17 \text{ يوماً} \\
 \text{أيام يونيو} & = & 30 \\
 \text{أيام يوليو} & = & 31 \\
 \text{أيام أغسطس} & = & 31 \\
 \hline
 & = & 109 \text{ يوماً}
 \end{array}$$

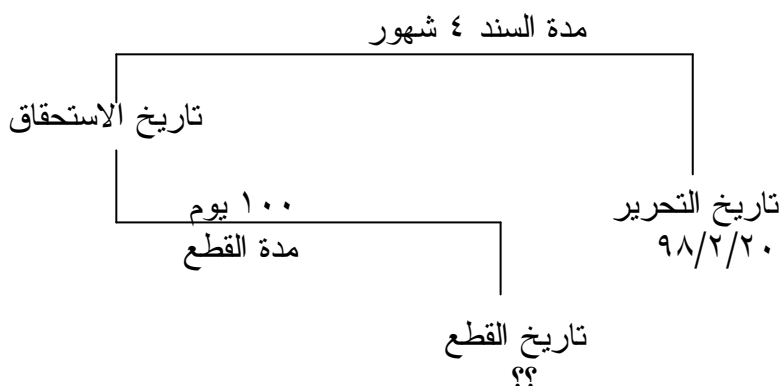
بقي من المدة المطلوبة وهي (١١٠ أيام) يوماً واحداً .
 \therefore تاريخ الاستحقاق هو ٣١ أغسطس + يوم ١
 $95/9/1 =$

\therefore مدة السند = تاريخ الاستحقاق - تاريخ التحرير
 $95/9/1 =$ تاريخ الاستحقاق
 $95/4/1 =$ تاريخ التحرير
 \therefore المدة $0/5/0 =$ فقط ٥ شهور

مثال (٦) :

حررت رغبة مبارك سنداً في يوم ٩٨/٢/٢٠ م لمدة ٤ شهور . ثم قطع السند في أحد البنوك فكانت مدة القطع ١٠٠ يوم . أحسب تاريخ القطع .

الحل :



$$\text{تاريخ الاستحقاق} = \text{تاريخ التحرير} + \text{مدة السند}$$

$$٩٨/٢/٢٠ \text{ م} + ٤ \text{ شهور} = ٩٨/٦/٢٠ \text{ م}$$

وحيث إن تاريخ القطع يسبق تاريخ الاستحقاق فإننا سنرجع (١٠٠ يوماً)
 ٣ شهور تقريباً للخلف لنصل إلى تاريخ القطع . فنكتب الثلاثة شهور التي تسبق
 تاريخ الاستحقاق ونبحث عن المتمم لمدة القطع .

١٠٠ يوماً	مدة القطع
٢٠	نطرح منها أيام يونيو المعطاة
<u>٨٠</u>	الباقى
٣١	نطرح منها شهر مايو
<u>٤٩</u>	الباقى
٣٠	نطرح منها شهر أبريل
<u><u>١٩</u></u>	الباقى

$$\therefore \text{المتمم الحسابى} = \text{شهر مارس} - ١٩ \text{ يوماً}$$

$$٩٨ \text{ مارس} = ٣١ - ١٩ = ١٢ \text{ مارس}$$

$$\therefore \text{تاريخ القطع هو المتمم الحسابى} = ٩٨/٣/١٢ \text{ م}$$

تمرين (١) :

أ/ كيف نحسب المدة إذا اتحد اليوم والشهر في التاريخين ؟
 ب/ عرّف السنة الكبيسة .

تمرين (٢) :

أكمل :

$$\begin{array}{r} ٩٠/٠٠/١٢ \\ - ٠٠٠/٣/٢ \\ \hline ٨/٠٠٠/٨ \text{ سنة} \end{array} =$$

$$\begin{array}{r} ٩٩/٤/٢ \\ - ٩٩/٣/٢ \\ \hline ٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ \end{array} =$$

تمرين (٣) :

أحسب المدة في الحالات الآتية :

- أ / تاريخ الإيداع ٩٧/٩/٥ م وتاريخ السحب ٩٩/٤/١٢ م .
ب/ تاريخ القطع ٩٤/٢/٥ م وتاريخ الاستحقاق ٩٤/٨/١٣ م .

تمرين (٤) :

إذا علمت أن المدة في جميع الحالات الآتية ٥٠ يوماً أحسب المجهول :

- أ / تاريخ الإيداع ٩٧/١٠/٦ م . تاريخ السحب ؟؟؟
ب/ تاريخ السحب ٩٩/٣/٥ م . تاريخ الإيداع ؟؟؟
ج/ تاريخ القطع ٩٩/٥/٤ م . تاريخ الاستحقاق ؟؟؟
د / تاريخ الاستحقاق ٩٩/٥/٤ م . تاريخ القطع ؟؟؟

الفائدة البسيطة :

هي مبلغ يدفعه المقرض أو المستثمر نظير استفادته من المبلغ المقرض خلال فترة زمنية معينة .
يتأثر مقدار الفائدة بالمبلغ والمدة والمعدل وهي عوامل الفائدة .

$$\therefore \text{الفائدة} = \text{المبلغ} \times \frac{\text{المعدل}}{100} \times \text{الزمن بالسنين}$$

مثال (١) :

أودع محمد السموعل مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار في بنك بمعدل فائدة ٤٪ لمدة ٣ سنوات أحسب الفائدة .

الحل :

$$\text{الفائدة} = 50000 \times \frac{4}{100} \times 3 = 6000 \text{ دينار}$$

مثال (٢) :

أحسب الفائدة البسيطة لمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار بمعدل ٢٪ كل شهرين في نهاية ٥ سنوات .

الحل :

$$\text{عدد الوحدات في السنة} = \frac{12}{2} = 6 \text{ وحدات}$$

$$\therefore \text{عدد الوحدات الزمنية} = 6 \times 5 = 30 \text{ وحدة}$$

$$\therefore \text{الفائدة البسيطة} = 30 \times \frac{2}{100} \times 50000 = 30000 \text{ دينار}$$

مثال (٣) : إذا كانت المدة بالشهور :

أحسب الفائدة لمبلغ ٥٤٠٠٠ دينار بمعدل ٢٪ سنوياً لمدة ٥ شهور .

الحل :

$$\text{الزمن بالسنين} = \frac{5}{12} \text{ سنة}$$

$$\text{الفائدة} = 54000 \times \frac{2}{100} \times \frac{5}{12} = 450 \text{ ديناراً}$$

مثال (٤) : إذا كانت المدة بالأيام :

في يوم ٩٥/٥/١٠ اقترض تاجر ٧٣٠٠ دينار بمعدل فائدة ٦٪ سنوياً
وقام بسداد القرض وفوائده يوم ٩٥/١٢/٣١ أحسب ما دفعه .

الحل :

مايو يونيو يوليو أغسطس سبتمبر أكتوبر نوفمبر ديسمبر

$$\text{مدة القرض} = 21 + 30 + 31 + 31 + 30 + 31 + 30 + 31 = 235 \text{ يوماً}$$

$$\text{الزمن بالسنين} = \frac{(10 - 31) + 235}{365} \text{ سنة}$$

$$\therefore \text{الفائدة البسيطة} = 7300 \times \frac{6}{100} \times \frac{235}{365} = 282 \text{ ديناراً}$$

أما في حالة الفائدة التجارية :

$$\text{الزمن بالسنين} = \frac{235}{360} \text{ سنة لأن السنة التجارية} = 360 \text{ يوماً}$$

$$\therefore \text{الفائدة التجارية} = 7300 \times \frac{6}{100} \times \frac{235}{360} = 285,9 \text{ دنانير}$$

$$= 286 \text{ ديناراً تقريباً}$$

∴ الجملة في حالة الفائدة البسيطة = ٧٣٠٠ + ٢٨٢ = ٧٥٨٢ ديناراً

∴ الجملة في حالة السنة التجارية = ٧٣٠٠ + ٢٨٦ = ٧٥٨٦ ديناراً

قاعدة عدة مبالغ بمعدل مشترك :

يسمى حاصل ضرب المبلغ × المدة (بالنمر)

∴ مجموع فوائد المبالغ = مجموع النمر × $\frac{٤}{١٠٠}$ إذا كان الزمن بالسنين

ومعدل فائدة ٤٪

مجموع فوائد المبالغ = مجموع النمر × $\frac{٤}{١٠٠ \times ١٢}$ إذا كان الزمن

بالشهور

مجموع فوائد المبالغ = مجموع النمر × $\frac{٤}{١٠٠ \times ٣٦٠}$ إذا كان الزمن بالأيام

وقسمة $\frac{٣٦٠ \times ١٠٠}{\text{المعدل}}$ أطلق عليها مصطلح (القاسم) .

∴ الفائدة التجارية = $\frac{\text{النمر}}{\text{القاسم}}$

الجدول الآتي يبين قواسم أهم معدلات الفوائد :

النسبة	المعدل	النسبة	المعدل
٢٤٠٠٠	$\frac{١}{٢} \%$	٣٦٠٠٠	١٪
١٤٤٠٠	$\frac{٢}{٢} \%$	١٨٠٠٠	٢٪
٩٠٠٠	٤٪	١٢٠٠٠	٣٪
٧٢٠٠	٥٪	٨٠٠٠	$\frac{١}{٢} \%$
٤٥٠٠	٨٪	٦٠٠٠	٦٪
٣٦٠٠	١٠٪	٤٠٠٠	٩٪
٢٤٠٠	١٥٪	٣٠٠٠	١٢٪

مثال :

أودع أبو بكر المبالغ الآتية في بنك للأيام المبينة أمام كل منهم :		
٦٠٠٠	لمدة	٧٢ يوماً
٨٠٠٠	لمدة	٣٦ يوماً
٥٠٠٠	لمدة	١٨ يوماً

أحسب جملة هذه المبالغ بمعدل فائدة تجارية ٦٪ سنوياً

الحل :

$$\text{نمر الأول} = ٧٢ \times ٦٠٠٠ = ٤٣٢٠٠٠$$

$$\text{نمر الثاني} = ٣٦ \times ٨٠٠٠ = ٢٨٨٠٠٠$$

$$\text{نمر الثالث} = ١٨ \times ٥٠٠٠ = ٩٠٠٠٠$$

$$\therefore \text{مجموع النمر} = ٨١٠٠٠٠$$

$$\therefore \text{جملة الفوائد} = ٦٠٠٠ \div ٨١٠٠٠٠ = ٦ \div ٨١٠ = ١٣٥ \text{ ديناراً}$$

$$\therefore \text{جملة المبالغ} = ٦٠٠٠ + ٨٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ١٣٥ = ١٩١٣٥ \text{ ديناراً}$$

خطوات الحل :

١. استخراج أيام كل مبلغ إذا لم يعط في المسألة .

٢. استخراج النمر بضرب المبلغ \times عدد الأيام .

٣. جمع النمر .

٤. قسمة مجموع النمر على القاسم لنحصل على الفوائد .

٥. نجمع جملة المبالغ لجملة الفوائد لنحصل المبلغ الواجب سداده .

ملاحظة :

الفائدة التجارية أكبر من الفائدة الصحيحة أو البسيطة .

لأن الفائدة التجارية أيامها ٣٦٠ يوماً بينما الفائدة الصحيحة أيامها ٣٦٥ يوماً والمعروف أنه كلما صغر المقام كبر الناتج .

$$\text{الفائدة التجارية} = (١ + \frac{1}{٧٢}) \text{ فائدة صحيحة} = \frac{٧٣}{٧٢} \text{ ف.ص}$$

$$\text{الفائدة الصحيحة} = (١ - \frac{1}{٧٣}) \text{ فائدة تجارية} = \frac{٧٢}{٧٣} \text{ ف.ت}$$

تمرين :

١. إذا علمت أن الفائدة التجارية لمبلغ ما هي ٢١٩ ديناراً فكم تبلغ فائدته الصحيحة في نفس المدة وبنفس المعدل ؟
٢. أودع الطيب مبلغاً ما في بنك وقد علم أن الفرق بين فائدته التجارية وفائدته الصحيحة في نفس المدة وبنفس المعدل هو ٤٠ ديناراً أحسب كلا من الفائدين .
٣. بلغ مجموع الفائدة التجارية والفائدة الصحيحة لمبلغ ما ٢٩ ديناراً فأحسب كلا من الفائدين .

عوامل الفائدة هي : المبلغ ، المعدل ، المدة

مثال (١) : إيجاد المبلغ إذا علمت الفائدة :

بلغت الفائدة البسيطة على مبلغ ما لمدة ٧ شهور بمعدل ٤٪ سنوياً ٢١ ديناراً أحسب أصل المبلغ .

الحل :

نفرض أن المبلغ = ١ دينار

$$\therefore \text{فائدة ديناراً واحداً} = \frac{1}{1} \times \frac{7}{12} \times \frac{4}{100}$$

$$\text{المبلغ} = \frac{\text{الفائدة المعطاة}}{\text{فائدة ١ ديناراً}} = \frac{100 \times 12 \times 21}{1 \times 4 \times 7} = \underline{\underline{900}} \text{ دينار}$$

مثال (٢) : إيجاد المبلغ إذا علمت الجملة :

اقتترضت منال مبلغاً من أحد البنوك بمعدل ٦٪ وفي نهاية ١٨٠ يوماً صار جملة ما عليها ٨٢٤ ديناراً أحسب المبلغ المقترض .

الحل :

نفرض أن المبلغ = ١ ديناراً واحداً

$$\therefore \text{الفائدة لـ ديناراً واحداً} = 1 \times \frac{180}{360} \times \frac{6}{100} = \frac{3}{100}$$

$$\therefore \text{جملة ديناراً واحداً} = 1 + \frac{3}{100} = \frac{103}{100} \text{ دينار}$$

$$\therefore \text{المبلغ} = \frac{\text{الجملة المعطاة}}{\text{جملة ديناراً واحداً}} = \frac{100 \times 824}{103} = \underline{\underline{800}} \text{ دينار}$$

مثال (٣) : إيجاد الزمن إذا علمت الجملة والمبلغ .
 افترض أيمن مبلغ ١٢٠٠ ديناراً بمعدل فائدة صحيحة ٥٪ سنوياً وفي
 يوم ٩٥/١١/١٨ م صار جملة ما دفعه ١٢٢٤ دينار أحسب تاريخ القرض .

الحل :

$$\text{الجملة} = \text{المبلغ} + \text{الفائدة}$$

$$\therefore \text{الفائدة} = \text{الجملة} - \text{المبلغ}$$

$$\text{الفائدة} = 1224 - 1200 = 24 \text{ ديناراً}$$

$$\text{الفائدة ليوم واحد} = \frac{5 \times 1 \times 1200}{100 \times 360}$$

$$\therefore \text{عدد الأيام} = \frac{100 \times 360 \times 24}{5 \times 1 \times 1200} = 146 \text{ يوماً}$$

يوليو يوليو أغسطس سبتمبر أكتوبر نوفمبر

$$\therefore \text{مدة الإيداع} = 5 + 31 + 31 + 30 + 31 + 18 = 146$$

$$\therefore \text{تاريخ الإيداع} = (30 - 5) 1995 \text{ م}$$

$$= 1995/6/25 \text{ م}$$

مثال (٤) : إيجاد المعدل إذا علمت المدة والمبلغ :

افترض الحاج ٧٠٠٠ دينار وفي نهاية ٢٠٠ يوم صارت جملة المبلغ
 ٧٣٥٠ دينار فكم كان معدل الفائدة ؟

الحل :

$$\text{الفائدة} = 7350 - 7000 = 350 \text{ ديناراً}$$

$$\text{فائدة بمعدل } 1\% = 7000 \times \frac{1}{100} \times \frac{200}{360}$$

$$\therefore \text{المعدل} = \frac{360 \times 100 \times 350}{200 \times 7000} = 9\% \text{ سنوياً}$$

مثال (٥) :

أودع الشيخ الطبيب مبلغاً من المال في أحد البنوك لمدة ٢١٩ يوماً بمعدل ٩٪ سنوياً فإذا علمت أن الفرق بين فائدة المبلغ التجارية وفائدة المبلغ الصحيحة هو ٦ دنانير فأحسب :

أ/ الفائدة التجارية ب/ الفائدة الصحيحة ج/ أصل المبلغ

الحل :

$$\text{فائدة تجارية} = \text{الفرق بين الفائدتين} \times 73 = 73 \times 6 =$$

$$438 \text{ ديناراً}$$

$$\text{فائدة صحيحة} = \text{الفرق بين الفائدتين} \times 72 =$$

$$432 \text{ ديناراً}$$

$$\therefore \text{فائدة تجارية} = \text{المبلغ} \times \frac{\text{المعدل}}{100} \times \frac{\text{الزمن}}{360}$$

$$438 = \text{المبلغ} \times \frac{9}{100} \times \frac{219}{360} \text{ بوضع المبلغ في جهة نحصل على}$$

$$\text{المبلغ} = 438 \times \frac{100}{9} \times \frac{360}{219} = \underline{\underline{8000 \text{ ديناراً}}}$$

المعدل الحقيقي للفائدة :

قد يتحائل بعض المرابين أو المقترضين للحصول على فائدة أكبر من الحد الأعلى المقرر لمعدل الفائدة ، فيضيفون عمولات مختلفة فيحملون المدين بمصاريف مختلفة ، وقد يستقطعون الفوائد من مبلغ القرض في أول المدة ، وقد تكون الفائدة نسبة مئوية من القرض دون اعتبار للمدة .

كل هذه الوسائل تؤدي في الحقيقة إلى تعامله بمعدل أكبر من المعدل الظاهر والمقرر فعلاً لمعدل الفائدة ، والأمثلة الآتية توضح ذلك :

مثال (٥) : يقرض مراب نقوده بالشروط الآتية :

١. يحسب كل من شهر الاقتراض وشهر السداد بأكمله .
 ٢. معدل الفائدة ١٪ شهرياً .
 ٣. يحسب عمولة ١٪ من مبلغ القرض ويضيف ٢٠٠ دينار مصاريف إدارية .
 ٤. يخصم الفوائد والعمولة فقط من أصل القرض عند الاقتراض .
- وقد اقترض أبو بكر ١٠٠٠٠ دينار في ٩٦/٢/١٥ وسددها في ٩٦/٤/١٥ أحسب المعدل الحقيقي للفائدة حسب شروط المرابي .

الحل :

المدة من ٩٦/٢/١٥ م حتى ٩٦/٤/١٥ م = ٣ شهور (حسب شرط المرابي)

$$\therefore \text{الفائدة} = \frac{1 \times 3 \times 1000}{100} = 300 \text{ دينار}$$

$$\text{العمولة} = \frac{1 \times 1000}{100} = 100 \text{ دينار}$$

$$\text{المصاريف الإدارية} = 200 \text{ دينار}$$

$$\text{ما تسلمه أبو بكر} = 10000 - 400 = 9600 \text{ دينار فقط}$$

(وهو عبارة عن قيمة القرض ناقصاً الفائدة والعمولة)

جملة ما سدده أبو بكر في نهاية المدة

$$= 10000 + 200 = 10200 \text{ دينار}$$

(وهو عبارة عن قيمة القرض زائداً المصاريف الإدارية)

∴ الفائدة الحقيقية = ١٠٢٠٠ - ٩٦٠٠ = ٦٠٠ دينار
(وهو عبارة عن ما سدده ناقصاً ما تسلمه فعلاً)
ولإيجاد المعدل الحقيقي للفائدة نحسب المدة الفعلية :

$$\text{المدة الفعلية} = ١٤ + ٣١ + ١٥ = ٦٠ \text{ يوماً} \\ (١٥-٢٩)$$

$$\text{الفائدة} = \text{المبلغ} \times \text{المعدل} \times \text{الزمن بالسنين} \\ \therefore ٦٠٠ = ٩٦٠٠ \times \frac{٦٠}{٣٦٠} \times \frac{٤}{١٠٠} \quad (ع \equiv \text{المعدل الحقيقي})$$

$$\therefore ع = \frac{١٠٠ \times ٣٦٠ \times ٦٠٠}{٦٠ \times ٩٦٠٠} \% = \frac{٣}{٨} \% \times ١٠٠$$

$$= \frac{٧٥}{٢} \% = ٣٧ \frac{١}{٢} \%$$

تمرين (١) :

(١) ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة . وصحح العبارة الخاطئة .
أ / الفائدة الصحيحة أكبر من الفائدة التجارية لنفس المبلغ لنفس المدة ولنفس المعدل .

$$\text{ب / الفائدة التجارية} = \text{الفائدة الصحيحة} \times \frac{٧٣}{٧٢}$$

ج / الجملة تساوي المبلغ مطروحاً منه الفائدة .

د / تنقص جملة المبلغ كلما زادت مدة الإيداع .

(٢) أكمل العبارات الآتية باختيار المناسب من بين الأقواس :

أ / إذا كان المعدل $\frac{١}{٢} \%$ كل ٣ شهور فإن وحدات الزمن

$$= \text{المدة بالسنين} \times ٠٠٠٠ (٣ ، ٤ ، ٦)$$

ب / الفائدة التجارية ٠٠٠٠ الفائدة الصحيحة (> ، = ، <)

(٣) أحسب الفائدة لمبلغ ٦٠٠٠ دينار بمعدل ٣٪ كل شهرين ثم أوجد الجملة في نهاية سنتين ونصف .

(٤) اقترض محمد الآتي :

٨٠٠٠ دينار لمدة سنتين

٤٠٠٠ دينار لمدة ٦ شهور

٢٠٠٠ دينار لمدة ١٨٠ يوماً

أحسب جملة ما يسدده محمد بمعدل ٦٪ سنوياً .

(٥) إذا علمت أن الفرق بين الفائدة التجارية والفائدة الصحيحة لمبلغ ما هو ٦٠ ديناراً فأحسب كلا من الفائدةين .

(٦) أودع تاجر مبلغاً في أحد البنوك لمدة ٣٠٠ يوم بمعدل فائدة ٦٪ سنوياً فصار جملة ما له ٨٤٠ ديناراً أحسب المعدل السنوي للفائدة .

(٧) أودع تاجر مبلغ ٢٩٢٠٠ دينار في بنك بفائدة صحيحة لمدة ١٢٠ يوماً فصار جملة ما له ٣٠٠٦٤ دينار ، أحسب المعدل السنوي للفائدة .

تدريبات متنوعة : على الفائدة البسيطة (يحلها الطالب وحده)

١. أودعت ليلي الشيخ ١٠٠٠٠ دينار في بنك وبعد ٩ شهور أودعت ٤٠٠٠ دينار أخرى . أحسب جملة ما يصير لها في نهاية سنة من تاريخ الإيداع الأول بمعدل فائدة ٨٪ سنوياً . (١٤٨٨٠) ديناراً

٢. أودع تاجر ٤٠٠٠ دينار في بنك وبعد ١٥٠ يوماً سحب مبلغ ٢٥٠٠ دينار وترك الباقي في البنك وبعد مدة أخرى صار جملة ما له ١٧٥٠ دينار . أحسب المدة الأخيرة مع العلم بأن معدل الفائدة ١٢٪ سنوياً . (١٠٠ يوماً)

٣. استثمرت منال مبلغاً ما لمدة ١٢٠ يوماً فبلغت جملته ٨٢٤ ديناراً فإذا علمت أن جملة هذا المبلغ بنفس المعدل لمدة ٢٠٠ يوماً هي ٨٤٠ ديناراً فأحسب كلا من المبلغ والمعدل . (٨٠٠ دينار ، ٩٪ سنوياً)

٤. حسبت الفائدة البسيطة لمبلغ ما بمعدل ما في نهاية مدة معينة فوجدت ٣٢ ديناراً وقد وجد أنه لو زاد المعدل بمقدار ٣٪ لزادت الفائدة بمقدار ١٢ ديناراً ولو أن الاستثمار كان لمدة تتقص عن المدة الأصلية بمقدار ٣٠ يوماً لأصبحت الفائدة ٣٦ ديناراً فقط . أحسب كلا من المعدل والمدة والمبلغ . (٨٪ ، ١٦٠ يوماً ، ٩٠٠ دينار) .

٥. أراد تاجر أن يستثمر ٢٠٠٠ دينار لمدة ١٨٠ يوماً فقسّمه إلى جزعين أودع الجزء الأول منه في بنك بمعدل الفائدة ١٠٪ سنوياً والجزء الثاني في بنك آخر بمعدل الفائدة ١٢٪ سنوياً وفي نهاية المدة وجد أن مجموع الفوائد المستحقة له في البنكين ١٠٥ دنانير . أحسب المبلغ المودع في كل من البنكين . (١٥٠٠ دينار ، ٥٠٠ دينار)
٦. يمتلك شخص ٢٠٠٠ دينار قسّمه إلى جزعين استثمر الجزء الأول لمدة ١٨٠ يوماً والثاني لمدة ٢١٠ يوماً فبلغ مجموع فوائد الجزعين ١٢٥ ديناراً بمعدل ١٢٪ سنوياً في الحالتين أحسب قيمة كل جزء (١٥٠٠ ، ٥٠٠)
٧. رجلان يملكان ٦٠٠٠ دينار استثمر الأول نصيبه بمعدل ١٠٪ سنوياً لمدة ٦ شهور ، بينما استثمر الثاني نصيبه بمعدل ٨٪ سنوياً لمدة ٩ شهور . أحسب نصيب كل منهما إذا علم أن مجموع دخليهما ٣٢٠ ديناراً . (٢٠٠٠ ، ٤٠٠٠)
٨. قسم تاجر ٨٠٠٠ دينار إلى قسمين استثمر القسم الأول لمدة ٦ شهور بمعدل ٨٪ سنوياً والقسم الثاني في بنك لمدة ٨ شهور بمعدل ١٢٪ سنوياً فكانت الفائدة التي حصل عليها من القسم الثاني ٦ أمثال فائدة القسم الأول . أحسب مقدار كل قسم . (٢٠٠٠ ، ٦٠٠٠)
٩. مبلغان استثمرا لمدة ١٨٠ يوماً الأول بمعدل ٩٪ سنوياً والثاني بمعدل ١٢٪ سنوياً فبلغت فائدتهما البسيطة ٥١ ديناراً . فكم يبلغ كل من المبلغين إذا كان الثاني $\frac{2}{3}$ الأول . (٦٠٠٠ ، ٤٠٠)
١٠. مبلغان استثمرا ، أولهما لمدة ٢٠٠ يوم بمعدل ٩٪ سنوياً والثاني استثمر لمدة ٦٠ يوماً بمعدل ١٢٪ سنوياً فكان مجموع فائدتهما ٧٦ ديناراً . فإذا علمت أن المبلغ الثاني $\frac{2}{3}$ الأول فما قيمة كل من المبلغين ؟ (١٢٠٠ ، ٨٠٠)

القيمة الحالية والخصم :

الاجبو = الخصم + العمولة + مصاريف التحصيل

سنستعمل القيمة الحالية التجارية عند الخصم ما لم ينص على غير ذلك

$$\text{الخصم الصحيح} = \text{القيمة الحالية} \times \text{الزمن} \times \text{المعدل}$$

مثال (١) :

سند قيمته الاسمية ٢٤٠٠ دينار يستحق الدفع بعد ٢٠٠ يوم بحطية داخلية ٦٪ سنوياً أوجد كلا من القيمة الحالية والحطية الداخلية لهذا السند .
(الحطية هي قيمة الخصم " حط " الشئ يعني أنقصه ")

الحل :

بما أن المعطى القيمة الاسمية (٢٤٠٠ دينار) والزمن (٢٠٠ يوم) ومعدل الحطية الداخلية ٦٪ سنوياً والمطلوب القيمة الحالية والحطية الداخلية فنستخدم القانون الآتي :

$$\begin{aligned} \frac{\text{القيمة الاسمية}}{1 + \text{المعدل} \times \text{الزمن}} &= \text{القيمة الحالية} \\ \frac{2400}{1 + 1} &= \frac{2400}{\frac{200}{360} \times \frac{6+1}{100}} = \\ \frac{2400}{30} &= \frac{2400}{\frac{31}{30}} = \frac{2400}{1 \frac{1}{30}} = \\ \frac{30 \times 2400}{31} &= \frac{2400}{\frac{31}{30}} = \\ &= \underline{\underline{2323}} \text{ ديناراً تقريباً} \end{aligned}$$

$$\therefore \text{الحطية الداخلية} = 2400 - 2323 = \underline{\underline{77}} \text{ ديناراً}$$

حل آخر :

$$\frac{\text{القيمة الاسمية} \times \text{القاسم}}{\text{القاسم} + \text{الزمن}} = \frac{\text{القيمة الحالية}}{2}$$

$$\frac{6000 \times 2400}{6200} = \frac{6000 \times 2400}{200 + 6000} =$$

$$= 2323 \text{ ديناراً تقريباً}$$

$$\therefore \text{الحطيطة الداخلية} = 2400 - 2323 = 77 \text{ ديناراً}$$

مثال (٢) :

دين قيمته الاسمية ٦٠٣١ ديناراً يستحق الدفع في ٩٧/٢/٢١ م يراد سداده في ٩٧/١/٢١ م أوجد ما يدفع سداداً لهذا الدين إذا كان معدل الحطيطة الداخلية ٦٪ سنوياً .

الحل :

بما أن المعطى القيمة الاسمية والمدة والمعدل نستخدم القانون الآتي :

$$\frac{\text{القيمة الاسمية} \times \text{القاسم}}{\text{القاسم} + \text{الزمن}} = \text{القيمة الحالية}$$

يناير فبراير

$$\begin{aligned} \text{الزمن} &= (21 - 31) + 21 = 10 + 21 = 31 \text{ يوماً} \\ \therefore \text{القيمة الحالية} &= \frac{6000 \times 6031}{31 + 6000} = \frac{6000 \times 6031}{6031} = 6000 \text{ دينار} \end{aligned}$$

عوامل الحطيطة الداخلية هي :

القيمة الاسمية ، القيمة الحالية ، المدة ، المعدل

القيمة الاسمية = القيمة الحالية + الفائدة

القيمة الحالية = القيمة الاسمية - الفائدة

الفائدة = القيمة الاسمية - القيمة الحالية

لإيجاد القيمة الاسمية :

مثال :

دفع شخص ٥٠٠٠ دينار نظير سداده لكمبيلة قبل حلول موعد استحقاقها بـ ٩٠ يوماً . فإذا كان معدل الحطيطة الداخلية ٤٪ فكم كانت القيمة الاسمية للكمبيلة ؟

الحل :

بما أن المعطى القيمة الحالية وهي ٥٠٠٠ دينار لأن كلمة دفع معناها دفع الآن والمدة (٩٠ يوماً) والمعدل ٤٪ سنوياً .

∴ الفائدة = المبلغ الحالي × المعدل × الزمن

$$= 5000 \times \frac{4}{100} \times \frac{90}{360} = 50 \text{ ديناراً}$$

∴ القيمة الاسمية = ٥٠٠٠ + ٥٠ = ٥٠٥٠ ديناراً

لإيجاد القيمة الحالية :

مثال :

سند يستحق الدفع يوم ٤/٢٥ سدد في ٦/٤ من نفس السنة فبلغت الحطيطة الداخلية بمعدل ٣٪ مبلغ ٢٠ ديناراً فما قيمته الاسمية ؟

الحل :

المعطى هو الزمن والمعدل والحطيطة . نستخدم القانون الآتي :

$$\text{القيمة الحالية} = \frac{\text{الحطيطة} \times \text{القاسم}}{\text{الزمن}}$$

$$\begin{aligned} & \text{أبريل} \quad \text{مايو} \quad \text{بأقي يونيو} \\ & 30 - 25 + 31 + 4 = \text{الزمن} \\ & 5 + 31 + 4 = 40 \text{ يوماً} \end{aligned}$$

$$\therefore \text{القيمة الحالية} = \frac{12000 \times 20}{40} = 6000 \text{ دينار}$$

$$\therefore \text{القيمة الاسمية} = 6000 + 20 = 6020 \text{ ديناراً}$$

لإيجاد المدة :

مثال :

كمبيالة قيمتها الحالية ٦٠٠٠ دينار سددت بحطيفة داخلية بمعدل ٦٪ سنوياً ، فما هي المدة الباقية على استحقاق الكمبيالة إذا علمت أن قيمة الحطيفة الداخلية ٦٢ ديناراً .

الحل :

∴ المعطى هو القيمة الحالية والمعدل والحطيفة الداخلية . نستخدم القانون

الآتي :

$$\text{الزمن} = \frac{\text{الحطيفة} \times \text{القاسم}}{\text{القيمة الحالية}}$$

$$= \frac{6000 \times 62}{6000} = 62 \text{ يوماً}$$

لإيجاد المعدل :

مثال :

سند قيمته الحالية ٤٠٠٠ دينار عندما سدد في ٤/١٠/٩٩م كانت قيمته الاسمية تزيد عن قيمته الحالية بمبلغ ٤٠ ديناراً وكان تاريخ الاستحقاق هو ٢٠/٥/٩٩م . أوجد معدل الحطيفة الداخلية .

الحل :

بما أن القيمة الحالية والزمن والحطيفة الداخلية (النقصان) نستخدم

القانون الآتي :

$$\frac{\text{المعدل} = \frac{\text{الحطية} \times 36000}{\text{القيمة الحالية} \times \text{الزمن}}}{\text{أبريل} + \text{مايو}}$$

$$\text{الزمن} = (30-10) + (20) = 20 + 20 = 40 \text{ يوماً}$$

$$\text{المعدل} = \frac{36000 \times 40}{40 \times 4000} = 9\% \text{ سنوياً}$$

الفرق بين الحطية الخارجية والحطية الداخلية :

الحطية الخارجية تحسب على أساس القيمة الاسمية والحطية الداخلية تحسب على أساس القيمة الحالية .

∴ الحطية الخارجية أكبر من الحطية الداخلية .

كما ان الحطية الخارجية لا تصلح للأجل الطويلة حيث يمكن أن تكون أكبر من قيمة الورقة ذاتها ولذا نادراً ما تستخدم الحطية الخارجية في الحياة العملية .

مثال :

كمبيالة قيمتها الاسمية ٦٠٠٠ دينار تستحق الدفع بعد ٢٠ سنة قطعت بحطية خارجية بمعدل ٦٪ سنوياً . فما مقدار الحطية الخارجية ؟

الحل :

$$\text{الحطية الخارجية} = \frac{6 \times 20 \times 6000}{100} = 7200 \text{ دينار}$$

وهذا يعني أن على صاحب الورقة أن يسلم البنك الورقة زائداً عليها

١٢٠٠ دينار ويذهب في حال سبيله وهذا مستحيل .

الفرق بين الحطية الخارجية والحطية الداخلية يعني فائدة الحطية الداخلية .

مثال :

سند يستحق الدفع بعد ١٨٠ يوماً حسبت الحطیطة اليوم بمعدل ٥٪ سنوياً فكان الفرق بينهما ٣٠ ديناراً . فما القيمة الاسمية للسند ؟

الحل :

بما أن الفرق بين الحطیطتين هو ٣٠ ديناراً والمعدل ٥٪ والمدة ١٨٠ يوماً يمكن استخدام القانونين الآتیین :

(١) الفرق بين الحطیطتين = فائدة الحطیطة الداخلية

$$\therefore ٣٠ \text{ ديناراً} = \text{القيمة الحالية} \times \frac{\text{عدد الأيام}}{٣٦٠} \times \frac{\text{المعدل}}{١٠٠}$$

$$\therefore ٣٠ \text{ ديناراً} = \text{الحطیطة} \times \frac{١٨٠}{٣٦٠} \times \frac{٥}{١٠٠}$$

$$\therefore \text{الحطیطة} = \frac{١٠٠ \times ٣٦٠ \times ٣٠}{٥ \times ١٨٠} = ١٢٠٠ \text{ دينار}$$

$$\therefore \text{القيمة الحالية} = \frac{٧٢٠٠ \times ١٢٠٠}{١٨٠} = ٤٨٠٠٠ \text{ دينار}$$

$$\therefore \text{القيمة الاسمية} = ٤٨٠٠٠ + ١٢٠٠ = ٤٩٢٠٠ \text{ دينار}$$

(٢) نفرض أن الحطیطة الداخلية = ١ دينار

$$\therefore \text{فائدة الدينار الواحد} = \frac{١ \times \text{الزمن}}{\text{القاسم}} = \frac{١ \times ١٨٠}{٧٢٠٠}$$

\therefore فائدة الحطیطة الحقيقية = ٣٠ ديناراً

$$\therefore \text{الحطیطة الداخلية} = \frac{\text{الفائدة الحقيقية}}{\text{فائدة الدينار الواحد}}$$

$$\text{الحطیطة الداخلية} = \frac{٧٢٠٠ \times ٣٠}{١٨٠} = ١٢٠٠ \text{ دينار}$$

$$\therefore \text{القيمة الحالية} = \frac{٧٢٠٠ \times ١٢٠٠}{١٨٠} = ٤٨٠٠٠ \text{ دينار}$$

∴ القيمة الاسمية = ٤٨٠٠٠ + ١٢٠٠ = ٤٩٢٠٠ دينار
مقدار الحطيطة الداخلية

الحسابات الجارية :

١. تستحق الفوائد المدينة على كل الحسابات الجارية المدينة .
٢. تستحق الفوائد الدائنة للحساب المفتوح للعامل الموجود في الخدمة في البنك ومن في حكمه كالمعار أو المنتدب .
٣. تستحق الفوائد الدائنة لزوج أو زوجة العامل والأولاد القصر لأي منهما .
٤. تستحق الفوائد الدائنة للجمعيات أو اللجان التي تباشر نشاطها .
٥. تستحق الفوائد الدائنة على جمعيات الرعاية الاجتماعية أو النقابات المهنية أو الاتحادات أو الاندية الرياضية التي لا تستهدف الربح .
معدل الفائدة يتحدد بتعليمات يصدرها البنك المركزي .

العمليات المالية طويلة الأجل الفائدة المركبة

الفرق بين الفائدة البسيطة والفائدة المركبة هو أنه في حالة الفائدة المركبة تضاف الفائدة المستحقة في السنة السابقة لرأس المال وتحسب الفائدة من كامل المبلغ .

مثال :

اقترضت ليلي مبلغاً قدره ٥٠٠٠ دينار بمعدل فائدة سنوية ٥٪ لمدة ٣ سنوات :

١. أوجد جملة الفائدة البسيطة للمبلغ .
٢. أوجد جملة الفائدة المركبة للمبلغ .
٣. أوجد الفرق بين جملة الفائدتين .

الحل :

$$أ) \text{ الفائدة البسيطة للسنة الأولى} = ٥٠٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ٢٥٠٠$$

$$\text{الفائدة البسيطة للسنة الثانية} = ٥٠٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ٢٥٠٠$$

$$\text{الفائدة البسيطة للسنة الثالثة} = ٥٠٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ٢٥٠٠$$

$$\therefore \text{ جملة الفائدة البسيطة للسنوات الثلاث} = ٧٥٠٠$$

$$ب) \text{ الفائدة المركبة للسنة الأولى} = ٥٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ٢٥٠٠$$

$$\text{المبلغ في بداية السنة الثانية} = ٥٠٠٠٠ + ٢٥٠٠ = ٥٢٥٠٠$$

$$\text{الفائدة المركبة للسنة الثانية} = ٥٢٥٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ٢٦٢٥$$

$$\text{المبلغ في بداية السنة الثالثة} = ٥٢٥٠٠ + ٢٦٢٥ = ٥٥١٢٥$$

$$\text{الفائدة المركبة للسنة الثالثة} = ٥٥١٢٥ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ٢٧٥٦,٢٥$$

$$\therefore \text{ جملة الفائدة المركبة للسنوات الثلاث} = ٧٨٨١,٢٥$$

$$ج) \text{ الفرق بين الفائدتين} = ٧٨٨١,٢٥ - ٧٥٠٠ = ٣٨١,٢٥$$

من المثال السابق نلاحظ أن الفائدة المركبة أكبر من الفائدة البسيطة إذا زادت عن السنة لأن المعدل سنوي . وذلك لأن المبلغ في وحدة الزمن الثاني يختلف بالنسبة للفائدة المركبة عن الفائدة البسيطة . فالمبلغ في وحدة الزمن الثاني للفائدة المركبة عبارة عن قيمة المبلغ في وحدة الزمن الأولى زائداً فائدة الوحدة الأولى . وهكذا في بقية وحدات الزمن .

أما المبلغ بالنسبة للفائدة البسيطة فثابت في جميع وحدات الزمن .

وعليه نلاحظ الآتي :

١. الفائدة البسيطة متساوية خلال وحدات الزمن وهي ٢٥٠٠ ديناراً إذ أن أصل المبلغ المستثمر ثابت ولا يزيد بالفائدة .
٢. الفائدة المركبة في الوحدة الأولى تساوي الفائدة البسيطة عن الوحدة الأولى وذلك لأن المبلغ واحد .
٣. الفائدة المركبة في الوحدة الثانية تساوي ٢٦٢٥ ديناراً زائداً فائدة (الفائدة للوحدة الأولى) وهي ٢٥٠٠ ديناراً كما يلي :

$$\text{فائدة المبلغ الأصلي} = ٥٠٠٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ٢٥٠٠ \text{ دينار}$$

$$\begin{aligned} \text{فائدة الفائدة} &= ٢٥٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ١٢٥ \text{ دينار} \\ \text{جملة فائدة الوحدة الثانية} &= \underline{\underline{٢٦٢٥}} \text{ دينار} \end{aligned}$$

- ٤) الفائدة المركبة للوحدة الثالثة = ٢٧٥٦,٢٥ وهي عبارة عن فائدة المبلغ للسنة الثانية (٥٠٠٠٠ + ٢٥٠٠) + فائدة السنة الثانية وهو (٢٦٢٥) ديناراً
- $$\text{فائدة ٢٦٢٥ دينار} = ٢٦٢٥ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ١٣١,٢٥$$

$$\begin{aligned} \text{فائدة ٥٢٥٠٠ دينار} &= ٥٢٥٠٠ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ١ = ٢٦٢٥,٠٠ \\ \text{جملة الفائدة} &= \underline{\underline{٢٧٥٦,٢٥}} \end{aligned}$$

٥) الفرق بين أي فائدتين مركبتين عن وحدتي زمن متتاليتين هو ربح الفائدة المركبة الأولى منهما .

مثال :

استثمر الحاج الطيب مبلغاً ما لمدة سنتين فبلغت فائدته البسيطة ١٠٠٠ ديناراً وقد لوحظ أنه لو استثمر بفائدة مركبة بنفس المعدل لبلغت فائدته المركبة في نهاية العامين ١٠٢٥ ديناراً . أوجد المبلغ المستثمر ومعدل الفائدة .

الحل :

$$\begin{aligned}
 \text{الفائدة البسيطة عن العام الأول} &= 1000 \div 2 = 500 \text{ دينار} \\
 \text{الفائدة المركبة عن العام الأول} &= 500 \text{ ديناراً} \\
 \text{الفائدة المركبة عن العام الثاني} &= 1025 - 500 = 525 \text{ دينار} \\
 \text{الفرق بين الفائدتين المركبتين} &= 525 - 500 = 25 \text{ دينار} \\
 \text{وهذا الفرق} &= \text{فائدة الفائدة البسيطة لمدة سنة} \\
 \text{أي أن } 500 \text{ ديناراً فائدتها } 25 \text{ ديناراً} \\
 \therefore 1000 \text{ دينار فائدته} &= \frac{1000 \times 25}{500} = 50 \text{ ديناراً}
 \end{aligned}$$

$$\therefore \text{المعدل} = \frac{100 \times 50}{1000} = 5\%$$

بفرض أن المبلغ ١ دينار

$$\therefore \text{فائدة المبلغ في سنة فرضاً} = \frac{5 \times 1}{100} = \frac{5}{100} \text{ دينار}$$

$$\therefore \frac{5}{100} \text{ تعادل } 500 \text{ دينار}$$

$$\therefore \text{المبلغ} = \frac{100 \times 500}{5} = \underline{\underline{10000 \text{ دينار}}}$$

قوانين الفائدة المركبة

الجملة = المبلغ \times جملة الجنيه في المدة .

وجملة الجنيه في المدة تعني قيمة جنيه واحد \times المعدل \times الزمن ونسبة لصعوبة العمليات الحسابية لاستخراج الفائدة المركبة فقد استحدثت جداول لتسهيل هذه العمليات ((مرفق جداول للعلم فقط)) .
والآن يستخدم الحاسب الآلي لإيجاد قيمة أي من المتغيرات .

القوانين :

$$ج = م \times (ع ١,٠)^ن \quad (\text{الجدول ص ١٧٤ ، ١٧٥})$$

حيث ج \equiv الجملة ، م \equiv المبلغ

ع \equiv المعدل ، ن \equiv الزمن

$$\therefore م = ج \div (ع ١,٠)^ن \quad \text{أي المبلغ} = \frac{\text{الجملة}}{\text{جملة الجنيه في المدة}}$$

$$\therefore (ع ١,٠)^ن = ج \div م = \text{الجملة} \div \text{المبلغ} \quad (\text{ج-١})$$

وطريقة استخدام الجدول كما يلي :

مثال :

أوجد قيمة (١,٠٣)^{٢٥} من الجدول :

الحل :

من الجدول ص ١٧٥ نبحت أمام الرقم (٢٥) تحت العمود المعدل (٣٪)

نجد القيمة = ٢,٠٩٣٧

$$\therefore (١,٠٣)^{٢٥} = ٢,٠٩٣٧$$

مثال :

أوجد جملة ٥٠٠٠ ديناراً أودعت في بنك بفائدة مركبة بمعدل $\frac{1}{2}\%$ لمدة ١٠ سنة .

الحل :

$$\begin{aligned} \text{ح} &= (1,025)^{10} \times 5000 \\ &= 1,2800 \times 5000 = 6400,0000 \text{ دينار} \\ &= 6400 \text{ دينار} \end{aligned}$$

تمرين

أوجد جملة ١٠٠٠ ديناراً أودعت في بنك بفائدة مركبة بمعدل $\frac{1}{4}\%$ سنوياً لمدة ١٥ سنة .

٣١	٣٦٣١'١	٦٦٧١'١	٨١٣١'١	٦٣٨١'١	٣٦١٩'١	٣٥٦٤'١	٦١٢٣'١	٦١٤٣'١	٥٨١٥'١	٧٣٦٥'١
٣١	٣٦٣١'١	٥٥٨١'١	٥٥١١'١	٦٥٥٢'١	٤٣٦٨'١	٣٥٣٣'١	٥٧٨٣'١	٧٨١٣'١	٥٧٤٣'١	٥٥١٥'١
٣١	٧٦٢١'١	٨٠٤١'١	٤٥٦١'١	٣١٣٢'١	٨٧٤١'١	٤٠٣'١	٧٣٣٣'١	٨٣٧٣'١	٨٥٨٣'١	٧٨٤٣'١
١١	٤٥١١'١	٣٤٣١'١	٦٨٨١'١	٨٠١٢'١	٣٣٣١'١	٣٨٨٨'١	٠٨١٣'١	٨٨٣٣'١	٨٣٧٣'١	٤١٢٣'١
٠١	٤٣٠١'١	٨١٣١'١	٥٠٤١'١	٣٦٧١'١	٦٧١٨'١	٨٦٣٨'١	٠٠٧٨'١	٤١١٣'١	٦٣٣٣'١	٧٤٨٣'١
٦	٤٣٦٠'١	٨٧١١'١	٣٣٣١'١	٦٧٤١'١	٠٥٦١'١	٨١٨٨'١	٧٧٣٨'١	٥٤٨٨'١	٨٣٠٣'١	٥٣٣٣'١
٧	٧٨٧'١	٣٣٠١'١	٣٤١١'١	٧٧٣١'١	٤١٨١'١	٧٣٦١'١	٣٧١٨'١	٣٣٣١'١	٨٤٤١'١	٥١٦٨'١
٨	١٨٨٠'١	٧٠٦٠'١	٧٦٠'١	١٦٨١'١	٤٧٣١'١	٥٧٤١'١	٤٧٧١'١	١٦٠٨'١	٧٦٨٨'١	٦٠٥٨'١
٦	٥١٤٠'١	٣٨٨٠'١	٣٣٦٠'١	٨٦٠'١	١٤١١'١	٧٨٣١'١	٤٦٥١'١	٨٤٨١'١	٠٣٦١'١	٥١١٨'١
٥	٠١٥٠'١	٠٣٤٠'١	٨٨٨٠'١	٤٠٦٠'١	٠٣٠'١	٤٨١١'١	٣١٣١'١	٨٥٣١'١	٨٦٥١'١	٣٣٨١'١
٤	٤٠٣٠'١	٦٠٥٠'١	٣١٤٠'١	٧١٨٠'١	٣٨٧٠'١	٠٣٦٠'١	٧٣٠'١	٤٣١١'١	٥٥٨١'١	٣٤٣١'١
٣	٤٠٣٠'١	٦٨٣٠'١	٤٥٣٠'١	٣٣٥٠'١	٨١٤٠'١	٠٦٤٠'١	٧٤٨٠'١	٨٣٧٠'١	٨٨٦٠'١	٨٠٠'١
٢	١٠٢٠'١	١٥٢٠'١	٨٠٣٠'١	٣٥٣٠'١	٣٠٣٠'١	٥٥٣٠'١	٤٠٥٠'١	٨٥٥٠'١	٦٠٤٠'١	١١٤٠'١
١	١٠١٠'١	٥٨١٠'١	٥١٠'١	٥٨١٠'١	٠٠٢٠'١	٥٢٨٠'١	٠٠٢٠'١	٥٨١٠'١	٠٠٣٠'١	٣٣٢٥'١

(جدول جملة الجنيه) = (ع) ١,٠ ن

٥٢	٣٨٧٨'١	١٣٤٣'١	٦٠٥٣'١	٦٨٣٥'١	٤٠٣٤'١	١٣٣٨'١	٦٨٥٧'١	٨٠٨٦'١	٨٨٦٠'٢	٥٣٨٨'٢
٣٨	٨٦٤٨'١	٨٨٣٣'١	٥٦٨٣'١	٣٤١٥'١	٣٧٠٤'١	٨٥٠٨'١	٨٧٠٨'١	٤٨١٦'١	٨٨٨٠'٢	٥٣٥١'٢
٨١	١٨٥٨'١	٨٠٣٣'١	٨٧٠٣'١	٨٠٦٣'١	٧٤٨٥'١	٨٧٤٤'١	٤٣٤٨'١	٨٤٤٧'١	٥٨٨٦'١	٨٤٧٠'٢
٨٨	٨٣٣٨'١	٨٣١٣'١	٥٨٧٨'١	٨٣٤٣'١	٦٥٣٥'١	٥١٨٤'١	٥١٨٨'١	٨٤١٧'١	١٤١٦'١	٠١٨٠'٢
١٨	٨٨٨٨'١	٠٧٦٨'١	٠٨٤٣'١	٥٦٨٣'١	٤٥١٥'١	٤٥٦٥'١	٥٦٨٤'١	٨٨٤٨'١	٨٠٤٧'١	٣٨٥٦'١
٢٠	١٠٢٨'١	٠٢٧٨'١	٧٤٣٣'١	٨٣١٣'١	٦٥٧٣'١	٥٠٤٥'١	٤٧٨٤'١	٣٠٨٨'١	١٤٠٧'١	٧٥٦٧'١
٦١	١٧٠٨'١	٨٤٤٤'١	٦٤٨٣'١	٣٠٦٣'١	٧٤٥٣'١	١٤٨٥'١	٤٧٦٥'١	٨٣٨٤'١	٥٨٥٨'١	١٤٣٧'١
٧١	١٤٦١'١	٥٠٥٨'١	٨٨٠٣'١	٥٤٤٣'١	٨٧٨٣'١	٥٨٦٣'١	٤٦٥٥'١	٥٦٨٤'١	٣٨٠٨'١	٨٧٨٨'١
٨١	٨٣٧١'١	١٥٣٨'١	٠٧٧٨'١	٠٤٣٣'١	٨٠٠٣'١	٨٦٥٣'١	٤١٨٥'١	٦٥٧٥'١	٧٨٥٤'١	٨٨٨٨'١
٤١	٥٨٨١'١	٧٦١٨'١	٦٧٤٨'١	٦٦١٣'١	٨٨٨٣'١	٤٨٨٣'١	٥٣٧٣'١	٥٨٣٥'١	٨٣٠٤'١	١٧٤٤'١
٥١	٦٠٤١'١	٧٣٠٢'١	٥٠٥٨'١	٨٨٦٨'١	٧٥٣٣'١	٨٤٦٣'١	٨٧٣٣'١	١٨٠٥'١	٦٨٥٥'١	٤٥١٤'١

الزمن

١٪

٣ / ١٪

٤ / ١٪

٣ / ١٪

٨٪

٣ / ٨٪

٤ / ٨٪

٣ / ٨٪

٨٪

٣ / ٨٪

رأي الإسلام عن الفائدة

يعتقد الفكر الرأسمالي أن الفائدة التي تدفع لأصحاب الأموال المقترضة أو المودعة في البنوك هي المشجع الحقيقي لأصحاب هذه الأموال على الادخار. أي يعتقدون أن الفرد لا يدخر جزءاً من دخله إلا إذا أغري بالحصول على فائدة من هذا الجزء المدخر متى ما تم إيداعه في البنك أو إقراضه لشخص أو جهة ما . بل ويعتقدون أنه كلما زادت أسعار الفائدة كلما زاد الأفراد في الإدخار .

أما الإسلام فقد حرم الفائدة التي تدفع للأموال المدخرة أو المقترضة إذ يقول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفاً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ^(١) ويقول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تَبَنَّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ ^(٢) .

لقد حرم الإسلام الفائدة لأنه لا يعتبرها هي المشجع الحقيقي للإدخار وتكوين رؤوس الأموال إنما المشجع الحقيقي هي الصفات التي أودعها الله تعالى في الخلق مثل صفات التدبير والشعور بالمسؤولية والرغبة في تحسين الوضع المالي وصفات الابتعاد عن التبذير وترشيد الإنفاق ، كل هذه الصفات تدعو الإنسان أن يقلل من استهلاكه وادخار جزء من دخله لمقابلة طوارئ المستقبل أو تحسين حاله دون أن يربط ذلك بنظام الفائدة .

لقد أوجد علماء الإسلام نظاماً مالياً للتمويل والاستثمار بعيداً عن نظام الفائدة الربوية . سنتناول أهم معالمه فيما يلي :

(١) آل عمران . آية ١٣٠

(٢) البقرة . آية ٢٧٧ - ٢٧٨

القرض الحسن

القرض هو العلاقة القانونية بين طرفين نطلق على الطرف الاول مصطلح الدائن وعلى الطرف الثاني مصطلح المدين .
وتتازل الدائن عن مبالغ أو قيم مالية للمدين مقابل عمولات يعتمد فيها على أسعار الفائدة والمدة الزمنية لهذا القرض .
ومن واجبات المدين القيام بتسديد المبالغ المقترضة أصلاً مع الفوائد المترتبة على هذا القرض حسب ما تم الاتفاق عليه .
إذا الفائدة هي الزيادة في الدين مقابل الأجل وهي محرمة في الإسلام .
وقد دعا الإسلام إلى إقراض الأموال بدون فوائد وانتظار الأجر من الله وسمي هذا النوع من الاقتراض بـ " القرض الحسن " .
إذا القرض الحسن وسيلة من وسائل الضمان الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع واحتساب الأجر عند الله سبحانه وتعالى .
والزيادة فوق أصل الدين من ربا الديون .

المرابحة :

تعني النماء أي زيادة المال وذلك عن طريق الدخول في عمليات تجارية.
فيقوم صاحب المال بشراء متطلبات المرباح من السلع بالنقد الذي يدفعه كلياً أو جزئياً وذلك في مقابل التزام المرباح بدفع قيمة السلع والأرباح المتفق عليها عند إبرام العقد .

نموذج مرابحة تطبيقية :

قام أحد البنوك بالدخول في مرابحة شراء دقيق بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار لصالح السيد/ وليد الحاج الطيب . فترة السداد ٦ أشهر بهامش ربح ٢٪ شهرياً.

الحل :

$$\begin{aligned} \text{سعر الشراء} &= ١٠٠,٠٠٠ \\ \text{هامش الربح} &= ٢٠٠٠ \end{aligned}$$

هامش الربح لمدة ستة شهور

$$12,000 = 6 \times 2,000 =$$

∴ القيمة البيعية = 12,000 + 100,000 = 112,000 ديناراً

$$\text{قسط أول } 25\% \text{ فرضاً} = \frac{25}{100} \times 112,000 = 28,000 \text{ ديناراً}$$

$$\text{∴ المبلغ الواجب السداد} = 112,000 - 28,000 = 84,000 \text{ ديناراً}$$

شروط التنفيذ :

- أ . السداد خلال ستة أشهر
- ب. يسدّد القرض بأقساط شهرية متساوية .
- ج. بضمان رهن المخبز + شيكات الشراء الآجل .
- د. الالتزام بالشرعية المحاسبية عند التنفيذ .

المشاركة أو الشراكة :

تعني خلط أموال الشركاء بحيث لا تتميز بعضها عن بعض ، على أن يتفق هؤلاء الشركاء على تقاسم الربح أو الخسارة بينهم وألا يتصرف أحدهم إلا بإذن من الآخرين .

مثال (١) :

قام أحد البنوك الإسلامية بعملية مشاركة مع السيدة أسماء عبد الرحيم بشراء مواد على أن تساهم العملية بنسبة 20% من القيمة ويساهم البنك بنسبة 80% من القيمة على أن تعطى العملية حافزاً قدره 40% من صافي الربح نظير إدارتها ثم يقسم باقي الربح حسب مساهمة كل شريك في رأس المال . ولنفترض أن قيمة السيخ حسب الفاتورة 500,000 ديناراً ومدة العملية 6 أشهر والمصروفات الأخرى 100,000 ديناراً والأرباح المتوقعة 15% من إجمالي التكلفة .

الحل :

قيمة السيخ حسب الفاتورة	= ٥٠٠٠٠٠٠ ديناراً
المصروفات الأخرى	= ١٠٠٠٠٠٠
إجمالي التكلفة	= ٦٠٠٠٠٠٠
مساهمة السيدة أسماء ٢٠٪	= ١٢٠٠٠٠٠
مساهمة البنك ٨٠٪	= ٤٨٠٠٠٠٠
الأرباح المتوقعة ١٥٪	= ٩٠٠٠٠٠
نصيب السيدة أسماء في الإدارة ٤٠٪	= ٣٦٠٠٠٠
صافي الأرباح الخاضعة للتوزيع	= ٥٤٠٠٠٠
نصيب السيدة أسماء ٢٠٪	= ١٠٨٠٠٠
نصيب البنك ٨٠٪	= ٤٣٢٠٠٠
نسبة أرباح الفترة =	$\frac{١٠٠ \times ٥٤٠٠٠}{٦٠٠٠٠٠} = ٩\%$

$$\text{نسبة الأرباح في العام } ٩\% \times \frac{١٢}{٦} = ١٨\%$$

مثال (٢) :

قام أحد البنوك الإسلامية بالدخول في عملية مشاركة مع العميلة ليلي الشيخ الطيب لشراء وبيع أدوات كهربائية على أن تساهم السيدة ليلي بنسبة ٢٥٪ من القيمة والبنك بنسبة ٧٥٪ من القيمة على أن تعطى السيدة ليلي ٢٠٪ حافزاً من صافي الربح نظير إدارتها للعملية ثم يقسم باقي الربح حسب مساهمة كل شريك في راس المال علماً بأن قيمة الأدوات الكهربائية ١٠٠٠٠٠٠٠ ديناراً ومدة العملية ٣ شهور والمصروفات الأخرى بلغت ٢٠٠٠٠٠٠ ديناراً والأرباح المتوقعة ٢٥٪ من إجمالي التكلفة .

الحل :

قيمة البضاعة المشتراة	= ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار
مصرفات أخرى	= ٢٠٠٠٠٠٠
إجمالي التكلفة	= ١٢٠٠٠٠٠٠

$$\begin{aligned}
& 300.000 = \text{مساهمة الشريك } 25\% \\
& 900.000 = \text{مساهمة البنك } 75\% \\
& 300.000 = \text{الأرباح المتوقعة } 25\% \\
& 600.000 = \text{نصيب السيدة ليلي في الإدارة} \\
& 240.000 = \text{صافي الأرباح الخاضعة للتوزيع} \\
& 180.000 = \text{نصيب البنك الإسلامي في الأرباح } 75\% \\
& 20\% = \text{نسبة أرباح الفترة : } \frac{100 \times 240.000}{1200.000} \\
& 80\% = \text{نسبة أرباح العام : } \frac{12}{3} \times 20\%
\end{aligned}$$

المضاربة :

معناها أن يتفق صاحب المال كطرف أول مع صاحب الخبرة كطرف ثانٍ على أن يضارب (يتاجر) الطرف الثاني بمال الطرف الأول وذلك بغرض تحقيق الربح الحلال الذي يقسم بينهما حسب الاتفاق إذا ربحت المضاربة أم خسرت .

ففي حالة الخسارة يتحمل صاحب المال الخسارة منفرداً وتضيق على صاحب الخبرة جهوده .

أما إذا لم تتحقق أرباح أو خسائر فإن صاحب المال يحصل على ماله ويضيق على صاحب الخبرة جهوده .

مثال :

دخل العميل الحاج الطيب في عملية مضاربة مع أحد البنوك الإسلامية مقيدة بشراء وبيع دقيق فاخر بسعر الجوال ٤٠٠٠ دينار . وقد قام بشراء ٢٥٠٠ جوال . وبعد مرور ثلاثة أشهر من العملية قام الحاج الطيب بتوريد الآتي للعملية :

أ (١٠٠٠ جوالاً بسعر بيع الجوال ٥٠٠٠ ديناراً
 ب) ١٠٠٠ جوالاً بسعر بيع الجوال ٦٠٠٠ ديناراً
 ج) ٥٠٠ جوالاً بسعر بيع الجوال ٨٠٠٠ ديناراً
 علماً بأن الأنصبة قد وزعت كما يلي :
 أ (نصيب البنك الإسلامي ٧٥٪ مساهمة في رأس المال .
 ب) نصيب السيد الحاج الطيب ٢٥٪ مساهمة في الإدارة .
 ج (وأن هناك مصروفات تخزين وخلافه بلغت ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار
 والمطلوب :

أ. تحديد جملة الأرباح الصافية
 ب. نصيب البنك الإسلامي .
 ج. نصيب الشريك الحاج الطيب .

الحل :

القيمة البيعية للبضاعة :

$$\begin{aligned} ٥٠٠ \times ١٠٠٠ &= ٥٠٠٠٠٠٠ \text{ دينار} \\ ٦٠٠ \times ١٠٠٠ &= ٦٠٠٠٠٠٠ \text{ دينار} \\ ٨٠٠ \times ٥٠٠ &= ٤٠٠٠٠٠٠ \text{ دينار} \end{aligned}$$

الجملة \therefore = ١٥٠٠٠٠٠٠ دينار

ثمن الشراء = ٢٥٠٠ × ٤٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار
 المصروفات = ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار

\therefore التكلفة = ١١٠٠٠٠٠٠ دينار

\therefore صافي الربح = ٤٠٠٠٠٠٠ دينار

\therefore نصيب البنك الإسلامي ٧٥٪ = ٣٠٠٠٠٠٠٠ دينار

نصيب الحاج الطيب ٢٥٪ = ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار

أن هناك صيغ إسلامية أخرى مثل :

(١) الإجارة :

ويقصد بها عمليات تشغيل الأموال في غير الشراء والبيع وأن يكون محل العمليات بيع المنفعة لا العين وتهدف إلى الحصول على الأجرة من خلال استيفاء المنفعة عبر الزمن .

(٢) البيع الإيجاري :

وهو بيع منفعة ابتداءً وعين انتهاءً ويعتبر من بيوع الأمانة وليس المساومة .

(٣) المقاوله :

وعقد المقاوله يعتبر توأماً لعقد الاستصناع وعقد المقاوله يعني عقداً يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر .

(٤) الاستصناع :

وهو عقد أهل الصنعة على أن يعملوا شيئاً وهذه الصيغ سيتم تدريسها مستقبلاً .

أوجه الشبه والاختلاف بين النظام المالي الإسلامي والنظام الربوي :

يختلف النظام المالي الإسلامي عن النظام الربوي في الأهداف والوسائل .

- في جانب الأهداف فإن النظام الربوي يهدف إلى تعظيم ثروة الملاك بينما يهدف النظام الإسلامي إلى توجيه اهتمامه نحو تعظيم ثروة المودعين وإلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية . وذلك بإعطاء الأولوية لاستثمار أموال المودعين في المشروعات التنموية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوزيع التمويل لصغار المنتجين والأفراد ذوي الخبرات والمهارات الذين لا يتوافر لهم رأس المال أو الضمانات التي يقدمونها لمصادر التمويل وكذلك تقديم القروض الحسنة والمعونة والهبات للفقراء .

أما الوسائل المتبعة ونعني بها طرق كسب الموارد واستخداماتها والعلاقة مع عملاء البنوك وتنوع الأنشطة المصرفية والعلاقة مع البنك

- المركزي والرقابة على نشاط البنك فتقوم في النظام الإسلامي على أحكام الشرع وما أحل الله من بيوع ومعاملات .
- ويقوم النظام الإسلامي بتتويع الأنشطة الاستثمارية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية بينما ينحصر نشاط النظام الربوي في الاستثمار المصرفي المتمثل في الإقراض .
 - يلتزم النظام الربوي بتوجيه معظم موارده المالية في الأنشطة المصرفية من قروض وأوراق مالية ، وسندات للمحافظة على مستوى السيولة لتلبية مسحوبات العملاء ، بينما نجد النظام الإسلامي يقوم بالاتجار في السلع الخاصة لتحقيق أرباح من الفرق بين قيمة الشراء وسعر البيع .
 - يساهم النظام الإسلامي في رعوس أموال المنشآت بينما يهتم النظام الربوي بتقديم القروض الربوية .
 - يحصل المودعون في النظام الربوي على عائد يتحدد سلفاً على ضوء مبلغ الوديعة وفترة الإيداع ومعدل الفائدة السائد ، بينما تتحدد العلاقة في النظام الإسلامي بين البنك والمودع على أساس المشاركة في عائد الاستثمارات ربحاً أو خسارة بنسبة مساهمة كل طرف في رأس مال العملية .
 - إن الرقابة على نشاط النظام الربوي رقابة من قبل الملاك ممثلة في الجمعية العمومية للمساهمين إلى جانب رقابة البنك المركزي . أما في النظام الإسلامي فهناك رقابة شرعية بواسطة مجلس فني من علماء الدين يختاره المودعون .
 - لا خلاف بين النظام الإسلامي والنظام الربوي في أهمية توفر السيولة لضمان سداد الالتزامات ، إلا أن أهميتها تبدو أكبر في النظام الربوي حيث يشترط أصحاب القروض ضمانات إضافية لتقليل الخطر الذي ينتج من عدم توفر السيولة . أما النظام الإسلامي فيقلل من خطر عدم توافر السيولة باتباع أنظمة كالمشاركة والمضاربة وغيرها . حيث تبنى ضماناتها على الثقة بين الأطراف .
 - أما عن الربحية فنجد أن النظام الإسلامي يكون محكوماً بسياسات استثمار محددة تسهم في رفع شأن الإسلام والمسلمين ومنها أيضاً تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوفير سبل التمويل .